الأمم المتحدة
A/HRC/61/62

الجمعية العامة

ترجمة غير رسمية

Distr.: General
12 March 2026

Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
23 شباط/فبراير–2 نيسان/أبريل 2026
البند 4 من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية*، **

موجز

يغطي هذا التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الفترة من 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026.

ترجمة غير رسمية

* رُفع التقرير الحالي إلى قسم خدمات المؤتمرات بعد الموعد النهائي لتضمين أحدث المعلومات فيه.
** تُستنسخ مرافق هذه الوثيقة كما وردت (في الترجمة الرسمية)، وباللغة التي قدمتْ بها فحسب.

أولًا. المقدمة والمنهجية

1. بعد خمسين عامًا من حكم عائلة الأسد القمعي، عانت المؤسسات من غياب الاستقلالية، وغابت التعددية السياسية الحقيقية، ولم يسمح النظام بالمشاركة الحقيقية أو الاستقلالية. كما أدى النزاع السوري إلى أحد أكبر الأزمات الإنسانية وأزمات النزوح في التاريخ الحديث. ويصعب تفكيك إرث الحكم الاستبدادي، بما يتيح ترسيخ حقوق الإنسان والمساءلة. ويتطلب الانتقال السياسي في سوريا تحقيق عدة أهداف حاسمة في الوقت نفسه، ألا وهي: الاستقرار الأمني، والتعافي الاقتصادي، والإصلاح المؤسسي، والمساءلة عن الانتهاكات الواسعة النطاق، والمصالحة الاجتماعية، وتأكيد السيادة وسط وجود عسكري أجنبي. ولم تعرف سوى قلّة من الدول في التاريخ الحديث تحدي التعامل مع كل هذه القضايا دفعةً واحدةً.

2. منذ عام 2011، شهدت سوريا حجمًا هائلًا من انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني. تعرّض مئات الآلاف من الأشخاص للاحتجاز التعسفي أو الاختفاء، وارتُكبتْ تقريبًا كل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المدرجة في نظام روما الأساسي، مما زرع صدمةً عميقة عبر المجتمعات. وتتطلب المرحلة الانتقالية ضمان المساءلة، ولكنّه من المهم تحقيق التوازن الدقيق بين العدالة والاستقرار. وتقرّ اللجنة بتعقيد العملية الانتقالية السورية. وتشكل عملية بناء نظام عدالة جديد قادر على محاسبة الجناة، وإنشاء آلية وطنية للعدالة الانتقالية، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، مهمةً بالغة الصعوبة والتعقيد.

3. تقرّ اللجنة بعدة خطوات إيجابية مهمة اتخذتها الحكومة نحو التحقيق والمساءلة. وهي تشمل إنشاء لجان تحقيق وطنية للتحقيق في العنف، والالتزام العام بإصلاح حقوق الإنسان، والجهود لتحديد مكان المفقودين، وزيادة التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. على الرغم من استمرار انعدام الأمن والمخاوف من المزيد من النزوح، تبرز الجهود المحلية الهادفة إلى إعادة التأهيل الاجتماعي والمصالحة. وتشجع اللجنة الحكومة على دعم هذه المبادرات والاعتراف بالدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني السوري، الذي قاوم الاستبداد لعقود من الزمن. ومع الإقرار بالتقدم المحرز، لا يزال الطريق مليئًا بالتحديات. ويجب ألا يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي بينما يكافح السوريون للتعافي من عقود من الفوضى، بل ينبغي عليه دعم هذه العملية بشكل إيجابي. إنّ هذا الدعم سيمكّن سوريا من قيادة انتقالها إلى نظام سياسي يكفل حقوق الإنسان لجميع السوريين.

4. يغطي هذا التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية الفترة[1] من 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026، تماشيًا مع ولاية اللجنة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 في الجمهورية العربية السورية، وتقديم تقارير عامة حول استنتاجاتها.[2] أجرت اللجنة أكثر من 500 مقابلة وطلبت معلومات عن الحوادث والتطورات،[3] وحلّلت الوثائق والصور والفيديوهات وصور الأقمار الصناعية من مصادر متعددة وتحقّقت من صحّتها، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.[4] تم تحقيق معيار الإثبات عندما توصّلتْ اللجنة إلى أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوادث قد وقعت، بناء على الحقائق والأدلة المتاحة.[5] عندما يكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن سلوكًا ينطوي على المسؤولية الجنائية الفردية قد حدث، فإنها تنسب ذلك إلى طرف في النزاع حيثما أمكن. وينعكس الدور الذي تلعبه عوامل الهوية التقاطعية في التسبّب بالانتهاكات على امتداد التقرير.

5. أتاحت السلطات السورية للجنة إمكانية الوصول إلى سوريا من كانون الأول/ديسمبر 2024، مما مكّن اللجنة من إجراء تحقيقات داخل البلاد – لأول مرة منذ عام 2011 – فضلًا عن المقابلات عن بُعد. تسترشد اللجنة بمبدأ "عدم إلحاق الأذى"، وبالنظر إلى استمرار مخاوف الحماية، فإنّ اللجنة لا تذكر أسماء من قابلتهم، لكنّها تشكر جميع من قدّم المعلومات، لا سيما الضحايا والشهود.

6. إنّ النطاق العام لمزاعم الانتهاكات أكبر مما هو مذكور في هذا التقرير، حيث تقتصر المعلومات المقدمة على تلك التي استوفت معيار الإثبات لدى اللجنة، والتي تمكنت من تقديمها بعد مراجعة مخاوف الحماية، بالإضافة إلى القيود الكبيرة على الوقت والموارد المتعلقة بأزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة.[6]

7. أدى سقوط الحكومة التي يقودها الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى تغييرات جوهرية في الإطار القانوني المحلي السوري – بما في ذلك إصدار إعلان دستوري في 13 آذار/مارس 2025 استبدل دستور عام 2012. ونظرتْ اللجنة في الأطر القانونية الوطنية والدولية المعمول بها في المرفق الثالث من تقريرها A/HRC/59/CRP.4.

---

[1] المفوضون هم السيد باولو سيرجيو بينيرو (الرئيس)، والسيدة منية عمار، والسيدة فيونولا ني أولاين.

[2] وفقًا لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 25/58 الفقرتين 10 و12، الذي يمدد ولاية اللجنة. سيتم تغطية الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 آذار/مارس 2026 في التقارير القادمة.

[3] وجهت اللجنة طلبات الحصول على المعلومات إلى حكومة سوريا، التي ردت في 28 كانون الثاني/يناير 2026، وكذلك إلى أطراف أخرى في النزاع والدول الأعضاء الأخرى. تُعرب اللجنة عن امتنانها للردود التي تلقتها والمراسلات الأخرى.

[4] بما في ذلك ثماني رسائل دورية متطابقة من الحكومة إلى الأمين العام وآخرين، أرسلت بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026.

[5] على سبيل المثال، A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرات 7-10؛ A/HRC/19/69، الفقرة 10؛ المرفق الفقرة 2.

[6] بسبب أزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، اضطرت اللجنة، إلى جانب هيئات تحقيق أخرى مفوضة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى العمل بحوالي نصف الموظفين المعتمدين في الميزانية العادية، إضافة إلى جزء صغير من الموارد غير المتصلة بالوظائف من الميزانية خلال النصف الثاني من عام 2025، مما حدّ بشكل كبير من قدرتها على العمل. https://www.youtube.com/watch?v=ptedDTbsPEU.

في وقت كتابة هذا النص، ينطبق الإطار القانوني الوطني والدولي (القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي، والقانون الوطني بما في ذلك تشريعات الفترة الانتقالية) كما هو منصوص عليه في ذلك المرفق.[7]

ثانيًا. السياق

8. في 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، احتفلت سوريا بالذكرى السنوية الأولى لسقوط حكومة الأسد الاستبدادية والقمعية.

9. أدى سقوط الحكومة إلى موجة غير مسبوقة من الأمل والتفاؤل بأنّ تضحيات أربعة عشر عامًا مضتْ ستسمح للشعب السوري ببدء مهمته العظيمة بإعادة بناء البلاد وتوحيده بموجب عقد اجتماعي جديد. في الأيام التالية، بدأت الحكومة المؤقتة الجديدة[8] بقيادة أحمد الشرع ترسيخ سيطرتها، بينما عملت على كسب الشرعية الدولية ومواجهة التحديات في البلاد. على الصعيد الاقتصادي، نجحت الحكومة في الدعوة لرفع العقوبات القاسية على القطاعات التي فرضتها الولايات المتحدة وجهات أخرى على الحكومة السابقة. ومع ذلك، ظلت الظروف الاقتصادية سيئة للغاية، حيث أثّر التضخم والبطالة وتراجع القوة الشرائية بشكل كبير على حياة الناس اليومية.

10. على الرغم من التقدم الملحوظ في استعادة النظام وبناء مؤسسات جديدة، لا يزال الانتقال هشًا، ويشهد رؤى متنافسة لمسار المستقبل في البلاد. وبعد مؤتمر الحوار الوطني الذي استمر ليوم واحد في 25 شباط/فبراير، وسبقته مشاورات عبر المحافظات، وقّع الرئيس الشرع إعلانًا دستوريًا ينصّ على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يكرّس جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان الدولية. بعد ذلك بوقت قصير، تم الإعلان عن حكومة جديدة تضم حقائب رئيسية بقيادة هيئة تحرير الشام السابقة، بينما تم تخصيص الوزارات الأخرى مع أخذ التمثيل الإقليمي أو المجتمعي - والعرقي أو الديني -في الاعتبار، وتضمنت الحكومة امرأةً واحدة. وفي الوقت نفسه، حلّتْ هيئة تحرير الشام نفسها، واعترضتْ الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي وبعض القادة في السويداء، من بين آخرين، على الحكومة الجديدة والإعلان الدستوري، معتبرين إياها لا تعكس تطلعات السوريين على اختلاف أعراقهم وأديانهم، أو أعربوا عن قلقهم من ترسيخ النفوذ ضمن السلطة التنفيذية مع رقابة مؤسسية محدودة. ومنذ ذلك الحين، حصل تقدّمٌ في دمج قوات سوريا الديمقراطية.

11. أعلنت الحكومة الجديدة رفع ملايين القيود المفروضة على سفر السوريين.[9] ومع إلغاء التجنيد الإجباري السائد ضمن القوات الأمنية في عهد الأسد، [10] بدأ يتلاشى الخوف المنتشر لدى ملايين السوريين "المطلوبين" من الاعتقال التعسفي والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز – بما في ذلك التهرب من التجنيد،[11] فضلًا عن توسّع حرية الإعلام. وعاد أكثر من 3 ملايين لاجئ ونازح داخليًا منذ كانون الأول/ديسمبر 2024.[12] وتجدّد نشاط المجتمع المدني.

12. شهدتْ حالة حقوق الإنسان في سوريا في عام 2025 موجتين من العنف واسع النطاق ضد المدنيين، اندلعت ضد المجتمع العلويّ في محافظات حمص وحماة واللاذقية وطرطوس في أوائل آذار/مارس، عقب هجمات على القوات الحكومية في 6 آذار/مارس، وموجة عنف ضد المجتمعات الدرزية والبدوية في السويداء عقب العنف في حيّ المقوس في 13 تموز/يوليو. وقد تسببت عمليات القتل المستهدفة والتعذيب والتدمير أو احتلال الممتلكات، بالإضافة إلى خطاب الكراهية المنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، بخلق انعدام ثقة عميقة تجاه السلطات الجديدة بين المجتمعات المتضررة. وعلى الرغم من التزامات الحكومة وجهودها الأولية لمحاسبة الجناة، زادت هذه الأحداث من عمق المظالم والانقسام.

13. وفي الوقت نفسه، وفور سقوط الحكومة السابقة، كثفت إسرائيل عملياتها الجوية، مما أدى إلى تدمير القدرات العسكرية السورية، واحتلال أراض سورية إضافية وإنشاء قواعد عسكرية.

14. تواجه البلاد مهام رئيسية تتمثل في نزع السلاح، والتسريح، وإعادة دمج مئات الآلاف[13] من قوات الأمن الحكومية السابقة، والقوات المسلحة غير الحكومية والجماعات شبه العسكرية؛ وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الشاملة للجرائم التي ارتكبتها هذه القوات وغيرها منذ عام 2011؛ وإصلاح القطاع الأمني والإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك الإصلاح القضائي.[14]

---

[7] A/HRC/59/CRP.4، الفقرة 55.

[8] تم تشكيل "الحكومة المؤقتة" لاحقًا في 29 آذار/مارس 2025. في هذا التقرير، تشمل الإشارة إلى "الحكومة السورية" كلا الفترتين.

[9] https://sana.sy/en/syria/2278840/

[10] A/HRC/58/CRP.3

[11] https://www.unhcr.org/media/ninth-regional-survey-syrian-refugees-perceptions-intentions-return-syria.

[12] https://reliefweb.int/node/4195440

[13] https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2025-03-secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o._pedersen_briefing_as_delivered__0.pd_25f

[14] https://www.unddr.org/wp-content/uploads/2021/02/IDDRS-2.10-The-UN-Approach-To-DDR.pdf

نزع سلاح القوات الحكومية السابقة

15. في 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعلنت قيادة العمليات العسكرية بقيادة هيئة تحرير الشام عفوًا عامًا لجميع الجنود المجندين في الجيش العربي السوري الذين لم تتلطخ "أيديهم بالدماء".[15] وتم إنشاء مراكز "تسوية" لعناصر الجيش السوري لتسليم أسلحتهم وتسوية أوضاعهم.[16] وأُفيد بأنّ عشرات الآلاف من الجنود السابقين قاموا بتسوية أوضاعهم، بما في ذلك أكثر من 120,000 في اللاذقية وطرطوس.[17] وامتنع آخرون عن ذلك، مشيرين إلى مخاوف من الانتقام، خاصة مع تزايد الإبلاغ عن هجمات ضد المجتمعات العلوية،[18] وتفاقم الوضع سوءًا بسبب حالات القتل أو الاعتقال الموثّقة خلال عمليات التمشيط بحقّ من قام بتسوية أوضاعه.[19]

تشكيل قوات أمنية ودفاعية جديدة

16. شهد أواخر العام 2024 ومطلع العام 2025 تفكيكًا سريعًا للجيش العربي السوري السابق وعدة وكالات أمنية، مما خلق فراغًا أمنيًا يتم معالجته حاليًا. وتم تعيين قادة سابقين لهيئة تحرير الشام [20] لرئاسة وزارتي الدفاع ووزارة الداخلية في كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025. [21]

17. في 29 كانون الثاني/يناير، أعلنت قيادة العمليات العسكرية حلّ الجيش والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السابقة، واتفقت عشرات الفصائل المسلحة المعارضة السابقة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام وفصائل الجيش الوطني السوري، على الاندماج في جيش موحد جديد تحت وزارة الدفاع. [22] لم تُنفذ عمليات تدقيق علنية تتعلق بمدى التزام العناصر بحقوق الإنسان، حيث تم دمج جميع فصائل هيئة تحرير الشام السابقة، والجبهة الوطنية للتحرير، والجيش الوطني السوري، بما في ذلك قادة خضعوا لعقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان،[23] مع الإبقاء إلى حدّ كبير على العناصر وتسلسلهم الإداري، تحت وزارة الدفاع، فيما استمرت عمليًا في العمل بدرجة من الاستقلالية وبمصادر دخل منفصلة.

18. وبالمثل، بدءًا من كانون الأول/ديسمبر 2024، انضمّ مجندون جدد في قوة "الأمن العام" الجديدة على مستوى البلاد (المعروفة باسم قوات الأمن الداخلي اعتبارًا من 25 أيار/مايو 2025). وكُلّفتْ بمهام إنفاذ القانون تحت مظلّة وزارة الداخلية. وتم دمج هيئة تحرير الشام وعناصر سابقين من الجماعات المسلحة المعارضة أيضًا في قوات الأمن الداخلي دون التحقّق مسبقًا من سجلّهم في مجال لحقوق الإنسان، ويُزعم أنّ المتدربين خضعوا في البداية لتدريب لمدة أسبوعين.

19. ساهمت الثغرات في السيطرة، والتنسيق، والتنويع، والتدريب، والانضباط بين الفصائل المدمجة شكليًا في ارتكاب انتهاكات، بما في ذلك في المناطق الساحلية وفي السويداء كما هو موضح أدناه. وبدأ تدريب هذه القوات على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية في منتصف عام 2025، بما في ذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، إلا أنّ [24] تعزيز المساءلة ولا سيّما التدقيق الشامل، وإجراءات عزل المخالفين، إلى جانب إضفاء الطابع المهني يشكل أساسًا لمنع ارتكاب الانتهاكات أثناء العمليات العسكرية وعمليات إنفاذ القانون.[25] وأفادت وزارة الداخلية بأنها بدأت جهود إضفاء الطابع المهني خلال عام 2025، بما في ذلك إصدار مدونة سلوك وإنشاء قناة لتلقّي شكاوى المواطنين، مما أدى إلى محاسبة عناصر قوات الأمن الداخلي على ارتكابهم العنف والفساد.[26]

مناطق البلاد خارج سيطرة القوات الحكومية

20. رغم الجهود المبذولة لضمان غياب الفصائل المسلحة خارج إطار الدولة، إلا أنّ التحديات ظلّت قائمة بحلول كانون الثاني/يناير 2026. واستغرق دمج الفصائل بقيادة الدروز في السويداء وقتًا طويلًا بعد العنف واسع النطاق في المنطقة، بينما استمر المقاتلون المؤيدون للحكومة السابقة في عملياتهم طوال عام 2025، لا سيّما في المناطق الساحلية.

21. شعرت المجتمعات الأخرى بانعدام الأمان، مما عقّد المحادثات مع قوات سوريا الديمقراطية للاندماج الكامل في مؤسسات الدولة الجديدة. وعلى الرغم من اتفاق 10 آذار/مارس 2025 بشأن الاندماج بحلول نهاية العام، استمرت الاشتباكات بين فصائل الجيش الوطني السوري السابق مع قوات سوريا الديمقراطية على خطوط التماس في الشمال الشرقي (انظر المرفق القسم الثالث) طوال عام 2025. بعد انتهاء الموعد النهائي في كانون الأول/ديسمبر، بدأت عملية عسكرية في ضواحي الشيخ مقصود والأشرفية في حلب التي يسيطر عليها الأسايش الأكراد، حيث تقرّ اللجنة بجهود وزارة الدفاع ووزارة الداخلية لحماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الإنساني. لاحقًا، ومع سيطرة قوات الحكومة على مساحات أوسع من الأراضي التي كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، تم الإعلان عن سلسلة من اتفاقيات وقف إطلاق النار بين الرئيس الشرع وزعيم قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي بين 18-30 كانون الثاني/يناير،

---

15 https://t.me/SyrianArabNewsAgency/119101

16 A/HRC/59/CRP.4 ، الفقرات 9-11.

17 رغم ترحيب الكثيرين بعملية التسوية والعفو المرتبط بها، إلا أنّها لاقتْ الانتقادات من آخرين، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتبطة بالحرب.

18 A/HRC/59/CRP.4 الفقرة 16.

19 A/HRC/59/CRP.4 الفقرات 40-45.

20 الفقرة 7 من HRC46/54/.

21 A/HRC/59/CRP.4 الفقرة 19.

22 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

23 على سبيل المثال، قادة لواء السلطان سليمان شاه، فرقة الحمزة، وأحرار الشرقية. مذكرة شفوية 28 كانون الثاني/يناير 2026، الفقرة 7.

24 https://news.un.org/en/story/2025/12/1166498

25 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

26 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

والتي أوقفت القتال إلى حد كبير.[27] في وقت كتابة هذا التقرير، كان اتفاق وقف إطلاق النار مشجعًا إلى حد كبير. وتقوم اللجنة حاليًا بالتحقيق في هذه الأحداث والانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني،[28] وسترفع تقريرًا عنها في الوقت المناسب.

22. كما استمرّ تهديد داعش والجماعات المسلحة غير الحكومية الأخرى، بما في ذلك جماعات إرهابية أخرى مصنفة من قبل الأمم المتحدة[29] (انظر أيضًا القسم الخامس). وفي حين تقلصت عمليات حزب الله بشكل كبير، ظلت فصائل مثل الحزب الإسلامي التركستاني، وفرقة الغرباء، نشطة في الشمال الغربي. واستمرت عمليات مكافحة الإرهاب التي نفذها التحالف دولي لهزيمة داعش، بقيادة الولايات المتحدة، بالاشتراك مع قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور، بما في ذلك زيادة العمليات في تشرين الأول/أكتوبر. وشاركت القوات السورية في بعض عمليات التحالف الدولي منذ آب/أغسطس وانضمّت رسميًا إلى التحالف في تشرين الثاني/نوفمبر.[30]

23. وبناء عليه، عملت القوات الحكومية الناشئة جنبًا إلى جنب مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المسلحة التي تتمتع بدرجات متفاوتة من الانتماءات والاستقلالية، بما في ذلك المقاتلين الأجانب والجهات العسكرية الخارجية (انظر القسم الثالث أدناه). اعتبارًا من 31 كانون الثاني/يناير 2026، سيطرتْ القوات الحكومية على معظم البلاد باستثناء أجزاء كبيرة من محافظة السويداء، وأجزاء من محافظة الحسكة تقع حول الحسكة، والقامشلي وكوباني في محافظة حلب، بالإضافة إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل (انظر المرفق الثاني).

العدالة الانتقالية والمساءلة

24. اتخذت الحكومة السورية خطوات أولية بنّاءة لتعزيز العدالة والمساءلة عن الجرائم الماضية، وأنشأت لجان وطنية جديدة، هي لجنة العدالة الانتقالية[31] ولجنة المفقودين.[32] وتم تعيين عدة مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان في سوريا، بمن فيهم نساء، كأعضاء أوليين في هاتين الهيئتين.[33] وأجرت اللجنتان مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات السورية. وتم الإعلان عن مشروع قانون العدالة الانتقالية، إلا أنّ نطاق ولاية لجنة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية لم يتّضح بعد حتى وقت كتابة هذا التقرير[34] ، فضلًا عن وصول الضحايا المتساوي إلى المساءلة والعدالة (بما في ذلك العدالة الجنائية) والتعويض كما هو موصى به[35].

25. ومن الجدير بالثناء أنّ الحكومة أصدرتْ أيضا مذكرات اعتقال ضد الرئيس السابق ومسؤولين سابقين رفيعي المستوى في الجيش والاستخبارات والقوات الأمنية، ذاكرةً انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات والفساد. بشكل عام، بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2026، أبلغت الحكومة عن اعتقال 6331 عنصرًا من أفراد الجيش العربي السوري السابق (ثم أفرج عن 1158 منهم لعدم كفاية الأدلة)، كما اعتقلت 620 من عناصر داعش. واحتجز معظمهم في مرافق احتجاز متداعية تعود لعصر الأسد تحتاج إلى الترميم، وتفتقر إلى الموارد اللازمة، وما زالت بانتظار الإصلاحات القضائية والإجراءات ذات الصلة.[36]

26. كما اعتبر الكثيرون أنّ اعتقال كبار المسؤولين الحكوميين السابقين أمرٌ ضروريٌ للحؤول دون إقدام ضحاياهم على إنفاذ القانون بأيديهم، وسط تقارير عن تصاعد اقتصاص المدنيين من المجرمين، والتوترات الكبيرة عقب الإفراج عنهم، الأمر الذي اعتبره الضحايا غير مبرر.

27. مع تفهّم الحاجة إلى دمج الجماعات المسلحة المتفرقة التي حاربت الحكومة السابقة اسميًا ضمن قوات وزارة الدفاع الجديدة، إلا أنّ ذلك عزّز مخاوف الإفلات من العقاب من خلال دمج عناصر الفصائل المعروفة بانتهاكات حقوق الإنسان، مما خلق بيئة ملائمة لتكرار الانتهاكات، كما يتضح من العنف في آذار/مارس وتموز/يوليو. [37]

---

[27] https://dppa.un.org/en/mtg-sc-10094-asg-khiari-22-jan-2026

[28] https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/independent-international-commission، 30 كانون الثاني/يناير 2025.

[29] https://main.un.org/securitycouncil/en/content/un-sc-consolidated-list#composition%20list

[30] https://x.com/USEmbassySyria/status/1988311812576891147?s=20s

[31] https://x.com/SyPresidency/status/1923841446387359791- لجنة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية- المرسوم الرئاسي 20 (2025) – 17 – 05 – 2025 المرسوم الرئاسي 149 (2025) – 29 – 08 – 2025 – سانا الرئيس الشرع يصدر مرسوماً بتشكيل لجنة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية https://sana.sy/presidency/2273842/

[32] Telegram: View @sana_gov; https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-06/PolicyPaperSyriasMissingAndDisappeared_17June2022_EN.pdf

[33] https://x.com/Sana__gov/status/1961133371465122072/photo/1?ref=syriaaccountability.org و www.facebook.com/share/p/15eJkQz9zT/

[34] يبدو أن المرسوم الذي أنشأ لجنة الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية يقتصر على الانتهاكات التي تسببت بها الحكومة السابقة، وأبلغت الهيئة الوطنية لجنة الأمم المتحدة أن تفويضها محدود زمنيًا ويقتصر على الحكومة السابقة. انظر أيضًا: www.facebook.com/photo?fbid=122129857184885559&set=pcb.122129857214885559

[35] A/HRC/59/CRP.4 الفقرة 109.

[36] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

[37] A/HRC/59/CRP.4, A/HRC/61/CRP.7.

28. التزمت الحكومة السورية علنًا بمحاسبة جميع الجناة، وأسستْ أولًا لجنة التحقيق الوطنية بأحداث الساحل في آذار/مارس، [38] التي أبلغت عن استنتاجاتها خلال مؤتمر صحفي في 22 تموز/يوليو. وأنشأت ثانيًا لجنة التحقيق الوطنية في أحداث العنف في السويداء في تموز/يوليو،[39] التي تستمرّ بعملها لأنه لم يسمح لها بعد بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الدروز في المحافظة. كما منحت الحكومة لجنة التحقيق الدولية الحق في التحقيق في هذه الأحداث، كما هو موضح في تقريري اللجنة ذات الصلة.[40]

29. اعتبر وزير الخارجية الشيباني التوصيات الشفوية التي قدمتها لجنة التحقيق الوطنية حول أحداث الساحل، وتقرير لجنة الأمم المتحدة المنشور وتوصياتها، بمثابة "خارطة طريق" للتقدم المستمرّ في سوريا.[41] منذ ذلك الحين، تم اتخاذ خطوات أولية لاعتقال ومحاكمة 14 مشتبه بهم على صلة بأحداث العنف في الساحل، في محاكمات علنية بحضور مراقبين مستقلين، إلى جانب اعتقال الجناة المزعومين الأوليين المتورطين في العنف في السويداء،[42] رغم أن مسؤولية كبار المسؤولين والقادة لم تتضح بعد. وشملت الخطوات المتخذة أيضًا بعض الحوارات المحلية بين المجتمعات، والإجراءات التي تعزز التنويع ضمن قوات الأمن، إضافة إلى تدريبهم والإشراف عليهم، وإضفاء الطابع المهني عليهم، بما في ذلك بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،[43] رغم أن الجهود الكبيرة لا تزال ضرورية لبناء الثقة وتعزيزها، وإنهاء الخوف، ودعم الحوارات داخل المجتمعات وبينها بشكل شامل، ومواجهة الجراح العميقة التي سببتها موجتيْ العنف.

30. لتمكين المساءلة، يجب تغيير النظام القضائي والقانوني المدمّر الموروث من الحكومة السابقة – والذي غالبًا ما شكل أداة لانتهاك حقوق الإنسان في سوريا بدلًا من حمايتها[44]، وينبغي ضمان استقلالية القضاء واحترافيته وكفاءته.

31. بعض الخطوات الأولية المتخذة في هذا الصدد أثارت الآمال والمخاوف في الوقت عينه. رفعت الحكومة رواتب القضاة، للسماح لهم بـ "العيش بكرامة" [45] ومكافحة الابتزاز والفساد المتجذريْن.[46] وتم فصل القضاة الذين شغلوا مناصب سياسية في حزب البعث العربي الاشتراكي وفي مجلس الشعب،[47] وتمت إحالة القضاة الذين عملوا في محكمة الإرهاب (التي تم حلها الآن) إلى التحقيق القضائي.[48] وأُنشأتْ لجنة قضائية متخصصة لمراجعة أحكام محكمة الإرهاب ومحاكم خاصة أخرى،[49] وتمّت دعوة المواطنين المتأثرين بها لتقديم شكاواهم لديها.[50] وفي الوقت نفسه، تم تعيين أشخاص لا يحملون شهادات قانونية كرؤساء جدد للمحاكم، وسط مخاوف من أن أدوارهم تفتقر إلى الوضوح، بما في ذلك تأثيرهم على استقلالية القضاء.

38 آ10 آب/ أغسطس https://t.me/sana_gov/124628
www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid03439DVTLnGfoharXnWDWP2P7ggwrZSmZAisNr7uzx=
yDBNHYGcnfXQm4ik3ghBjw7Xl

39 www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid02T9hGH1mtQJXAQ9tStFCbyV6t2MTG3N
prdkBCdR1hNK8NT6aQRKyEqgJdpSHdidCcl, A/HRC/61/CRP.7

40 A/HRC/59/CRP.4 و A/HRC/61/CRP.7

41 A/HRC/59/CRP.4 المرفق الرابع.

42 A/HRC/61/CRP.7.

43 https://news.un.org/en/story/2025/12/1166498

44 A/HRC/58/CRP.3.

45 المرسوم الرئاسي رقم 140 لعام 2025: https://t.me/AlekhbariahSY/175048,
https://www.facebook.com/share/p/1D4u7neNyZ/

46 A/HRC/58/CRP.3 الفقرة 478.

47 القرار رقم 120/ل بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2025
www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid0366j13xwPoDrvrJz6J9FfGBVW1LwQnZ9tjXTziBgmYq8
nnfEupCmFHXAdHYS6bvzml

48 القرار 204/ل بتاريخ 12 شباط/فبراير 2025
www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid022hpXKn3uP3vHW9rxzgbtDkPkA4chwiGM6UZzxBaiS2
72hDGZfKXyc7FjSL8tesxnl; - متورطون بأحكام إعدام تعسفية.. التحقيق مع 87 قاضياً سورياً من "محكمة الإرهاب" www.syria.tv/متورطون-بأحكام-إعدام-تعسفية-التحقيق-مع-87-قاضياً-سورياً-من-محكمة-الإرهاب;

49 www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid028jjFq8DospnRo5EwmasEkWxiiNY5QfrzEFn1
e8RZ3xUvnPUmMKvzmQy8UPkxmFVPl

50 www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid0etBe14RkWAyKtMNCg8ehvuN2hWikwe5XLYdsRq
HEz17yowryW9UoPXD9SCdGGYnol

برلمان جديد وشمولية محدودة حتى الآن، بما في ذلك إدماج النساء

32. لم يكن البرلمان الجديد، حتى وقت كتابة هذا النص، قد تأسّس بعد. في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت انتخابات برلمانية غير مباشرة في معظم أنحاء البلاد، باستثناء المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.[51] ولا تزال تعيينات ثلث المقاعد البرلمانية، التي سيجريها الرئيس، معلّقة، وسط آمال أن تعكس تلك التعيينات تنوع البلاد بشكل أفضل.[52]

33. رغم تعيين عدة نساء في هيئات العدالة الانتقالية، إلا أنّ النساء يؤدين دورًا محدودًا حتى الآن في اتخاذ القرار، حيث تم تعيين وزيرة واحدة فقط، وانتخاب ستّ نساء فقط في البرلمان. لقد عمّق النزاع الطويل الأمد في سوريا من انعدام المساواة بين الجنسين، مما عرّض النساء والفتيات لمستويات متزايدة من العنف والنزوح، إلى جانب الفظائع التي[53] ارتكبت بحقّ النساء السوريات في عهد الأسد، والأطر القانونية التمييزية التي قيدت حقوقهنّ. وفي هذا الصدد، تبرز اللجنة مخاوف جديدة محددة ظهرت خلال العام الماضي، انظر المرفق القسم الثاني جيم.

34. لم تجرِ الانتخابات في السويداء والحسكة والرقّة بعد [54]. وأثّرت موجات العنف التي أصابت مجتمعات الأقليات خلال تلك الفترة بزعزعة الثقة في تلك المناطق باحتمال حصول الانتقال السياسي الشامل. وفي الوقت نفسه، ساهم المرسوم الرئاسي رقم 13 المُعلن عنه في كانون الثاني/يناير 2026، والذي يؤكد الحقوق اللغوية والثقافية وحقوق المواطنة للأكراد السوريين الذين لطالما حرمتهم منها الحكومات المتعاقبة بقيادة الأسد،[55] في رفع الآمال في الشمال الشرقي، إلى جانب تعيين محافظ كردي للحسكة والاستعدادات للانتخابات في الحسكة والرقّة.

ثالثًا. انتهاكات وتجاوزات موثّقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

35. تشمل الانتهاكات والتجاوزات الرئيسية لحقوق الإنسان التي وثقتها اللجنة خلال فترة التقرير الانتهاكات التي ارتكبت في سياق موجتين كبيرتين من العنف في المناطق الساحلية والغربية والوسطى في آذار/مارس، وفي السويداء في تموز/يوليو [القسم ألف]، والانتهاكات الموثّقة في سياق احتجاز عناصر القوات الحكومية [باء]، وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما حقوق السكن والأراضي والملكية [جيم]، والانتهاكات التي تؤثر على النساء والفتيات، مع التركيز على عمليات الاختطاف [دال] والانتهاكات المرتكبة في سياق استمرار النزاعات على الأراضي السورية ومن قبل دول أجنبية، لا سيما إسرائيل، وجهات غير حكومية [هاء].

ألف. انتهاكات الحق في الحياة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان خلال موجات العنف واسعة النطاق في المناطق الساحلية وفي السويداء

36. اندلعت موجتان من العنف واسع النطاق ضد المجتمع العلوي في الساحل وغرب وسط سوريا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، وضد المجتمعات الدرزية والبدوية في السويداء في تموز/يوليو 2025.

37. في الموجة الأولى، في سياق الهجوم الأوليّ والنزاع الذي تلاه مع المقاتلين المؤيدين للحكومة السابقة، قام عناصر من القوات المسلحة الحكومية وأفراد يعملون إلى جانبهم أو على مقربة منهم بقتل أكثر من 1400 شخص، من بينهم حوالي 100 امرأة، معظمهم من المدنيين العلويين في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة، مما أدى إلى ارتكب جرائم حرب، كما ورد في تقرير اللجنة بتاريخ 14 آب/أغسطس.[56] استمر العنف، وإن كان على نطاق أقل، في المناطق الساحلية وفي محافظتي حمص وحماة المجاورتين طوال عام 2025 [انظر المرفق القسم الثاني].

38. في الموجة الثانية من العنف، قتل أكثر من 1500 شخص في محافظة السويداء في تموز/يوليو، بمن فيهم مدنيون دروز وبدو - مما شمل أيضًا جرائم حرب ارتكبها عناصر من القوات المسلحة الحكومية، والجماعات المسلحة الدرزية، ومقاتلي العشائر في سياق النزاع مع الجماعات المسلحة الدرزية، كما سيتم وصفه في تقرير اللجنة القادم.[57]

39. في كلا الحادثتين، ارتُكبت أنماط متّسقة من العنف، بما في ذلك الاستهداف بناء على الانتماء الديني والعرقي، والعمر والنوع الاجتماعي، من قبل عناصر القوات المسلحة الحكومية وقوات أخرى، بما في ذلك الجماعات المسلحة الدرزية ومقاتلو العشائر. تم إبعاد الرجال والفتيان قسرًا من منازلهم وقُتلوا، بما في ذلك في عمليات إعدام جماعية.[58] كما قُتلت نساء وأطفال صغار خلال مداهمات المنازل. وتم نهب المنازل والممتلكات وحرقها وتدميرها، مما أدى إلى تشريد السكان بالقوة. وتم تشريد معظم البدو قسرًا من محافظة السويداء التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الدرزية، والتي

---

[51] وسط قبول واسع بأن الترتيبات الانتخابية المؤقتة كانت ضرورية في ظلّ التحديات التشغيلية المتعلقة بالتسجيل المدني والتوثيق التي تمنع إجراء الانتخابات المباشرة؛ https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2025-11/2025-10-secco_un_deputy_special_envoy_for_syria_ms._najat_rochdi_briefing_as_delivered.pd_22.f

[52] https://press.un.org/en/2025/sc16198.doc.htm

[53] www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/policypapersieges29aywar/2023-06-12-Gendered-impact-women-girls-%20Syria.pdf

[54] تحت سيطرة الإدارة الذاتية حتى 18 كانون الثاني/يناير 2026.

[55] https://sana.sy/en/politics/2290787/

[56] A/HRC/59/CRP.4

[57] A/HRC/61/CRP.7

[58] A/HRC/59/CRP.4 الفقرة 88.

تمنعهم من العودة حتى وقت كتابة هذا التقرير.[59] وقد رافقت هذه الأفعال إهانات طائفية ومعاملة غير إنسانية ومهينة، ارتكبها كلّ من عناصر القوات الحكومية وقوات أخرى، ومن قبل المدنيين المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، ضد المجتمعات العلوية والدرزية والبدو.

40. بشكل جماعي، ينطوي هذا السلوك على انتهاك الحقّ بالحياة، والأمن الشخصي، والحماية من التعذيب وسوء المعاملة والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. كما تعرض المدنيون للاحتجاز التعسفي وانتهاك حقوق السكن والأراضي والملكية . واستمت انتهاكات حقوق الإنسان بطابعها التراكمي والمتقاطع، وامتدت على نطاق واسع. شملت هذه الأفعال أيضا عمليات القتل والتعذيب، مخالفةً الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على ممارسة العنف ضد السلامة الجسدية أو النفسية للأشخاص المحميين، بما في ذلك القتل بجميع أشكاله، والمعاملة القاسية والتعذيب. وكما هو مفصل في تقرير اللجنة حول العنف في الساحل وتقريرها القادم المعنيّ بأحداث السويداء، فإن مثل هذه الانتهاكات ترقى إلى جرائم حرب، وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية إذا ما أثبت تحقيق إضافيّ توافر عناصرها.[60]

41. بالإضافة إلى ذلك، وثّقت اللجنة حالات معزولة لكنها مقلقة لمدنيين علويين ومدنيين من البدو أصيبوا في أحداث العنف وتم حرمانهم من الحقّ في الرعاية الصحية في مستشفيات حمص وحماة واللاذقية والسويداء بسبب انتمائهم المجتمعي، أو تلقوا معاملة تمييزية، وفي بعض الحالات أدى ذلك إلى وفاتهم.

42. كما وثقت اللجنة عدة حالات قتل خارج نطاق القانون، وقعتْ خارج سياق موجتي العنف المذكورتين، ولا سيّما في محافظة حمص أثناء عمليات التمشيط. استمرت اللجنة في تلقي ادعاءات بقتل رجال من الطائفة العلوية بشكل رئيسي على مدار العام (انظر المرفق القسم الثاني باء – انتهاكات الحقّ بالحياة).

43. في أعقاب مثل هذه الانتهاكات، ورغم جهود الحكومة المذكورة أعلاه، عبّر العديد من أفراد المجتمعات المتضررة عن شعورٍ عميق بعدم الأمان والتهميش، مما جعلهم يشعرون بأنهم أكثر عرضة للخطر في ظلّ غياب أي تمثيل سياسي فعّال، مع فرار عشرات الآلاف من البلاد أو تخطيطهم للفرار.[61]

باء. الانتهاكات في الاحتجاز: التعذيب وسوء المعاملة، والاحتجاز مع منع الاتصال، والاختفاء القسري، والوفيات أثناء الاحتجاز.

44. منذ عام 2011، استخدمت الحكومة السابقة الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء بشكل منهجي لقمع المعارضة، في أفعال ترقى إلى جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب.[62] خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت اللجنة تحقيقاتها طويلة الأمد في الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال، والتي تم توثيق معظمها في سياق عمليات التمشيط التي بدأتها القوات الأمنية الجديدة بعد سقوط الحكومة السابقة في الأحياء ذات الأغلبية العلوية، أو الأحياء المختلطة في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة. كانت هذه العمليات تهدف إلى تحديد عناصر الجيش العربي السوري السابقين الذين انضموا إلى المقاتلين المؤيدين للحكومة السابقة؛ ونزع سلاح الميليشيات والحدّ من انتشار الأسلحة واعتقال ضباط كبار سابقين في الجيش العربي السوري لدورهم المزعوم في جرائم عهد الأسد. بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وآذار/مارس 2025، تم اعتقال واحتجاز الرجال والفتيان العلويين بشكل تعسفيّ، وسط أعمال العنف ومداهمات المنازل وانتشار الخطاب الطائفي. وغالبًا ما كانت هذه العمليات تترافق مع مصادرة الممتلكات وضبطها. [انظر المرفق القسم الثاني دال].

45. خلال هذه العمليات، حققت اللجنة في عدة حوادث تعرّض فيها رجال وفتيان مراهقون علويون للضرب، بما في ذلك بأعقاب البنادق والعصي، وأجبروا على النباح والزحف والشرب من المياه المتجمّعة على الأرض.

46. احتُجز المحتجزون في مواقع غير رسمية وفي مرافق احتجاز رسمية، سواء في الفروع الأمنية أو السجون. تم اعتقالهم واحتجازهم دون أوامر قضائية، ودون إبلاغهم بأسباب احتجازهم، ودون مثولهم أمام قاضٍ، ودون توفير محامين أو إمكانية الطعن في احتجازهم.

47. كما تم توثيق الاعتقالات والاحتجاز التعسفي على الحواجز في اللاذقية وحماة وحمص وطرطوس بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وتموز/يوليو 2025 [انظر المرفق القسم الثاني ألف.]

48. تم توثيق التعذيب وسوء المعاملة في ثمانية عشر مرفق احتجاز رسميّ، وفي اثني عشر مرفق احتجاز مؤقت في محافظات حلب ودرعا وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وإدلب وريف دمشق، بالإضافة إلى الحواجز في حمص وطرطوس بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2025. استخدم عناصر قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك قوات الأمن الداخلي، أعقاب البنادق، والعصي، والأنابيب، والقضبان، والكابلات، وفي إحدى الحالات، عصا مغروزة بالمسامير للاعتداء عليهم، وفي إحدى الحالات وقع الاعتداء بينما كان الضحايا عراة. تعرض المحتجزون لمعاملة مهينة ومسيئة،

[59] وثقت اللجنة أنماطًا مماثلة من الانتهاكات ضد المجتمع العلوي خلال عمليات التمشيط في قرى حمص قبل آذار/مارس.

[60] A/HRC/59/CRP.4، بما في ذلك الفقرة 89، وA/HRC/61/CRP.7

[61] https://data.unhcr.org/en/documents/details/116709

[62] https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/web-agony, https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/detention-report

بما في ذلك أشكال مختلفة من التعذيب مثل الإعدام الوهمي، *والشبح*، [63] *والدولاب*،[64] *والفلقة*، والجَلْد[65]، والصدمات الكهربائية، والعنف الجنسي. وأفاد محتجزان أنّ حراس السجن حلقوا شواربهما.

49. كانت مثل هذه الأعمال العنيفة تمارس ضد المحتجزين لأغراض مثل الحصول على المعلومات، أو العقاب، أو الترهيب، أو الإذلال، أو الإكراه، أو لأسباب تستند إلى التمييز. وحدد شهود عيان عدة جناة مزعومين من قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الأمن العام، ولواء السلطان سليمان شاه، ومقاتلين أجانب، باعتبارهم مسؤولين عن تعذيبهم أو سوء معاملتهم أثناء الاحتجاز.

50. في 24 حالة موثقة في الاحتجاز الحكومي في محافظات حمص واللاذقية وحماة وطرطوس وإدلب، تم احتجاز المحتجزين مع منعهم من الاتصال بالعالم الخارجي لفترات تتراوح بين خمسة أيام وسنة واحدة. وفي ثماني حالات موثقة ما زالت مستمرة حتى كانون الثاني/يناير 2026، أبلغت العائلات أن القوات الحكومية نفت احتجاز ذويهم رغم أنهم شوهدوا آخر مرة في مرافق الاحتجاز الحكومية، مما يرقى إلى الاختفاء القسري. [انظر المرفق القسم الثاني ألف].

51. أُفيد أنّ مرافق الاحتجاز مكتظة بشدة، لا سيما في حمص وحماة. وأُفيد أنّ الزنزانات مكتظّة بشكل خاص في فرع أمن الدولة في حمص، وفي فرع الأمن الجنائي السابق في طرطوس، حيث احتُجز سجينين اثنين أو ثلاثة معًا في الزنزانات الانفرادية. وأفاد بعض المحتجزين السابقين في فرع الأمن العسكري في حمص، ومرفق الاحتجاز في الأمن العسكري والأمن السياسي في اللاذقية، ومركز شرطة صحنايا في ريف دمشق، بأنهم احتجزوا في الحبس الانفرادي. كما أبلغ المحتجزون المفرج عنهم عن وجود طعام محدود في سجن حماة المركزي، وفي الفرع السياسي في بلدة شين في حمص، وفي فرع الأمن العسكري في حمص، وفي مركز شرطة صحنايا في ريف دمشق، ووجود مياه محدودة في فرع الأمن الجنائي في طرطوس ومركز شرطة صحنايا. تم توثيق معظم هذه الحالات خلال النصف الأول من عام 2025، ومُنح مراقبون مستقلون صلاحية التحقّق من الظروف وأبلغوا لاحقًا عن تحسّنها.

52. كما وثقت اللجنة أحد عشر حالة وفاة أثناء الاحتجاز يحتمل أن تكون قد حصلتْ بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2025، وتتبعت اللجنة 23 حالة وفاة إضافية أثناء الاحتجاز خلال عام 2025.[66] وأعلنت الحكومة عن تحقيقات في أربع من هذه القضايا. كما أكدت الحكومة وجود 21 حالة وفاة في الاحتجاز في سجن حمص المركزي، وسجن حماة المركزي، وسجن دمشق المركزي، وأفادت بأن المحتجزين توفوا لأسباب طبيعية.

53. في حادثتين منفصلتين وثقتهما اللجنة، في مدينة حمص في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025، تم احتجاز ستة رجال من الطائفة العلوية بشكل تعسفي من قبل القوات الحكومية خلال عمليات التمشيط وعلى حاجز. وتوفوا بسبب العنف أثناء الاحتجاز، مما أدى إلى انتهاك حقهم في الحياة. وتم دفن جميع الرجال الستة دون علم عائلاتهم في مواقع دفن جماعي [انظر المرفق القسم الثاني باء].

54. أفادت بعض العائلات التي توفي أقاربها أثناء الاحتجاز بعدم حصولهم على أي معلومات عن التحقيقات أو جهود المساءلة، وعدم قدرتهم على استعادة جثث أحبائهم أو إقامة مراسم الدفن. وفي حالتيْن، تم السماح للعائلات بدفن ذويهم بشرط عدم فتح التابوت، وفي حالة واحدة بعد توقيع العائلة على وثيقة تفيد بأن فرد العائلة المتوفى كان من "فلول" الحكومة السابقة.

55. في الحالات الموثقة (أعلاه وفي المرفق)، ارتكبت بعض الجهات الحكومية انتهاكات للحقّ في عدم التعرّض للتعذيب وسوء المعاملة، وذلك أثناء اعتقال المحتجزين واحتجازهم واستجوابهم، ومن خلال ظروف الاحتجاز، بما في ذلك الحبس الانفرادي.[67] وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة ضمان تنفيذ التزاماتها باتخاذ تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب.[68] ومن خلال عدم إبلاغ المحتجزين بالتهم الموجهة إليهم، أو حرمانهم من تعيين محامين، أو عدم مثولهم أمام قاضٍ خلال فترة زمنية معقولة، تكون الجهات الحكومية قد انتهكت حظر الاحتجاز التعسفي والحقّ في محاكمة عادلة في الحالات المذكورة [69]أعلاه – مما أثار أيضًا مخاوف بشأن غياب المعالجة الفعّالة لهذه الانتهاكات.[70] على وجه الخصوص، فإنّ فقدان الأرواح أثناء الحجز يخلق افتراضًا بالحرمان التعسفي من الحقّ في الحياة، ولا يمكن دحضه إلا من خلال تحقيق مناسب يثبت التزام الحكومة بواجباتها في مجال حقوق الإنسان لحماية هذا الحقّ.[71] وإنّ عدم القيام بذلك في هذه الحالات يشكل انتهاكًا للحقّ في الحياة.[72]

---

[63] A/HRC/58/CRP.3، الفقرة 149.
[64] A/HRC/58/CRP.3، فقرة. 153.
[65] A/HRC/54/58، الفقرة 76 .

[67] اتفاقية مناهضة التعذيب، المواد 1 و2 و13، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7 .
[68] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 2، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2.
[69] المادتان 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[70] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(3) والمبادئ والإرشادات الأساسية حول الحق في الانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وقرار الجمعية العامة 147/60 (2005).
[71] لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرة 29.
[72] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6.

جيم. انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حقوق السكن والأراضي والملكية

56. تواجه الحكومة تحديات هائلة تتعلّق بضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيقها التدريجيّ للجميع، بعد أن ورثت بلدًا قامتْ فيه جهات متعددة بتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية بما في ذلك نهب المنازل على نطاق واسع،[73] والهجمات المتعمدة على الرعاية الصحية.[74] خلال عهد الأسد، كانت انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية تهدف إلى معاقبة المعارضين ومكافأة الموالين، ومنع عودة النازحين.[75] وخلقت هذه الانتهاكات وضعًا أدت فيه النزاعات المحلية المتعلقة بحقوق السكن والأراضي والملكية إلى انتهاكات جديدة في أواخر العامين 2024 و2025، وقد تُسبّب المزيد من العنف إذا لم تعالج بآليات حل نزاعات عادلة وكجزء من العدالة الانتقالية.[76]

57. منذ بداية عام 2025، اتخذت الحكومة خطوات لمعالجة هذه التحديات، مشيرة إلى نية استعادة حقوق الضحايا. على سبيل المثال، قامت المديرية العامة للمصالح العقارية بجهود لاستعادة سجلات العقارات المتضررة في عدة مناطق.

58. تشمل القرارات الأولية المرسوم رقم 16 لعام 2025 الذي يرفع المصادرات الاحترازية التي فرضتها الأجهزة الأمنية بموجب القانون رقم 63 لعام 2012،غير أنّه يستثني حتى الآن تلك الصادرة عن هيئات قضائية مثل محكمة الإرهاب والمصادرات التنفيذية الدائمة، الأمر الذي يحرم العديد من مالكي العقارات من استرداد أصولهم.

59. تم إنشاء لجان لاستلام الطلبات المتعلقة بحقوق السكن والأراضي والملكية ومعالجتها، بما في ذلك اللجان الإدارية على مستوى المحافظات، لا سيما في دمشق وحمص وحماة. ومع ذلك، فقد عملت هذه الهيئات حتى الآن دون ولاية موحدة، أو إطار قانوني موحد، أو تنسيق مركزي فعّال. وبالتوازي، تلقت اللجان المجتمعية أيضا شكاوى وسهّلت حل النزاعات بهدف تسريع الإجراءات وتخفيف العبء عن القضاء. لا تعتبر قرارات اللجان المجتمعية ملزمة قانونًا، واختلفت الممارسات من حيث العضوية، ومعايير اتخاذ القرار، والتنسيق مع السلطات القضائية، مما يثير مخاوف بشأن الاتساق والفعالية وحماية الحقوق.

60. واصلت السلطات الجديدة تدريجيًا مشاريع التنمية الحضرية التي بدأت خلال عهد الأسد، وأطلقت مشاريع جديدة، لا سيما في دمشق وحمص وحلب رغم محدودية الموارد. وبينما يهدف ذلك إلى تحقيق التجديد الحضري الضروري والتحفيز الاقتصادي، لم يتضح بعد كيف سيتم التعامل مع المصادرات المرتبطة بالمشاريع. وأُفيد أنه لم تتم استشارة المجتمعات المحلية بشكل كاف، مما قد يزعزع الثقة ويثير مخاوف من أن تنفيذ المشاريع دون مراجعة دقيقة وضمانات مناسبة قد يعمّق الاستبعاد المكاني، ويعجز عن تلبية احتياجات السكن الضخمة، ويؤدي إلى مزيد من الانتهاكات.

61. واجهت النساء تحديات خاصة في تأمين السكن، حيث غالبًا ما يتم تسجيل ملكية العقار باسم الزوج فقط. وتمنح قوانين الميراث التمييزية النساء حصة محدودة فقط من الأصول الموروثة، وبسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية، فإن الملكية تورث بشكل أساسي للرجال. وقد خلق ذلك عقبة كبيرة أمام عودة الأسر التي ترأسها الإناث - والتي زادت خلال النزاع – وبالتالي زادت مخاطر الحماية.[77]

62. منذ أواخر عام 2024، أدت انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية من قبل الحكومة السابقة إلى تأجيج العنف الانتقامي في محافظات حمص، وحماة، واللاذقية، وطرطوس، ودمشق، وريف دمشق، والسويداء، وغالبًا ما كانت ذات أبعاد طائفية، وارتُكبت من قبل القوات الحكومية، والأفراد، ومقاتلي العشائر، والجماعات الدرزية المسلحة.

63. وبالتالي، جرى تهجير قرى وعائلات بأكملها بالقوة، مما يثير مخاطر تغييرات ديموغرافية دائمة.[78] على سبيل المثال، في ريف حماة الشمالي، أدت عمليات القتل التعسفي، والاختطاف، والاختفاء قسري، والتهديدات بالقتل، والبيع تحت الإكراه إلى إخلاء عشرات القرى العلوية. منذ ذلك الحين، احتل العائدون من القرى المجاورة منازلهم وأراضيهم، بينما عجزتْ السلطات عن دعم عودتهم الآمنة.[79]

64. في حي السومرية في دمشق، بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وآب/أغسطس 2025، استخدم الأمن العام ورجال مسلحون مرتبطون بالحكومة العنف لإخلاء السكان من مساكن الجيش والمساكن العشوائية المجاورة خلال ساعات. تم توثيق أنماط مماثلة من الإخلاء في الزهريات بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر، حيث أعطي سكان المساكن العسكرية 72 ساعة لمغادرة منازلهم.

65. وفي مناطق أخرى، تم إخلاء المجتمعات أو العائلات بناء على انتمائها المفترض للحكومة السابقة. فعلى سبيل المثال، في إدلب، تم إخلاء عائلات كاملة – وهم أقارب أحد السكان المتهمين بالمشاركة في مزادات علنية نظمتها الحكومة السابقة بين الأعوام 2020 و2024 – ومنعوا من العودة.

---

[73] في العديد من الحالات التي ترقى إلى جرائم حرب، بما في ذلك العقاب الجماعي، انظر A/HRC/58/CRP.2.

[74] مثلا: A/HRC/46/54، A/HRC/55/64. انظر أيضًا https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025-02/undp-sy-seia-final-compressed.pdf_24022025

[75] A/HRC/58/CRP.2.

[76] A/HRC/58/CRP.2 وانظر أيضا المرفق، القسم الثالث دال أدناه.

[77] https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/policypapersieges29aywar/2023-06-12-Gendered-impact-women-girls-%20Syria.pdf

[78] A/HRC/59/CRP.4 و A/HRC/61/CRP.7/.

[79] انظر الفقرات 80-82، 90-103 من المرفق الأول.

66. تشير التحقيقات إلى قصور في توفير الحماية والدعم من جانب السلطات لضمان العودة الآمنة للنازحين حديثًا، إضافةً إلى تورط قوات الأمن الحكومية في أعمال عنف انتقامية، مما يثير مخاوف جدية بشأن خطر تكرار انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية ، فضلًا عن العنف الجسدي.

67. تم التحقيق في عدد من الحالات التي تتعلق بتدمير الممتلكات والإخلاء القسري، والتي تشكل انتهاكًا لحقوق الخصوصية والأسرة والمنزل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي موضحة في القسم الثاني دال من المرفق.

دال. الانتهاكات ضدّ النساء والفتيات، مع التركيز على عمليات الاختطاف

68. تسمح نهاية عهد الأسد، الذي اتّسم بالعنف الجنسانيّ المنهجي ضد الرجال والنساء، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز،[80] بإمكانية إحداث تحوّل في حياة النساء والفتيات السوريات، الأمر الذي سيتطلب معالجة كل من التمييز والعنف الجنسي والجنساني باعتبارهما مصدر قلق بالغ.[81]

69. طوال عام 2025، تم اختطاف النساء والفتيات، معظمهنّ من المجتمعات العلوية، غالبًا خلال النهار من الشوارع والأسواق.

70. حققت اللجنة في اختطاف 21 امرأة، من بينهنّ أربع فتيات، وإحداهنّ من الطائفة السُنيّة، تم اختطافهنّ في محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس وحماة وريف دمشق وحمص.

71. في معظم الحالات التي حققت فيها اللجنة، كان الجناة من جهات مسلحة مجهولة، أو جماعات الجريمة المنظمة، أو مجرمين أفراد. وفي إحدى الحالات، تم التعرف على الجناة كمقاتلين أجانب اندمجوًا شكليًا مع قوات الحكومة تحت وزارة الدفاع. وثمة معلومات موثوقة تشير إلى تورّط مقاتلين أجانب في حالتيْن إضافيتين على الأقل قيد التحقيق.

72. خلال الاحتجاز، تعرض العديد من الضحايا العلويين للضرب والشتائم الطائفية. ويبدو أن عدة حالات اختطاف أخرى كانت مدفوعة بمكاسب مالية، نظمها المجرمون الذين طلبوا فدية ضخمة. وفي حالات أخرى، كان دافع الاختطاف مختلطًا أو غير واضح.

73. تعرضّ ما لا يقل عن ثماني مختطفات للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والزواج القسري. وقد عادتْ ثلاث ناجيات وهنّ حوامل. [انظر المرفق القسم الثاني جيم].

74. تفاوتت استجابة السلطات الحكومية لتقارير الاختطاف، بدءًا من فتح تحقيقات دون متابعتها، وصولًا إلى قيام مسؤولي الأمن بتقويض جهود العائلات في متابعة الحالات أو نشرها، وأحيانًا باستخدام التهديدات. وفي حالتين مقلقتين، بعد أن تمكنت القوات الحكومية من إطلاق سراح الضحايا، تم اعتقالهنّ والتحقيق معهنّ في جرائم تتعلق بالأخلاق.

75. تشكل أفعال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي والجنساني الأخرى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنتهك هذه الأفعال حق الضحية في السلامة الجسدية والأمان الشخصي، وقد ترقى إلى التعذيب أو أي معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة. كما أن استخدام الشتائم الطائفية خلال هذه الأفعال ينتهك حقوق الضحايا في المساواة وعدم التمييز.

76. أثارت تقارير الاختطاف مستويات عالية من الخوف، خاصة بين النساء والفتيات من الأقليات وعائلاتهنّ. في بعض الحالات، توقفت النساء والفتيات عن حضور التعليم، أو بدأن بارتداء الحجاب لتجنب تحديدهنّ كأعضاء من مجتمع الأقليات.

77. لم تحقق سلطات إنفاذ القانون بعد بشكل فعال في العديد من الحالات، على النحو الواجب بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعلنت وزارة الداخلية أن تحقيقاتها في 42 حالة اختطاف مزعومة تلقت معلومات بشأنها، لم تؤدِ إلا إلى تأكيد حالة واحدة، بينما شكلت الحالات المتبقية غيابًا قصيرًا، وادعاءات ملفّقة على وسائل التواصل الاجتماعي، وحالات هروب طوعيّ، وحالات هروب نساء من العنف الأسري.[82] وشاركت الحكومة استنتاجاتها بشأن ست حالات، وخلُصت إلى أن خمس منها لم تتناول حالات اختطاف.[83] وتقرّ اللجنة باستعداد الحكومة للتعامل مع هذه القضايا.

78. في سياق أحداث العنف في السويداء في تموز/يوليو 2026، وثقت اللجنة العنف الجنسي ضد النساء الدرزيات بما في ذلك الاغتصاب، والعري القسري، وإجراءات التفتيش الجسدي الذي ينتهك الخصوصية، والتهديدات الجنسية، وذلك خلال المداهمات وتفتيش المنازل. كما تم توثيق اغتصاب امرأة درزية في أيار/مايو.[84] وتم أخذ النساء من المجتمع الدرزي والمجتمع البدويّ كرهائن، أو احتجازهنّ أو اختطافهن على يد جهات مسلحة.[85]

---

[80] www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/policypapersieges29 أيوار/Gendered-impact-women-girls-%20Syria.pdf-12-06-2023

[81] A/HRC/59/CRP.4، ص. 45.

[82] https://sana.sy/en/syria/2275515/

[83] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

[84] A/HRC/61/CRP.7

[85] A/HRC/61/CRP.7

79. تم اختطاف إحدى عشرة امرأة درزية وأربع فتيات ثم أفرج عنهنّ بين تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر 2025. وشمل الجناة المزعومون مقاتلين عشائريين وأفراد من قوات الأمن الداخلي. ولا تزال ثلاث نساء وفتاة من مجتمع البدو محتجزات على يد الحرس الوطني في السويداء في وقت كتابة هذا التقرير.

هاء. استمرار النزاع والانتهاكات المرتبطة به من قبل الدول الأجنبية والجهات غير الحكومية

80. في عام 2025، توسّعتْ إسرائيل في احتلال أراضي الجمهورية العربية السورية، وتوسّع النزاع المسلح الدولي ذات الصلة، بالإضافة إلى استمرار النزاعات المسلحة غير الدولية التي تشمل قوات سوريا الديمقراطية وفصائل الجيش الوطني السوري السابقة، وداعش، والفصائل المسلحة الدرزية المتحالفة مع الشيخ الهجري في السويداء، بالإضافة إلى المقاتلين الموالين للحكومة السابقة.[86] وإنّ هذه النزاعات، إلى جانب نشاط الشبكات غير القانونية المتجذّرة والمسلّحة، فضلًا عن العنف الطائفي والانتقامي كما هو موضح أعلاه، كشفت محدودية السلطة المركزية.

81. إلى جانب هذه النزاعات، واصلت عدة جيوش أجنبية عمليات عسكرية في الأراضي السورية،[87] وتحديدًا تركيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والأردن، وذلك في ظلّ غياب أي اعتراض من الحكومة السورية حتى الآن.

الانتهاكات من قبل إسرائيل

82. منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وسّعت إسرائيل بشكل كبير عملياتها العسكرية داخل سوريا، بما في ذلك أكثر من ألف غارة جوية مبلّغ عنها بالإضافة إلى عمليات برية في المحافظات الجنوبية، والتي أدانها الأمين العام للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فضّ الاشتباك، باعتبارها انتهاكات لاتفاق العام 1974.[88] وأثّرت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل كبير على المدنيين، بما في ذلك أكثر من 900 توغّل مبلّغ عنه في محافظة القنيطرة[89] ؛ وأسفرت عن خسائر بين المدنيين، وتشريد السكان، وأضرار في الممتلكات وتدميرها، والاحتجاز التعسفي، ونقل المعتقلين، والقيود على الحريات الأساسية الموضحة أدناه والمذكورة في القسم الثالث ألف من المرفق.[90]

83. مع سقوط الحكومة السابقة، دخل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى قرى الحميدية، والحرية، ورسم الرواضي في ريف القنيطرة، وفتش المنازل وأمر السكان بمغادرة منازلهم. واستولى جيش الدفاع الإسرائيلي على الأراضي والممتلكات داخل هذه القرى وحولها، وجرف الغابات والأراضي الزراعية وأراضي الرعي وألحق الأضرار بالطرقات. كما استولى جيش الدفاع الإسرائيلي على مبنى محافظة القنيطرة، ونهبه ودمّر أرشيف المحكمة.

84. بينما عاد بعض السكان إلى منازلهم بحلول كانون الثاني/يناير، مُنع سكان الحميدية من العودة وظلوا مشردين. في 16 حزيران/يونيو، هدم جيش الدفاع الإسرائيلي ما لا يقلّ عن 15 مبنى، بما في ذلك منازل العائلات النازحة من القرية. ولم يتلق السكان المتضررون إشعارًا مسبقًا للنزوح، أو ترتيبات للسكن الآمن أو التعويض أو العلاج.

85. إنّ هذا التدمير المتعمد للمنازل والمباني والطرق المدنية، دون هدف عسكري مشروع، ينتهك مبدأ الضرورة العسكرية وهو محظورٌ قانونًا. وإلى جانب مصادرة مبنى محافظة القنيطرة ونهبه وإلحاق الضرر به، يُحظر أيضًا تدمير أو مصادرة ممتلكات الخصم، إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة عسكرية ملحّة. وقد ترقى هذه الأفعال إلى حدّ النهب. وعند إصدار أوامر بإخلاء المدنيين من منازلهم في الحميدية والحرية دون توفير حماية مدنية أو دون وجود سبب عسكري ضروري، يمكن اعتبار هذه الأفعال تهجيرًا قسريًا. وقد ترقى مثل هذه الأفعال إلى جرائم حرب.

86. وثّقت اللجنة أيضًا عدة حالات لرجال سوريين، بمن فيهم صحفيون وفتى، احتجزهم جيش الدفاع الإسرائيلي [انظر المرفق القسم الثالث ألف]. أُفرج عن بعضهم بعد ساعات أو أيام، فيما قضى آخرون شهورًا في الاحتجاز. وتم نقل بعض المحتجزين السوريين إلى إسرائيل حيث لا يزالون محتجزين، ولا تستطيع عائلاتهم التواصل معهم. بشكل عام، تتبعت اللجنة ما مجموعه 45 رجلًا وصبيًا سوريًا لا يزالون في الاحتجاز. وثمة حوادث إضافية قيد التحقيق. إن احتجاز الرجال والفتيان السوريين، الذين يحتجزون مع منع الاتصال بالعالم الخارجي، ويُنقلون إلى إسرائيل، ينتهك الحظر على الاحتجاز التعسفي، ويزيد من خطر تعرّضهم للتعذيب وسوء المعاملة والانتهاكات أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد ترقى مثل هذه الأفعال إلى جرائم حرب.

87. بالإضافة إلى ذلك، وثّقت اللجنة عدّة حوادث أصاب فيها جيش الدفاع الإسرائيلي رجالًا وفتيانًا مدنيين غير مسلحين، بما في ذلك في سياق المظاهرات ضد الوجود الإسرائيلي. [انظر المرفق القسم الثالث ألف] كان المتظاهرون والمدنيون العزّل على مسافة بين 15 و500 متر من جيش الدفاع الإسرائيلي عندما أُطلق عليهم النار. لم تكن هناك أي مؤشرات على أن أي متظاهر أو مدنيّ يشكل تهديدًا وشيكًا بالموت أو بالتسبّب بإصابة خطيرة خلال هذه الأحداث. وبذلك، استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المميتة غير الضرورية، وانتهك الحقّ في الحياة وأمان الفرد على نفسه، وكذلك الحقّ

---

86 A/HRC/61/CRP.7 ؛A/HRC/59/CRP.4

87 A/HRC/46/54

88 A/HRC/58/66 الفقرة 27؛ S/2025/154، الفقرات 2 و6 و7؛ https://undof.unmissions.org/undof-press-statement;; https://press.un.org/en/2025/sc16042.doc.htm، A/79/687-S/2024/888؛ www.israelhayom.co.il/news/Defence/article/16928916

89 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

90 A/79/795-S/2025/96

بالتجمّع السلميّ. وقد ترقى هذه الحوادث أيضًا إلى الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد ترقى مثل هذه الأفعال أيضًا إلى جرائم حرب.

88. علاوة على ذلك، من بين مئات الغارات الجوية الإسرائيلية على سوريا التي استهدفت المواقع العسكرية وأنظمة الأسلحة،[91] أسفرت بعض الغارات البرية والجوية عن وقوع ضحايا مدنيين [انظر المرفق القسم الثالث ألف]، بما في ذلك في 17 آذار/مارس، عندما أسفرت الضربات على حي ميسلون في مدينة درعا عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين وإصابة 22، بينهم عاملون إنسانيون جاؤوا لمساعدة المصابين.

89. في هذه الحالات، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي هجمات عشوائية تسببت في وفاة مدنيين وإصابتهم، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وهو ما قد يرقى أيضًا إلى جرائم حرب. إنّ الهجوم على وزارة الدفاع في دمشق في 16 تموز/يوليو في سياق التصعيد في السويداء الذي أسفر عن وقوع ضحايا مدنيين،[92] يثير مخاوف حول مدى اتخاذ الاحتياطات الممكنة في الهجوم.

الانتهاكات في سياق الأعمال العدائية التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية وفصائل الجيش الوطني السوري السابق

90. استمرت الأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية وفصائل الجيش الوطني السوري السابق، المدعومة من القوات التركية، في الشمال والشمال الشرقي، خاصة حول سدّ تشرين وعلى خطوط التماس بالقرب من عين العرب (كوباني)، ومنبج ومحور الفرات.

91. نفذت قوات سوريا الديمقراطية هجمات صاروخية أصابت القرى والبنية التحتية بالقرب من هذه الخطوط الأمامية، مما أدى إلى وقوع ضحايا ونزوح بين المدنيين. تندرج الادعاءات بشأن القصور في الاحتياطات التي اتخذتها قوات سوريا الديمقراطية وإمكانية وجود مدنيين في مواقع مستهدفة، في القسم الثالث باء من المرفق.

92. كما نفذت فصائل الجيش الوطني السوري السابق المدعومة من القوات المسلحة التركية ضربات بالمسيّرات وبالمدفعية أثّرت على قوافل المدنيين، والتجمعات والمنازل في المناطق الأمامية، مما أسفر عن مقتل مدنيين وإصابتهم. كما ألحقت الهجمات أضرارًا بالبنية التحتية المدنية، مما أثر على الوصول إلى الكهرباء والمياه، وشملت حوادث طالت وسائل النقل الطبية. تم تفصيل المزيد من الحالات الموثقة في القسم الثالث باء من المرفق.

93. يحظر توجيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني. وإنّ الهجمات على وسائل النقل الطبية والمنشآت التي تحتوي على قوى خطرة تتطلّب عنايةً خاصة. وتثير الحوادث الموثقة مخاوف جدية من انتهاك جميع الأطراف لهذه الالتزامات، ما قد يرقى إلى جرائم حرب.

الحرمان غير القانوني من الحرية وتجنيد الأطفال من قبل قوات سوريا الديمقراطية

94. كما حققت اللجنة في انتهاكات طويلة الأمد تتعلّق بالاحتجاز من قبل قوات سوريا الديمقراطية – التي يدعمها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في بعض مرافق الاحتجاز - بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاحتجاز مع منع الاتصال، والوفيات أثناء الاحتجاز، والاختفاء القسري. وأُفيد أن قوات سوريا الديمقراطية احتجزت أشخاصًا لأسباب سياسية، بما في ذلك الاحتفال بتغيير الحكومة، ولم تتمكن العائلات في عدة حالات من الحصول على معلومات حول مصير المحتجزين أو مكان احتجازهم. وتم وصف حالات موثقة إضافية في المرفق في القسم الثالث باء.

95. في نهاية عام 2025، ظلّ حوالي 27,000 شخص، أكثر من تسعين بالمئة منهم من النساء والأطفال، محتجزين في مخيمي روج والهول بسبب انتماءهم العائلي المزعوم لداعش. وبشكل منفصل، ظلّ حوالي 9,000 رجل وصبي يزعم أنهم مرتبطون بداعش محتجزين، غالبًا مع منع الاتصال بالعالم الخارجي، في ظروف مروعة في مرافق احتجاز في شمال شرق سوريا. ويشمل هذا الرقم شبانًا أجانب تم أسرهم وهم أطفال، وبعضهم يعانون من إصابات تهدّد حياتهم.

96. إنّ هذا الاحتجاز الجماعي من قبل قوات سوريا الديمقراطية في مخيمي الهول وروج، دون مراجعة فردية أو منتظمة لاحتجازهم، يرقى إلى الحرمان غير القانوني من الحرية. وكانت ظروف المخيم، بما في ذلك الفصل القسري للفتيان المراهقين عن أمهاتهم، تمثل أيضًا معاملة قاسية أو غير إنسانية. وإنّ شكل المعاناة الجسدية والنفسية التي لحقت بالمحتجزين، وشدتها ومدتها، قد يرقى أيضًا إلى جريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية، ولاسيما المعاملة المهينة والمسيئة بحقّ كل فرد محتجز.[93]

97. علاوة على ذلك، من خلال حرمان الرجال والفتيان الذين يُزعم ارتباطهم بداعش من الحصول على الرعاية الصحية الكافية، انتهكت قوات سوريا الديمقراطية أيضًا الالتزام بالمعاملة الإنسانية لجميع الأفراد الذين لم يعودوا طرفًا في الأعمال العدائية.[94] يشكل ذلك انتهاكًا لحظر المعاملة القاسية وقد يرقى إلى جريمة حرب.[95]

98. في كانون الثاني/يناير 2026، أصبح مخيم الهول تحت سيطرة الحكومة السورية في ظلّ ظروف فوضوية مع مغادرة العديد من سكان المخيم. وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إغلاق المخيم في 23 شباط/فبراير 2026. لا تزال أماكن السكان المتفرقين وسلامتهم وحمايتهم غير واضحة حتى وقت كتابة هذا التقرير، بينما

[91] A/79/806-S/2025/120.
[92] https://x.com/IDF/status/1945421069487145072
[93] A/HRC/57/86، الفقرة 122.
[94] A/HRC/57/86، الفقرة 123.
[95] A/HRC/40/70، الفقرة 92؛ A/HRC/48/70، الفقرة 116؛ A/HRC/52/69، الفقرة 121؛ وA/HRC/57/86، الفقرة 122.

بقي مخيم روج تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، مما خلق حالة من عدم اليقين بشأن الوضع القانوني والإجراءات المستقبلية، وعدد المحتجزين التعسفي هناك، وآثار مخاوف بشأن معاملتهم. وبالمثل، لا يزال الوضع الحالي وعدد الرجال والفتيان المحتجزين في شمال شرق سوريا بسبب الانتماء المزعوم لداعش غير واضحٍ حتى وقت كتابة هذا التقرير، بعد الإعلان في شباط/فبراير 2026 عن نقل 5,704 من المحتجزين المزعومين لداعش من 61 دولة ، بينهم 3,526 سوريًا، ومنهم 157 طفلًا، إلى العراق، مما أثار مخاوف عميقة بشأن الإعادة القسرية الجماعية.[96]

99. استمر الإبلاغ عن تجنيد الأطفال من قبل قوات سوريا الديمقراطية والجهات التابعة لها، رغم الالتزامات السابقة بمنع تجنيد الأشخاص دون سن الثامنة عشرة [انظر المرفق القسم الثالث باء]. وينتهك تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية القانون الدولي، وقد يرقى إلى جريمة حرب.

انتهاكات داعش

100. بعيدًا عن أعمال العنف في المناطق الساحلية وفي السويداء، كان أكثر هجومين دمويين ضدّ المدنيين في عام 2025 هما الهجوم على كنيسة مار إلياس التي أسفر عن مقتل 25 شخصًا وإصابة 63 آخرين في 22 حزيران/يونيو، والهجوم على مسجد علي بن أبي طالب في مدينة حمص الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين في 26 كانون الأول/ديسمبر. وأعلنت مجموعة مسلحة غير حكومية، تُدعى سرايا أنصار السنة مسؤوليتها عن الهجوم الثاني.[97] وأعلنت الحكومة اعتقال المسؤولين عن الهجوم، مشيرةً إليهم بأنهم عناصر من داعش.[98]

رابعًا. الاستنتاجات

101. بعد عام من سقوط الحكومة القمعية بقيادة الأسد، لا يزال الوضع في سوريا يواجه تحديات كبيرة بعد 14 عامًا من النزاع المدمر. بالإضافة إلى الجراح العميقة التي يحملها ملايين السوريين بسبب الفظائع الجماعية التي ارتكبت خلال عهد الأسد وعلى يد جماعات مسلحة مختلفة خلال الحرب الأهلية، أضيفت جراح جديدة بعد أعمال عنف واسعة النطاق على طول المناطق الساحلية السورية وفي السويداء عام 2025. اتخذت الحكومة خطوات أولية ملموسة وإيجابية لتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات ولمكافحة الإفلات من العقاب، سواء في الماضي أو الحاضر. هذه الجهود، إلى جانب رفع الحكومة الجديدة للقيود الخانقة التي فرضها عهد الأسد على الحريات الأساسية، شجعت ملايين اللاجئين السوريين والنازحين داخليًا على العودة إلى وطنهم. ومع ذلك، هناك حاجة إلى جهود موسعة لبناء مؤسسات دولة جديدة تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وهي مجالات يمكن للمجتمع المدني السوري والمجتمع الدولي تقديم المشورة والدعم بشأنها. ويطالب السوريون بمؤسسات قضائية ومؤسسات إنفاذ القانون التي تحمي الجميع على قدم المساواة، بالإضافة إلى ضمانات عدم تكرار العنف والمساءلة. وإنّ اللجنة مستعدة لدعم هذه الجهود بشكل أكبر، والتي تعدّ ضرورية لإعادة بناء الثقة في جميع المجتمعات المتضررة ومنع تجدد العنف.

102. يحدث هذا الانتقال في وقت تكون فيه الاحتياجات الإنسانية السورية في أوجها. على الرغم من الخطوات الأخيرة نحو رفع العقوبات وفتح البلاد أمام استثمارات جديدة، إلا أن الحياة اليومية للسوريين تتسم بالفقر وقلة الوصول إلى الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويحتاج حوالي 16.5 مليون سوري للمساعدات الإنسانية. [99] من المعروف أنّ اليأس الاقتصادي المنتشر يغذي العنف، وتدعو اللجنة إلى دعم عاجل ومتزايد رغم التراجع العالمي في المساعدات.

103. ثمة فرصة فريدة لبناء سوريا التي تحترم الحقوق، بقيادة السوريين أنفسهم، بما يحقّق مصلحة الجميع، بغض النظر عن الأصل الجغرافي أو العرق أو الدين أو المعتقد. وينبغي عدم تفويت هذه الفرصة. ولهذا الغرض، بالإضافة إلى التوصيات السابقة،[100] تقدم اللجنة التوصيات العاجلة التالية.

خامسًا. التوصيات

104. للخروج من أكثر من أربعة عشر عامًا من النزاع وعقود من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتكريم جميع الضحايا من خلال الاعتراف بحقهم في الحقيقة والعدالة والتعويض، تبرز الحاجة إلى رؤية واضحة قائمة على الكرامة والمساواة والعدالة والوصول إلى الحقوق الأساسية، لدمج جميع المجتمعات دون أن يُترك أحد خلف الركب. وثمة حاجة إلى إجراءات عاجلة لإنهاء العنف الانتقامي، وإعادة بناء الثقة مع المجتمعات المتضررة وبينها، والسماح بالعودة الآمنة.

105. ولهذا، فمن الأهمية بمكان إنشاء مؤسسات جديدة قائمة على سيادة القانون، أي برلمان تمثيلي، وقضاء مستقل، وموظفون محايدون في الخدمة المدنية، ووكالات إنفاذ القانون المهنية، وخدمات أمنية تقع تحت سيطرة مدنية وتعمل وفقًا

[96] https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/independent-international-commission، 30 كانون الثاني/يناير 2025.

[97] https://docs.un.org/en/S/2026/44

[98] خطاب المندوب الدائم لسوريا لدى مجلس الأمن، 22 كانون الثاني/يناير 2026. مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

[99] www.unocha.org/news/security-council-ocha-calls-urgent-funding-syria-crisis-stressing-civilians-cannot-endure

[100] الفقرة 103-111 من A/HRC/59/CRP.4؛ A/HRC/61/CRP.7

للمعايير الدولية. وكجزء من العملية، هناك حاجة إلى عملية شاملة للعدالة الانتقالية تشمل الحقيقة والعدالة والتعويض والمصالحة وضمان عدم التكرار لجميع ضحايا الانتهاكات الماضية، بما في ذلك تلك التي ارتكبت خلال عقود من حكم الأسد، مع الاعتراف بمسؤوليات النظام القمعي السابق. يجب على المجتمع الدولي دعم الحكومة في سعيها لتحقيق حقوق الإنسان للجميع دون تمييز، مع تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تدريجيًا. وينبغي التركيز على دور النساء الأساسي في إعادة بناء البلاد، وكذلك ضمان حقوقهنّ دون تمييز، وتعزيز قدراتهنّ، وضمان تعيينهنّ في مناصب اتخاذ القرار.

106. وفي هذا الصدد، يمكن للمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوحدة الوطنية، والتسامح، والقبول المتبادل، واحترام التنوع، والحوار، والمواطنة المشتركة، مع تسليط الضوء على تنوع سوريا كمصدر قوة لإعادة بناء البلاد.

107. على وجه الخصوص، توصي اللجنة بما يلي:

108. إلى الحكومة:

أ. التصديق على المعاهدات العالقة، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز، والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية مكافحة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ورفع جميع التحفظات التي تعود لعهد الأسد على مثل هذه المعاهدات، وقبول إجراءات الشكاوى الفردية أمام هيئات معاهدات الأمم المتحدة (بما في ذلك لجنة مكافحة التعذيب)، وتمكين اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ب. توسيع الجهود لتعزيز الإصلاحات والمساءلة والاحترافية في قطاع الأمن من خلال تعزيز التغيير المؤسسي الإيجابي وسياسة عدم التسامح مطلقًا مع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بدعم من المجتمع الدولي.[101]

ج. توسيع الجهود لمعالجة وضع المحتجزين من خلال اتخاذ قرارات عاجلة لتجنب الاحتجاز التعسفي المطوّل قبل المحاكمة، وتوضيح الأساس القانوني للاحتجاز في كل قضية، وضمان مراجعة منتظمة لقانونيته. وإطلاق سراح الأطفال المسجونين دون تأخير إذا تم احتجازهم بشكل غير قانوني أو توفير إعادة تأهيل مناسبة لأعمارهم. والتفكير في مسارات بديلة غير جنائية لمساءلة الجناة المزعومين من المستويات الأدنى ضمن إطار العدالة الانتقالية. وتعزيز الجهود لوقف التعذيب، والعنف الجنسي والجنساني، والاحتجاز مع منع الاتصال، والاختفاء القسري، وضمان حق جميع المحتجزين في التواصل مع عائلاتهم. كما ينبغي على السلطات توسيع قاعدة البيانات القابلة للبحث التي تتضمن قائمة المعتقلين المحتجزين في سجن الأقطان التي تسمح للعائلات بتحديد أقاربهم المحتجزين، لكي تشمل جميع أماكن الاحتجاز.[102]

د. منع جميع الاعتداءات على الكرامة الشخصية، بما في ذلك الممارسات المهينة بشكل خاص بحقّ الهوية والشرف، وضمان عدم تكرار مثل هذه الأفعال.

ه. توسيع الجهود لمنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني ضد الرجال والفتيان والنساء والبنات والاستجابة لها، بما في ذلك الاهتمام العاجل والفوري باختطاف النساء والفتيات، من خلال إنشاء آليات حماية وتحقيق متخصصة، وإعطاء الأولوية لبناء القدرات المهنية وضمان وصول الناجين إلى خدمات الدعم ومسارات الإبلاغ السرية.

و. معالجة انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية السابقة والمستقبلية بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ بينيرو والإرشادات المتعلقة بالإخلاء المتوافق مع حقوق الإنسان.[103] على المستوى المحلي، السماح بالحوارات المجتمعية القائمة على سيادة القانون ودعمها لدفع تسوية النزاعات المتعلقة بانتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية .

ز. دمج تعليم حقوق الإنسان في جميع القطاعات، مع التركيز بشكل خاص على عناصر إنفاذ القانون والقضاة وقوات الأمن، لضمان التزامهم بهذه المبادئ في عملهم اليومي.

ح. الحفاظ على المشاركة الهادفة مع قادة المجتمع المدني والمجتمعيّ المتنوعين، بما في ذلك المنظمات النسائية، من خلال حوار وطني شامل يضمن تمثيل جميع المجتمعات السورية بشكل فعال وحماية سلامة المجتمع المدني وقدرته على العمل بفعالية.

109. إلى جميع الأطراف المتحاربة (بما في ذلك قوات الحكومة السورية، والمجموعات المسلحة غير الحكومية بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية، والمجلس العسكري والمجموعات المسلحة الأخرى في السويداء، والدول العاملة على الأراضي السورية):

---

101 https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/un_integrated_technical_guidance_notes_on_ssr_1.pdf

102 https://sana.sy/list-of-al-aqtan-prison-detainees/?utm_source=sana&utm_medium=internal&utm_campaign=al_aqtan_prison_detainees

103 على سبيل المثال، A/HRC/58/CRP.2، الموجز 2، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *الإخلاء القسري، ورقة معلومات رقم 25/مراجعة 1* www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FS25.Rev.1.pdf

(أ) الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عند التخطيط لجميع العمليات العسكرية وتنفيذها.

(ب) الاحترام الشديد لمبدأ حظر الإعادة القسرية.

110. إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

(أ) تقديم الدعم الفني والمالي للحكومة في تنفيذ هذه التوصيات.

(ب) اشتراط دعم الأطراف المتحاربة مقابل الامتثال الفعليّ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعالجة التزامات إسرائيل كقوة احتلال تعمل على الأراضي السورية، وإطلاق سراح الأشخاص الذين نقلوا من ممتلكات محتلّة بما يخالف القانون الدولي الإنساني، وإعادة الممتلكات والتعويض عن الممتلكات المدنية المتضررة من العمليات العسكرية.

(ج) زيادة التمويل لإعادة الإعمار، والاستجابة الإنسانية، ومنظمات حقوق الإنسان السورية التي توثق الانتهاكات وتعزز المصالحة.

(د) تسهيل الإجراءات الجنائية للجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، بما في ذلك من خلال مبدأ الولاية القضائية العالمية، في المحاكمات العادلة التي لا تنطبق فيها عقوبة الإعدام.

(ه) ضمان أن تكون أي عودة إلى سوريا طوعية، وآمنة، وكريمة، ومستدامة.

(و) تسهيل حق المواطنين، بمن فيهم النساء والأطفال الذين أفرج عنهم مؤخرًا أو ما زالوا محتجزين في شمال شرق سوريا، في العودة إلى بلادهم إذا رغبوا في ذلك، من خلال توفير الخدمات القنصلية اللازمة أو تمكين العودة إلى الوطن.

ترجمة غير رسمية

المرفق الأول

التحقيقات المفصّلة والاستنتاجات الوقائعية

أولًا. نظرة عامة والمنهجية

1. يُفصّل هذا الملحق، الذي ينبغي قراءته بالتزامن مع التقرير أعلاه، حالاتٍ وأوضاعًا مختارة من تحقيقات اللجنة، والتي تركز في المقام الأول على مناطق جغرافية محددة، مع تركيز خاص على العنف في منطقة الساحل وغرب وسط سوريا، وجنوب سوريا والشمال الشرقي، مما يُسهم في توضيح نتائج التقرير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. تجدر الإشارة إلى أن مناطق الساحل وغرب وسط سوريا، بين 6 و10 آذار/مارس، ومحافظة السويداء من منتصف تموز/يوليو 2025 فصاعدًا، والشمال الشرقي خلال فترات زمنية محددة، قد تم تقييمها على أنها حالات تستوفي فيها طبيعة الأعمال العدائية عتبة تطبيق القانون الدولي الإنساني المطبق على النزاعات المسلحة الداخلية، وتحديدًا المادة 3 المشتركة. تُعدّ التقارير المفصلة حول حالات محددة نتيجةً للقيود الزمنية وقيود الموارد التي تواجهها اللجنة، والمرتبطة بأزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويتبع هذا الملحق نفس الهيكل العام للتقرير، وهو مُنظّم وفقًا للجهات المسؤولة.

2. كما ذُكر أعلاه، يغطي التقرير الفترة من 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026 تماشيًا مع ولاية اللجنة.[104] ويعتمد على أكثر من 500 مقابلة بالإضافة إلى معلومات حول الحوادث والتطورات التي تلقتها اللجنة من الجمهورية العربية السورية والدول الأعضاء الأخرى،[105] بالإضافة إلى التحليل والتوثيق والتحقق من الوثائق والصور والفيديوهات وصور الأقمار الصناعية من مصادر متعددة، بما في ذلك منظمات غير حكومية والأمم المتحدة.[106] ظلّ معيار الإثبات لإسناد انتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني كما هو، وتحقّق معيار الإثبات عندما توصّلت اللجنة إلى أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحوادث وقعت كما هو موصوف.[107] استوفتْ الحوادث المحددة هذا المعيار إذا حصلت اللجنة على مجموعة موثوقة من الأدلة، متوافقة مع معلومات أخرى تشير إلى حدوثها. كانت الحوادث الموصوفة في هذا التقرير مذكورة في روايتين أوليتين متسقتين وموثوقتين، وغالبًا ما كانت مدعومة بأدلة إضافية تدعم ذلك.[108] في حالات التعذيب وسوء المعاملة، والجرائم الجنسية والجنسانية، بما في ذلك الاغتصاب، وغيرها من الحوادث التي كان فيها الناجي هو المصدر الأساسي الوحيد المتاح للحادث المعني، تم تأكيد هذه الأحداث من خلال تحليل الأنماط أو عند دمجها مع معلومات أخرى مثل زيارات الموقع، والسجلات الطبية، أو الإصابات الظاهرة. كما ورد في التقرير الأول للجنة، فإن معيار الإثبات المتبع هو الذي ينطبق على لجان تقصي الحقائق. وعلى الرغم من أنّ اللجنة تقيّم الانتهاكات والتجاوزات التي قد تشكل جرائم، إلا أن اللجنة نفسها ليست محكمة أو هيئة شبه قضائية بطبيعتها.[109] ومع ذلك، يجب اعتبار استنتاجات اللجنة دافعًا لبدء إجراءات داخلية لمعالجتها، بما في ذلك من خلال التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية عند الاقتضاء.

3. بسبب أزمة السيولة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، اضطرت اللجنة، إلى جانب هيئات تحقيق أخرى مفوّضة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى العمل بحوالي نصف موظفيها المعتمدين بموجب الميزانية العادية، وجزء صغير من الموارد غير المتصل بالوظائف من الميزانية خلال النصف الثاني من عام 2025، مما حدّ بشدة من قدرتها على تنفيذ ولايتها.[110] وقد حدّ هذا الوضع من قدرة اللجنة على السفر إلى سوريا، لكلّ من المفوّضين وموظفي الأمانة، نتيجة لمحدودية أموال السفر والقيود على الموارد المتاحة بين شركاء الأمم المتحدة لدعم هذا السفر، بالإضافة إلى المجالات الفنية بما في ذلك محدودية توفر خدمات الترجمة والترجمة الفورية. كما ساهم ذلك في تأخير عمل اللجنة، لا سيما في ظل التعقيد الحالي للمرحلة الانتقالية في الجمهورية العربية السورية.

4. لاحظت اللجنة التحول الاستثنائي في سوريا، والانتقال المعقّد الذي يجري حاليًا. وفي هذا الصدد، تعبّر عن امتنانها للنهج المتبنى تجاه اللجنة، بما في ذلك موافقة السلطات السورية على دخولها إلى سوريا منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، مما مكنها من إجراء تحقيقات داخل البلاد لأول مرة منذ 2011، وتعبّر عن امتنانها للمشاركة الفعالة والردود التي تلقتها من الحكومة الجديدة إجابةً على طلبات المعلومات. تدرك اللجنة أن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت في كثير من الجوانب بعد نهاية عقود من الحكم القمعي والاستبدادي تحت الحكومة السابقة. وتسعى اللجنة طوال عملها إلى معالجة

---

104 قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 25/58. انظر الفقرتين 10 و12حول تمديد ولاية اللجنة.

105 وجهت اللجنة طلبات الحصول على المعلومات إلى الحكومة السورية السابقة، وتلقت ردًا في 28 كانون الثاني/يناير 2026، وكذلك إلى الأطراف الأخرى في النزاع والدول الأعضاء الأخرى. وتعرب اللجنة عن امتنانها للردود التي تلقتها والمراسلات الأخرى.

106 بما في ذلك 8 رسائل دورية متطابقة من الحكومة إلى الأمين العام وآخرين، أرسلت بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2026.

107 A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرات 5-10؛ A/HRC/19/69، الفقرة 10، A/HRC/46/54، الفقرة 1، A/HRC/58/CRP.3، الحاشية 3، وA/HRC/59/CRP.4 ، الفقرات 3-6.

108 لمزيد من التوضيح حول الممارسات المنهجية لهيئات تقصّي الحقائق المعنية بحقوق الإنسان، انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice.pdf

109 A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرة 5.

110 انظر https://www.youtube.com/watch?v=ptedDTbsPEU. انظر أيضًا، https://press.un.org/en/2025/ga12725.doc.htm

الإفلات من العقاب السابق، وجذب انتباه الحكومة إلى حالات حقوق الإنسان الحديثة والمستمرة، حتى تتمكن من اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيقها في الجمهورية العربية السورية.

ثانيًا. الانتهاكات والتجاوزات الموثّقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مناطق محددة تحت سيطرة الحكومة

5. بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 و31 كانون الثاني/يناير 2026، حققت اللجنة ووثّقت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سوريا، بما في ذلك أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب. وتتحمل الحكومة المسؤولية الأساسية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتنفيذها في أراضيها. ويضطلع الأطراف في النزاع المسلّح بمسؤولية الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني. وتفي استنتاجات اللجنة أدناه حول مسؤولية الجهات الحكومية بمعيار الإثبات المتمثل بوجود أسباب معقولة للاعتقاد.[111]

ألف. الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة

6. ارتكبت الحكومة اعتقالات واحتجازات تعسفية. ووقعت العديد من هذه الحالات خلال عمليات التمشيط التي بدأتها قوات الأمن التابعة للسلطات الجديدة بعد سقوط الحكومة السابقة بفترة وجيزة، مع تركيز رئيسي على الأحياء ذات الأغلبية العلوية أو المختلطة في اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة. وغالبًا ما كانت هذه الاعتقالات مصحوبة بالعنف، ونُقل الأفراد إلى مرافق احتجاز مؤقتة ورسمية. وتم اعتقال آخرين على حواجز في اللاذقية وحماة وحمص وطرطوس.

الانتهاكات التي ارتكبت في سياق عمليات التمشيط في حمص، كانون الأول/ديسمبر-شباط/فبراير 2025

7. وثقت اللجنة الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز على أنها حدثت في سياق عمليات التمشيط التي بدأتها قوات الأمن التابعة للسلطات الجديدة في مدينة حمص وقرى ريف حمص، حيث تم اعتقال رجال علويين، بمن فيهم أولئك الذين شاركوا بعملية التسوية.

8. كان يتم عادة جمع المحتجزين واعتقالهم، ونقلهم إلى مرافق الاحتجاز الرسمية سواء في فروع الأمن أو السجون، وفي بعض الحالات احتجزوا في مرافق غير رسمية في البداية.

9. في مثالٍ مبكرٍ من 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وصف ضابط علويّ سابق منخفض الرتبة اعتقاله أثناء فراره من دير الزور نحو حمص مع آلاف من عناصر الجيش العربي السوري المستسلم. وقام رجال مسلحون بجمعه مع مجموعة من حوالي 25 عنصرًا من الجيش العربي السوري، ونقلوهم إلى منزل مهجور في مزرعة في السخنة في حمص. وقيل لهم: *"أنتم الخنازير العلوية تستحقون الذبح، لقد قتلتم الأبرياء."* وبحسب قوله، اضطر للمساعدة في دفن جثتين مشوّهتين بشدة نتيجة عدة طلقات نارية في الرأس والصدر والساق في خارج المنزل، قبل أن يحتجز في سجن مركزي (حيث أفرج عنه بعد ستة أشهر).

10. كما ذُكر أعلاه، قام أكثر من مئة ألف عنصر من قوات الأمن الحكومية السابقة بتسوية أوضاعهم خلال الأسابيع والأشهر التي تلت سقوط الحكومة السابقة، عادة في مراكز التسوية التي أنشئت لهذا الغرض. وثّقت اللجنة ثلاث حالات لعناصر سابقين من الجيش العربي السوري الذين قاموا بتسوية أوضاعهم ووصفوا فيها كيف تمت معاملتهم في هذه المراكز، وجميعهم من مدينة حمص. وصف أحد عناصر فرع الأمن العسكري السابق التابع لقوات الجيش العربي السوري أنه تعرض للصفع والضرب أثناء الاستجواب، وأجبر على الاستلقاء على الأرض، وتعرض للإهانة، ووصف بأنه *كلب نُصيري*. ووصف آخر أنه أجبر على الزحف وتعرض للضرب بأعقاب البنادق أثناء ذهابه لأخذ بطاقة التسوية في حمص.

11. في حالة أخرى، تلقى عضو سابق في الجيش العربي السوري الذي قام بتسوية وضعه مؤخرًا معاملة مماثلة عند اعتقاله عند حاجز في مدينة حمص في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024. قامت مجموعات من الرجال المسلحين بالزيّ الرسمي بضربه، بما في ذلك بقضيب حديدي وأعقاب البنادق، أثناء الاستجواب. ووُضع مسدس في فمه وسكين على رقبته حيث قيل له *"يجب أن يموت العلويون"* وأُمر بالنباح وإصدار أصوات حيوانات.

عمليات التمشيط في أحياء كرم الزيتون، ووادي الذهب، والمهاجرين، والزهراء في مدينة حمص، 2-6 كانون الثاني/يناير 2025

12. بين 2 و6 كانون الثاني/يناير 2025، نفذت قوات الأمن الحكومية عمليات التمشيط في أحياء كرم الزيتون، ووادي الذهب، والمهاجرين، والزهراء في مدينة حمص، وقعت خلالها انتهاكات متعددة حققت فيها اللجنة.[112]

---

111 الفقرة 6 من A/HRC/61/CRP.7.

112 مراسل سانا في حمص عن مسؤول عسكري بإدارة العمليات العسكرية: وردتنا قبل أسابيع معلومات مؤكدة عن وجود فلول ميليشيات الأسد بعدد من المواقع في أحياء مدينة حمص، حيث قمنا مباشرةً بالتنسيق مع وزارة الداخلية وافتتاح مراكز تسوية بالأحياء ذاتها منعاً للتصعيد

حي كرم الزيتون

13. في حي كرم الزيتون، وصف بائع شارع علويّ كيف أنه في 2 كانون الثاني/يناير، جاء حوالي 15 رجلًا مسلحًا ملثمًا يرتدون زيًا أسود وأحزمة ذخيرة وبنادق إلى منزله في حي كرم الزيتون، وسألوه إذا كان قد عمل مع النظام. وسرقوا مجوهرات وأموالًا ودمروا مقتنيات في منزله قبل أن يغطوا رأسه بقميصه ويحتجزوه في فرع أمن حمص لمدة عشرة أيام.

14. في تلك الليلة، حوالي الساعة الثالثة صباحًا، اقتحمتْ مجموعة من الرجال المسلحين منزل عائلة علوية بالقوة. كانوا يرتدون مزيجًا من الزي العسكري والزي المموّه، وبعضهم يرتدي عصائب رأس حمراء. ويبدو أن عدّة آخرين كانوا مقاتلين أجانب. كان يرافقهم رجل ذو لحية طويلة، يرتدي جلابية قصيرة، ويحمل سيفًا. جمع الرجال المسلحون أفراد العائلة، بمن فيهم امرأة في منتصف السبعينيات من عمرها وأطفال صغار، وأطلقوا عليهم اسم الوثنيين، والخنازير والكلاب العلويين. وهددوا بقتل الرجل وضربوه بأعقاب البنادق، مما أدى إلى كسر أنفه وركله على جانبيه، وداسوا على ظهره وهو مستلق على الأرض حتى فقد وعيه. عندما توسلت والدته إليهم أن يتوقفوا، ضربوا المرأة الأكبر سنًا بأعقاب البنادق، مما أدى إلى كسر أضلاعها. دمر الرجال المسلحون رموزا دينية وسرقوا الذهب والمال والسيارات.

حي وادي الذهب

15. في حي وادي الذهب في مدينة حمص، بدأت عمليات التمشيط بالمثل صباح 2 كانون الثاني/يناير.[113] وصف مجند سابق في الجيش العربي السوري الذي قام بتسوية وضعه حديثًا كيف تم إصدار أمر بمغادرة رجال الحي من منازلهم قبل تفتيشها. هتف مسلحون: "*أيها العلويون، اخرجوا!*" وقام رجل أُشير إليه باسم "الشيخ" باستجوابهم عن تجربتهم في الجيش العربي السوري. وأفاد السكان عن سرقة المقتنيات الثمينة، بما في ذلك الهواتف المحمولة والنقود والذهب خلال العمليات. وفقًا لشاهد، قدمت امرأة الشوكولاتة للرجال المسلحين. رفض أحد المسلحين قائلًا: "*نحن لا نأكل من منازل الإرهابيين.*" وتعرض رجل واحد للضرب بعنف بالهراوات وتم سحبه عبر الشارع، وتم اعتقال اثني عشر مدنيًا، بينهم ستة عناصر سابقين في الجيش العربي السوري.

16. في الصباح الباكر، تم اعتقال صاحب متجر علوي من منزله واتهامه بالارتباط بالحكومة السابقة. عند اعتقاله، تعرض للضرب ووُصف بأنه خنزير، وأُمر بالنباح والزحف من قبل مقاتلين أجانب ملثمين يحملون علم الثورة ورايات داعش. احتُجز في سجن حمص المركزي لأسابيع قبل أن يفرج عنه.

17. كما تم اعتقال نقيب علوي متقاعد من الجيش العربي السوري من منزله. بعد عدة أسابيع، اكتُشف أنه محتجز في سجن حمص المركزي، لكن عائلته لم تتمكن من التواصل معه لمدة ثمانية أشهر.

18. كما تم اعتقال مدني علوي مرتبط بالحكومة السابقة كان قد تسجل في عملية التسوية. حوالي الساعة 4:30 مساءً في 2 كانون الثاني/يناير، وصل مدني ومسلحون من قوات الأمن الحكومية إلى منزل العائلة في شاحنة بيضاء من نوع "سانتا في" مزودة بأسلحة مثبتة قبل أن يركلوا الباب ويفتحوه. قالوا لهم إنهم من بابا عمرو في حمص وأنهم يبحثون عن فلول النظام والأسلحة. أمروا الجميع بالخروج من المنزل. كان الرجال يُجبرون على النباح ولعق الماء من الأرض في الشارع مع اتهامهم بأنهم "*شبيحة*" أو "*فلول*".[114] بعد أن تم أخذ الرجل، لم تتمكن عائلته من معرفة مكان احتجازه لمدة خمسة أيام، ثم علموا لاحقًا أنه نُقل إلى مركز احتجاز في حمص رغم إنكار ذلك أولًا.

19. اعتُقل رجل علوي آخر، كان قد قام بتسوية وضعه، مع اثنين من أقاربه الذكور في وادي الذهب خلال عملية تفتيش عن الأسلحة في 8 كانون الثاني/يناير. على الرغم من عدة محاولات لمعرفة مكان وجوده، لا تملك العائلة حتى وقت كتابة هذا التقرير أي معلومات عن مكان احتجازه. ما يزال المدنيون المعتقلون خلال عمليات التمشيط في وادي الذهب محتجزين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

حي المهاجرين

20. خلال نفس الفترة، أجريت عملية تمشيط في حي المهاجرين ذات الأغلبية العلوية. وصف رجل علوي قام بتسوية أوضاعه مؤخرًا كيف أن عناصر الأمن العام الذي يرتدون الأسود ورجالًا مسلحين يرتدون زيًا عسكريًا مموّهًا ويحملون العصي والسلاسل وصلوا في شاحنات بيضاء وآليات "جيب"، وبعضها يحمل رشاشات ثقيلة. أطلقوا النار في الهواء وأمروا جميع السكان بالخروج من منازلهم. أجبر رجال مسلحون السكان الذكور على الاستلقاء على الأرض وقاموا بصفعهم وركلهم وضربهم بالبنادق، وأهانوا النساء.

21. في نفس الحي، قام رجال مسلحون مقنّعون يرتدون زيًا عسكريًا وعصائب بيضاء وسوداء وحمراء، ويقودون شاحنات عليها أعلام بيضاء مكتوب عليها عبارة الشهادة باللون الأسود، بمداهمة منزل ضابط سابق في الجيش العربي السوري كان قد بدأ مؤخرًا بتسوية وضعه . عندما عرض الورقة من مركز التسوية، أخذها أحدهم وأدخلها بالقوّة إلى فمه. تم تقييده بالأصفاد وسحب سترته فوق رأسه ووضعه في مؤخرة الشاحنة. تم نقل كلا الرجلين المذكورين أعلاه، إلى جانب العشرات الآخرين، إلى مرفق احتجاز مؤقت قريب.

[113] https://t.me/sana_gov/120268; https://www.youtube.com/watch?v=8BWqIRKMz9I; https://t.me/muhaand19/952

[114] القوات المتبقية من حكومة الأسد.

22. بعد عملية التمشيط، تم منع المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من الوصول إلى منازلهم. بعض الناس تمكنوا من العودة بعد يومين إلى ثلاثة، والبعض الآخر لم يعُد على الإطلاق. بعض الذين عادوا وجدوا منازلهم محتلة أو منهوبة. كما تم نهب المحلات ومصادرتها. وأبلغ السكان أن منازلهم كانت محتلّة.

حي الزهراء

23. وصفت امرأة علوية كانت في المنزل مع ابنها البالغ من العمر 17 عامًا كيف أنه حوالي الساعة الثانية ظهرًا في 5 كانون الثاني/يناير، جاء رجال الأمن العام المسلحون والمقنعون الذين يرتدون الأسود، ورجال مسلحون يرتدون زيًا مختلفًا ويضعون عصائب رأس حمراء وصفراء إلى منزلهم، واعتدوا جسديًا على ابنها أثناء فتحه الباب، مما أدى إلى إصابة خطيرة في رأسه. أخذوا ابنها إلى الشارع ودفعوه إلى الأرض. كان أحد أفراد قوات الأمن يضع قدمه على رقبته وقال أحدهم: *"مت أيها الكافر، مت يا علوي."* وتم أخذ رجال آخرين من منازل قريبة، وأُجبروا مع الصبي المذكور على الزحف على الأرض والنباح. وفقًا للشاهد، داس رجل طويل الشعر له ذراع واحدة ويرتدي عصابة رأس حمراء، على يد المرأة العلوية بينما كانت مستلقية على الأرض تتوسل إليه ألا يأخذ ابنها، الذي أُطلق سراحه لاحقًا. أُفيد لاحقًا بأن رجالًا آخرين من الحي تم نقلهم في حافلات.

الاحتجاز التعسفي والمعاملة خلال أعمال العنف في آذار/مارس وبعدها في المناطق الساحلية

24. تم توثيق الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة في سياق العنف في آذار/مارس كما هو موصوف في تقرير اللجنة المفصّل. وتم توثيق حالات إضافية بعد الانتهاء من ذلك التقرير. وتشمل هذه القضايا حالة اعتقال الأمن العام لمزارع علويّ من قرية في ريف حماة في 7 آذار/مارس واحتجازه في مبنى مهجور لمدة ثلاثة أيام حيث تعرض للضرب والركل والدوس والجلد للتكفير عن "خطاياه كونه علوي". كما وثقت اللجنة مؤخرًا أيضًا، وفقًا لأحد المحتجزين السابقين في سجن حماة المركزي، أثناء استمرار أعمال العنف في آذار/مارس، استهداف حراس السجن في سجن حماة المحتجزين العلويين من المناطق الساحلية للاعتداء عليهم جسديًا، مما تسبب في إصابات خطيرة. ووصف محتجز سابق آخر من تلك الفترة، كان في مقر الأمن العام في مدينة طرطوس لكنه أفرج عنه لاحقًا، أنّ محتجزًا آخر تم اعتقاله بتهمة مشاركته المزعومة في هجمات على قوات الحكومة في 6 آذار/مارس *"أصبح جسده منتفخًا جدًا، وبدا جسده باللون الأزرق. وقال لي إنه تعرّض للشبح،*[115] *حيث كانت يداه مقيّدتان خلف ظهره. استغرق أكثر من شهر ليتعافى".*

25. كما تم توثيق الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء معاملة الرجال العلويين في الغالب في حاجز قرب أرزونة، طرطوس، حيث كان يعبر منه العلويون الفارون من المنطقة بعد أحداث العنف في آذار/مارس.

26. على سبيل المثال، في نهاية آذار/مارس، اعتقل عناصر الأمن العام المسلحين عضوًا سابقًا في الجيش العربي السوري عندما أظهر لهم بطاقة التسوية الخاصة به، واحتجزوه لفترة وجيزة. ثم تعرض للضرب على ذراعيه وجسده وصفع على رأسه ووجهه أمام عائلته. تم إطلاق سراحه بعد أن دفع 500 دولار.

27. وفي نفس الشهر، وصفت امرأة علوية هاربة إلى لبنان من مدينة حمص كيف قام الأمن العام ورجال مسلحون يرتدون زيًا أخضر على الحاجز في أرزونة باحتجاز مجموعة من الرجال العلويين الذين كانوا مستلقين على الأرض وأذرعهم مربوطة خلف ظهورهم. وعند إطلاق سراحهم، طُلب منهم الفرار، وتعرضوا لإطلاق النار بذخيرة قاتلة أثناء محاولتهم الوصول إلى النهر بين سوريا ولبنان، فيما كان يُصرخ عليهم: *"اذهبوا يا كلاب العلويين، سوريا لنا."*

28. في نفس الحاجز في أرزونة في أوائل نيسان/أبريل، أوقف الأمن العام اثنين من عناصر الجيش العربي السوري السابقين الذين شاركوا بعملية التسوية، وأخذوا منهم 400 دولار. وعندما اكتشفوا أنهم من العلويين، أخذ أفراد الأمن العام أحد الرجال إلى مبنى مهجور وضربوه ببندقية على وجهه، بينما وصفوه بأنه خنزير علوي. وأثناء محاولة الرجل الآخر الهروب، طارده أربعة من قوات الأمن الحكومية وأطلقوا عليه النار عدة مرات، بما في ذلك عن قرب، مما أدى إلى مقتله.[116]

التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز

29. كما أشير أعلاه، تم احتجاز ما يقارب من 7,000 من الجناة المشتبه بهم، بمن فيهم عناصر مزعومون في قوات الأمن الحكومية السابقة وعناصر مزعومون من تنظيم داعش،[117] في السجون ومرافق الاحتجاز غير الملائمة، التي ورثتها الحكومة الجديدة من الحكومات المتعاقبة بقيادة الأسد، في انتظار إصلاحات ضرورية وإعادة ترميمها على نحو عاجل.

30. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وثقت اللجنة روايات من محتجزين سابقين تتعلّق بالضرب الشديد أو العنف في ثمانية عشر مرفق احتجاز رسمي في حلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس وإدلب وريف دمشق، بالإضافة إلى اثني عشر مرفق احتجاز مؤقت في حمص وحماة واللاذقية وطرطوس وإدلب وريف دمشق، وعلى الحواجز في حمص

---

115 A/HRC/58/CRP.3، الفقرة 149.

116 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 10 نيسان/أبريل 2025، ووفقًا للادعاءات، أبلغت السلطات عن مقتل مدني عند حاجز قرب أرزونة، بعد أن اعتقلته قوات الأمن الداخلي للاشتباه في كونه من فلول النظام.

117 https://t.me/sana_gov/119101 في كانون الأول/ديسمبر 2024، صدر عفو عام عن المجندين، بينما أعلن الرئيس أن مئات الآلاف من عناصر قوات الأمن الحكومية السابقة الذين لم "تُلطّخ أيديهم بالدماء" يمكنهم المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

وطرطوس، وكذلك في مرافق الاحتجاز في درعا. وتعرض المحتجزون *للشبح*، *والدولاب*،[118] *والفلقة*،[119] والجَلْد، والصدمات الكهربائية، والضرب باستخدام الأنابيب والقضبان والأسلاك وأعقاب البنادق، في حالة واحدة وهم عراة، وفي حالة واحدة بعصا مغروزة بالمسامير.

31. كانت معظم حالات التعذيب وسوء المعاملة الموثّقة تستهدف رجالًا علويين، وقد أُفرج عنهم منذ ذلك الحين. في أحد هذه الأمثلة، خلال الاستجواب في سجن حماة المركزي، تعرض ضابط منخفض الرتبة من الجيش العربي السوري *للفلقة*، وتعرض للضرب مرارًا بسوط نحاسي وأنابيب حديدية وأعقاب البنادق، وأجبر على النباح كالكلب أثناء إهانته قائلين له: *"نريد اغتصاب الفتيات العلويين، وأمهاتكم، وأخواتكم، أيها الخنازير العلويون، سننبحكم، الكفار العلويون."*

32. تعرض مدني علوي محتجز في سجن أمن الدولة في حمص للضرب بالبنادق والقبضات على ظهره ورأسه ووجهه، وكسر أسنانه، وأصيب بطلق ناري أثناء استجوابه حول عمله مع الحكومة السابقة. وقال: *"أغمي علي، أحرقوني بالسجائر ورموني إلى الخارج، قرب سلة المهملات، معتقدين أنني ميت."*

33. احتجز الأمن العام رجلًا علويًا قام بتسوية أوضاعه، وذلك في مبنى مهجور في حي كرم الزيتون في كانون الثاني/يناير. أجبر على الركوع ويداه فوق رأسه، وتعرض للضرب ببندقية وسلاسل الدراجة الهوائية، وكابلات كهربائية أثناء استجوابه. تم تسميته *بالنصيري*، وأُمر بتلاوة *الشهادة* تحت تهديد السكين والسلاح، ورُكل في وجهه وتعرض للضرب من قبل عدة مسلحين. تم إطلاق سراحه بشرط أن يغادر منزله في اليوم التالي، وتم تهديده بأنه إذا لم يفعل، فسوف يغتصبون زوجته أمامه. وأفاد محتجز أُفرج عنه أنّ فتيَيْن مراهقَيْن تعرضا للضرب المبرح في فرع الأمن في الحولة.

34. في أوائل نيسان/أبريل، عند حاجز الوعر في حمص، أوقف أفراد الأمن العام حافلة لنشطاء المجتمع المدني من السويداء وحاولوا إخراج امرأة ورجل علويَيْن من الحافلة. عند تدخل النشطاء لإيقافهم، قام عناصر الأمن العام بضرب النشطاء من الرجال والنساء وركلهم وصفعهم وتفتيشهم مع تعريتهم واستجوابهم، متهمين إياهم بأنهم *"فلول النظام"* واحتجزوهم في سجن حارم في إدلب طوال الليل، قبل إطلاق سراحهم.

35. في حالات موثقة في أربعة مرافق احتجاز، أُجبر المحتجزون على توقيع أوراق أو وثائق فارغة لم يسمح لهم بقراءتها، بما في ذلك بينما كانوا معصوبي الأعين، أو إجبارهم على توقيع تعهدات بعدم الإعلان عن كيفية معاملتهم أثناء الاحتجاز، وتصوير فيديوهات تنكر ذلك.

36. في محاولة لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة في الاحتجاز، أصدرت وزارة الداخلية التعميم رقم 57 بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2025 الذي يؤكد على ضرورة ضمان عدم قيام عناصر الأمن الداخلي بمعاملة أي محتجز بطريقة غير مناسبة أو مهينة أو غير إنسانية، تحت طائلة الملاحقة التأديبية والجنائية.

37. على الرغم من هذه الخطوة الإيجابية، تم توثيق أربع حوادث تعذيب وسوء معاملة في مرافق احتجاز في حمص ودمشق بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر.[120] في حالة موثقة، ضرب عدة عناصر من قوات الأمن الحكومية رجلًا سنيًّا في مرفق احتجاز في حمص، مما تسبب في كدمات وجروح وإصابات دائمة. وفي حالة أخرى، تعرض مدني علويّ من طرطوس للضرب المبرح أثناء استجوابه في الفرع السياسي في شين في حمص في تموز/يوليو. وضع المحققون حبلًا حول عنقه وحاولوا خنقه، مهددين لفظيًا بخصيه وقتله. في أيلول/سبتمبر، في مركز شرطة صحنايا في ريف دمشق، ضرب ضباط الشرطة رجلًا سنيًّا بعصي خشبية، وقضبان معدنية، وأنابيب المياه، وكابلات كهربائية وأعقاب البنادق، مما أدى إلى إصابات متعددة في وجهه وأضلاعه وظهره.

38. في المذكرة الشفوية بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2026، أفادت الحكومة بأن وزارة الداخلية بذلت جهودًا مكثفة لتحسين معايير الخدمات الطبية والغذاء والماء والنظافة، وأنها تقوم بتفتيش منتظم لجميع مرافق الاحتجاز. علاوة على ذلك، أُفرج عمّا لا يقل عن 1158 محتجزًا في عام 2025، ومنذ نيسان/أبريل 2025 أتيح وصول المنظمات الإنسانية الدولية المستقلة أو منظمات حقوق الإنسان لزيارة السجون.[121] كما أنشأت وزارة الداخلية مكاتب قانونية في السجون المركزية، تعمل تحت إشراف مكتب النيابة العامة، لتقييم السجون ومساعدة السجناء بما في ذلك تقديم المشورة القانونية اللازمة، وبدأت العمل على إعادة تأهيل ست مؤسسات إصلاحية في انتظار إطلاق برامج أوسع لإعادة بناء هذه المؤسسات وفقًا للمعايير الدولية.

39. تم توثيق حالات قليلة جدًا من اعتقال النساء واحتجازهنّ، رغم أن بعض المحتجزات المفرج عنهنّ أبلغْنَ عن رؤية وسماع نساء في مرافق الاحتجاز. كما أفيد عن تواجد الفتيان في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك في سجن حماة المركزي بين كانون الأول/ديسمبر وحزيران/يونيو 2025، ومرفق احتجاز الأمن العسكري في اللاذقية في شباط/فبراير، وفرع أمن الدولة في الحولة في حمص في آذار/مارس، وفرع الأمن السياسي في اللاذقية في آذار/مارس، ومركز شرطة سلحب في حماة في آذار/مارس، وسجن حارم في إدلب في نيسان/أبريل، ومركز شرطة صحنايا في ريف دمشق في أيلول/سبتمبر.

118 A/HRC/58/CRP.3، الفقرة 153.

119 الضرب على باطن القدميْن الحافيتين.

120 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

121 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026. تم الإفراج عن 1158 محتجزًا، من بينهم عناصر من الجيش وفروع الأمن التابعة للحكومة السابقة، نظرًا لنقص الأدلة بعد مراجعة مكتب النيابة العامة، بينما مدّد مكتب النيابة العامة احتجاز المشتبه بتورطهم في انتهاكات خطيرة، في انتظار الانتهاء من إعادة تأهيل المحاكم المختصة للتحقيق في قضايا العدالة الانتقالية.

الابتزاز، والسرقة، وضبط الممتلكات ومصادرتها

40. في عدد من الحالات الموثّقة أعلاه، بدا أن الاعتقالات وعمليات الاحتجاز التي نفذتها قوات الأمن الداخلي كانت مدفوعة بمكاسب مالية. وشملت حالات موثّقة في دمشق واللاذقية وحمص وحماة، حيث سعى عناصر قوات الأمن الداخلي لابتزاز عائلات المحتجزين لدفع فدية، مع إطلاق سراح عدة محتجزين بعد دفع عائلاتهم مبالغ مالية. على سبيل المثال، تم الإفراج عن محتجز سابق أمضى ثلاثة أشهر في عدة مراكز احتجاز في أيار/مايو بعد أن دفعت عائلته عشرات الآلاف من الدولارات. وفي أوائل حزيران/يونيو، اعتقلت قوات الأمن الداخلي طالبًا علويًّا عند حاجز في ريف حمص الغربي. وتم احتجازه في مركز شرطة، وأفرج عنه بعد أن دفعت عائلته ملايين الليرات السورية بعد أيام.

41. في عدة حالات موثّقة، ترافق اعتقال المدنيين واحتجازهم مع تعرضهم للنهب، بما في ذلك المجوهرات والسيارات أو مصادرة المنازل والأعمال التجارية بالكامل. تم توثيق مثل هذه الحالات في مدن دمشق وحمص وجبلة واللاذقية، وفي قرى عبر محافظات اللاذقية وحمص وحماة، وغالبًا ما كانت مرتبطة بعملية التمشيط المذكورة أعلاه.

الاحتجاز مع منع الاتصال والاختفاء القسري

42. بالإضافة إلى الانتهاكات الموثّقة المتعلقة بمعاملة المحتجزين الموصوفة أعلاه، وثّقت اللجنة أيضًا عدة حالات احتُجز فيها أفراد مع منعهم من الاتصال بالعالم الخارجي لفترات تراوحت بين أسابيع وسنة. ورغم أنّ التواصل مع عائلاتهم كان يُتاح غالبًا بعد فترة، لا يزال بعض المحتجزين محرومين من أي اتصال خارجي، وذلك على الرغم من التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية التي تُلزم ضباط الشرطة بإحالة عملية الاعتقال إلى المدعي العام خلال 24 ساعة، والذي يتعيّن عليه إبلاغ عائلات المحتجزين بمكان الاحتجاز.

43. نُقل المحتجزون في السجون المركزية إلى سجون أخرى، وفي بعض الحالات تم نقلهم عدة مرات، مما صعّب على العائلات التواصل مع أحبائهم أو استمرار التواصل معهم. ودفعت عائلات المحتجزين أموالًا للوسطاء، وفي بعض الحالات، وصلتْ المبالغ إلى آلاف الدولارات في محاولة للحصول على معلومات عن أقاربهم وزيارتهم في السجن.

44. كما وثقت اللجنة ثماني روايات عن استمرار حالات الاختفاء القسري. وتتعلق حالتان بضابطيْن علويَيْن سابقيْن في الجيش العربي السوري تم اعتقالهما في كانون الثاني/يناير، أحدهما على يد عناصر الأمن العام في اللاذقية، والآخر خلال عملية تمشيط في أوائل كانون الثاني/يناير في قرية في ريف حمص، حيث أُفيد عن اعتقال عشرات الرجال. ولم تتلقَ عائلاتهم أي معلومات عن مكان وجودهم منذ ذلك الحين، رغم محاولات التواصل مع السلطات.

45. في حالة احتجاز مع منع الاتصال بالعالم الخارجي في أوائل شباط/فبراير، تم اعتقال مدني علوي من منزله في قرية في ريف حمص بسبب نزاع على ممتلكات محلية. على الرغم من التحقيقات المتعددة للسلطات المحلية، لا تملك عائلته معلومات رسمية عن مصيره. عندما سمعت العائلة عن محتجز أفرج عنه من سجن حمص المركزي، حاولت العائلة زيارته لكنها مُنعتْ من ذلك. وأُبلغت العائلة لاحقًا أنه نُقل إلى سجن بالونة حيث كان يحظر عليه استقبال الزيارات أو تعيين محام.[122]

46. تم توثيق عدة حالات مستمرة من الاحتجاز مع منع الاتصال في سياق أعمال العنف في آذار/مارس، لا سيما في اللاذقية. وفي قضيتين منفصلتين في حي الدعتور في مدينة اللاذقية، اعتقلت قوات الحكومة واحتجزت رجليْن مدنيَيْن علويَيْن. في إحدى الحالات، اعترف الأمن العام باحتجازه، لكن عائلته لم تتمكن بعد من التواصل معه، وفي حالة أخرى، تواصلت العائلة مع العديد من مرافق الاحتجاز والسلطات التي نفت معرفتها بمكان وجود المحتجز. واعتُقل رجل مدني علويّ عند حاجز في منطقة الحفة في 9 آذار/مارس، ولا تملك عائلته أيضًا أي معلومات عن مكان وجوده. كما اعتقلت قوات الحكومة واحتجزت رجلًا ومراهقًا علويَيْن بالقرب من جبلة. ولا يزالان محتجزين في مكان مجهول منذ ذلك الحين، رغم محاولات عائلتهما للعثور عليهما.

47. في أوائل أيار/مايو في محافظة حماة، اعتقل عناصر الأمن العام مجندًا سابقًا من الجيش العربي السوري قام بتسوية أوضاعه، وذلك من منزل قرب السلمية. على الرغم من إبلاغ السلطات عن القضية، إلا أن العائلة لم تتلق أي أخبار عن مصيره حتى أواخر آب/أغسطس. وفي الشهر التالي في حزيران/يونيو، تم اعتقال رجليْن علويَيْن من منزلهما واحتجزا. بينما أنكرت السلطات التي تواصلت معها العائلة في البداية معرفتها باحتجازهما، إلا أنّ العائلة تمكنت لاحقًا من التواصل مع أحدهما بعد أشهر في سجن طرطوس المركزي.

48. منذ توثيق هذه الحالات، ذكرت الحكومة أنّه أصبح يُسمح الآن للمحتجزين المدانين بالتواصل مع عائلاتهم بين مرّة في الأسبوع إلى مرّة كل عشرة أيام.[123] وأُفيد أن زيارة المحتجزين الاحتياطيين قبل محاكمتهم يخضع لتقدير القاضي بالتنسيق مع مدير السجن لضمان الإدارة السليمة للعدالة، والحفاظ على الأدلة، وحماية الأرواح من أعمال الانتقام أو أي مواقف أخرى قد تؤثر على سير التقاضي.[124] تذكر الحكومة أيضًا أنه ينبغي السماح لجميع المحتجزين بالتواصل مع عائلاتهم وأقاربهم فور دخولهم السجن لإبلاغهم بشأن احتجازهم.[125] علاوة على ذلك، أُفيد عن إنشاء مكتب معلومات في وزارة الداخلية حيث يمكن للعائلات الاستفسار عن المحتجزين، ويستقبل مكتب النائب العام عائلات المحتجزين عندما يطلبون معلومات عن أقاربهم.[126]

122 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: وفقًا للحكومة، تم تنفيذ قوانين علقتها الحكومة السابقة، وسمحت لجميع المحتجزين بطلب مساعدة محامٍ وأنشأت مكاتب قانونية في السجون.

123 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

124 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

125 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

126 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

49. في حالة قيد التحقيق، اعتُقل رجل مدني في كانون الثاني/يناير 2026 بعد أن اشتكى للسلطات المحلية في إدلب بشأن طرد عائلته، واحتجز مع منع الاتصال حتى وقت كتابة هذا التقرير.

باء. انتهاكات الحقّ في الحياة وحقّ الفرد بالأمان على شخصه

50. بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 و31 كانون الثاني/يناير 2026، أُفيد بأنّ أكثر من 3,500 شخص قتلوا في عدة محافظات سورية، وغالبيتهم نتيجة أنماط العنف التي وثقتها اللجنة. قُتل معظمهم في موجات عنف واسعة النطاق فصّلتها اللجنة في تقارير منفصلة، ألا وهي: موجة العنف الأولى في غرب ووسط سوريا في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2025، وموجة ثانية في محافظة السويداء في منتصف تموز/يوليو 2025.[127] كما ذكر أعلاه، التزمت الحكومة علنًا بمحاسبة جميع الجناة وأنشأت تحقيقات وطنية في موجتي العنف، ولا يزال التحقيق في قضية السويداء جاريًا حتى وقت كتابة هذا التقرير.

51. وثّقت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير نمطًا من عمليات القتل غير المشروعة التي استهدفت المدنيين، ومعظمهم من الرجال العلويين، بما في ذلك عناصر سابقون في الجيش العربي السوري، وأفراد يُفترض أنهم مرتبطون بالحكومة السابقة. كما ورد في تقرير اللجنة حول العنف في الساحل، في حادثة رمزية في قرية فاحل في حمص، في 23 كانون الثاني/يناير 2025، قتلت قوات الأمن التابعة للحكومة المؤقتة 16 رجلًا علويًا، بينهم عدة ضباط كبار سابقين في الجيش العربي السوري خلال عملية تمشيط المنطقة. وفي نفس اليوم، قتل عناصر الأمن العام مدنيين اثنين مرتبطيْن بالجيش العربي السوري السابق في مريمين في حمص. وفي عمليات تمشيط إضافية في قرية العنز في محافظة حماة، في 27 كانون الثاني/يناير، تم إعدام خمسة رجال، من بينهم صبي يبلغ من العمر 16 عامًا وشخص أكبر سنًا، وفي قرية أرزة في حماة، قتل ما لا يقل عن 29 مدنيًا في هجمات في 31 كانون الثاني/يناير و7 آذار/مارس.[128]

52. بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وأيلول/سبتمبر 2025، وثقت اللجنة أيضًا عمليات قتل خارج نطاق القانون، وذلك خارج سياق التصعيد في آذار/مارس وتموز/يوليو، نفذتها قوات الأمن الحكومية في سياق عمليات التمشيط، وعلى الحواجز، وخلال مداهمات المنازل في محافظات حمص وحماة وطرطوس واللاذقية. وفي إحدى المرات، هاجم عنصران من قوات الحكومة تجمعًا عائليًا في قرية حرف النمرة في بانياس في طرطوس صباح 31 آذار/مارس، وقتلا ستة رجال مدنيين، من بينهم المختار البالغ من العمر 80 عامًا وصبي يبلغ من العمر 12 عامًا. اعتقل الأمن العام الجانيين المزعوميْن وأُفيد أنهما قيد المحاكمة.[129]

53. تحقّق اللجنة أيضًا في تقارير موثوقة عن قتل مدنيين في حلب والشمال الشرقي في كانون الثاني/يناير 2026.

الوفيات أثناء الاحتجاز

54. كما أشير أعلاه، حقّقت اللجنة في إحدى عشرة حالة وفاة أثناء الاحتجاز وقعت في مرافق الاحتجاز الحكومية بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2025.

55. تشمل هذه الحالات حادثتيْن منفصلتيْن في مدينة حمص في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، حيث تم احتجاز ستة رجال علويين اعتُقلوا أثناء عمليات التمشيط وعلى حاجز، واحتجزتهم تعسفيًا قوات الأمن الحكومية. اكتشفت عائلات الرجال لاحقًا أنهم توفوا في ظروف عنيفة للغاية أثناء الاحتجاز. ودُفن الرجال الستة جميعًا دون علم عائلاتهم في مواقع دفن جماعية لا يستطيعون زيارتها بداعي الخوف، ولأن السلطات منعتهم من ذلك.

56. ألقت قوات الأمن الداخلي القبض على رجل علويّ يمتلك كشكًا من منزله في طرطوس حوالي تموز/يوليو، متهمين إياه بأنه عنصر سابق في الجيش العربي السوري. تعرض للضرب بأعقاب البنادق أثناء اعتقاله واحتجازه. رغم الاستفسارات مع السلطات، لم تتلق عائلته أي معلومات عن مكان وجوده. بعد شهرين، أبلغت السلطات العائلة بأنه قد توفي. لم تنجح محاولات العائلة لمعرفة المزيد حول ما حدث له.

57. في تموز/يوليو، تم احتجاز رجليْن مدنييْن علوييْن عند حاجز في طرطوس. قام رجال مسلحون مرتبطون بالسلطات بأخذ الرجلين إلى مستودع واعتدوا عليهما جسديًا بأعقاب البنادق والكابلات الكهربائية والعصي. تمت إهانتهما، وطُلب منهما النباح وإهانة الإمام علي، والتخلي عن دينهما. في وقت لاحق من ذلك اليوم، تم نقلهما إلى مركز احتجاز تابع لقوات الأمن الداخلي. توفي أحد الرجال في تلك الليلة في المستشفى. ولم يتم إجراء أي تحقيق في ظروف الوفاة أثناء الاحتجاز. وأفادت العائلات التي توفي أفرادها أثناء الاحتجاز أو فُقدوا بأنها لم تُبلّغ بأي معلومات عن التحقيقات أو جهود المساءلة.

58. في الشهر التالي، تم اعتقال رجل مدني واحتجازه في مركز شرطة الكلاسة في مدينة حلب، وتوفي بعد ذلك بوقت قصير في آب/أغسطس. وأعلنت وزارة الداخلية[130] عن اعتقال المسؤولين عن وفاته.

59. ومع ذلك، في معظم الحالات التي وثقتها اللجنة، أفادت عائلات المفقودين أو المحتجزين الذين توفوا أثناء الاحتجاز بعدم حصولها على أي معلومات حول التحقيقات أو جهود المساءلة.

127 A/HRC/59/CRP.4 ؛A/HRC/61/CRP.7.
128 A/HRC/59/CRP.4، الفقرات 40-47.
129 https://t.me/TartusGov1/2472; مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.
130 قائد الأمن الداخلي في محافظة حلب... - وزارة الداخلية السورية | فيسبوك; تيليغرام: عرض @syrianmoi

60. لم تستطع العائلات التي قُتل أقاربها العلويون أثناء الاحتجاز استعادة جثث أحبائها أو إقامة مراسم الدفن. في حالتين، تم السماح للعائلات بدفن أفراد العائلة بشرط عدم فتح التابوت، وفي حالة واحدة بعد توقيع العائلة على وثيقة تفيد بأن فرد عائلتهم المتوفى كان من "فلول النظام السابق".

61. أفادت عدة عائلات علوية بعدم قدرتها على الحصول على شهادات وفاة لأفراد عائلاتها في محافظات حمص واللاذقية وطرطوس.[131] في حالتين، أفاد شهود أن شهادات الوفاة تصدر في حال وافقت العائلات على أن العناصر السابقين في الجيش العربي السوري مسؤولون عن وفاتهم، أو أنهم كانوا من "الفلول" أو أنهم توفوا لأسباب طبيعية.

جيم. اختطاف النساء والفتيات

62. تلقت اللجنة عشرات الادعاءات عن اختطاف نساء وفتيات تم الإبلاغ عنها على وسائل التواصل الاجتماعي أو من قبل نشطاء طوال عام 2025، لا سيما النساء والفتيات العلويات، وكذلك النساء والفتيات من هويات دينية أخرى.

63. ونتيجة لذلك، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حققت اللجنة في 21 حالة اختطاف، شملت أربع فتيات قاصرات و17 شابة. وكانت الغالبية العظمى من الحالات تتعلق بنساء أو فتيات علويات، عدّة منهن متزوجات ولديهنّ أطفال، تم اختطافهنّ في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة ودمشق وريف دمشق وحمص، كما شملت اختطاف فتاة مسلمة سنيّة واحدة. تم اختطاف معظم النساء خلال النهار من الشوارع والأسواق في المدن والقرى. ومن المؤسف أنّ عدة ضحايا تعرضوا للاغتصاب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وفي حالتين، تم اعتقال ضحيتين ومقاضاتهما بعد الإفراج عنهما. لا تزال التحقيقات جارية في قضايا إضافية.

64. حدثت هذه الاختطافات في سياق من العنف والفوضى في سوريا، بما في ذلك استهداف أعضاء المجتمع العلوي بسبب انتمائهم الفعلي أو المفترض للحكومة السابقة، أو بسبب هويتهم الدينية. تعرضت عدة نساء أو فتيات لإهانات طائفية من قبل الخاطفين، وتم استجواب ما لا يقل عن خمس ضحايا حول معرفتهنّ بالإسلام، وأجبرنَ على أداء الطقوس الدينية أو ارتداء النقاب أثناء اختطافهنّ. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن عدة حالات اختطاف كانت مدفوعة بمكاسب مالية على يد جهات إجرامية طلبت مبالغ ضخمة لإطلاق سراح المحتجزات، بينما في حالات أخرى، بدا الدافع مختلطًا أو غير واضح. ونفّذ مواطنون عاديون بعض عمليات الاختطاف. ويبدو أن الانتشار السريع لأخبار حالات الاختطاف دفع أيضًا إلى مطالبات انتهازية بالفدية من قبل أشخاص غير مرتبطين بالحدث.

65. في غالبية الحالات التي حققت فيها اللجنة، لم يتم التعرف على هوية الجناة أو انتمائهم. ومع ذلك، في إحدى الحالات، تم التعرف على الجناة كمقاتلين أجانب مرتبطين بوحدات مدمجة اسميًا في هيكل القيادة في وزارة الدفاع ضمن الحكومة المؤقتة.

66. نقل الخاطفون بعض المختطفات إلى محافظة إدلب، بينما تم تهريب أخريات عبر الحدود الدولية، بما في ذلك إلى لبنان.

67. وفقًا لمعظم عائلات الضحايا الذين قدموا بلاغات إلى الشرطة عن عمليات الاختطاف، لم تحقق السلطات الحكومية بعد بشكل فعال في مزاعم الجرائم، وفي خمس حالات تعرضت العائلات لضغوط لعدم متابعة القضايا. وزاد من القلق أنه في ثلاث حالات تم اعتقال ضحايا تعرّضنَ للاختطاف، وحقّق قضاة في إدلب مع ضحيتين بتهم تتعلق بالأخلاق بعد أن أطلقت القوات الحكومية سراحهما من خاطفيهما في إدلب.

الاختطاف من قبل المقاتلين الأجانب الذين دُمجوا اسميًا في هيكل قيادة القوات الحكومية

68. أُفيد بأن مقاتلين أجانب ارتكبوا عدة عمليات اختطاف لنساء وفتيات علويات في اللاذقية. ووثّقت اللجنة في إحدى الحالات تورط مقاتلين أجانب، مُدمجين اسميًا في هيكل قيادة وزارة الدفاع، في عمليات اختطاف. اختُطفت إحدى الضحايا على يد مقاتلين أجانب واحتُجزت في إدلب، حيث تعرّضت للضرب المبرح، وأُجبرت على ارتداء النقاب. قيل لها إنها اختُطفت "لأنها علوية". كان الجناة مقاتلين أجانب ينتمون إلى وحدات عاملة في اللاذقية وإدلب، مُدمجة اسميًا في وزارة الدفاع.

69. تواصل اللجنة التحقيق بشكل أكبر في معلومات موثوقة تم الحصول عليها بشأن عمليات اختطاف أخرى للنساء والفتيات يزعم أنه ارتكبها مقاتلون أجانب، بما في ذلك الاختطاف قصير المدّة، وسوء المعاملة، وذلك في مناطق يُعرف أنّ المقاتلين الأجانب ينشطون فيها.

الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى وتأثير عمليات الاختطاف

70. تعرضت ثماني ضحايا على الأقلّ للعنف الجنسي أثناء الاحتجاز. في إحدى الحالات، تعرضت امرأة علوية اختطفها مسلحون مجهولون للاغتصاب المتكرر والشتائم الطائفية. تعرفت الضحية على اللهجتين العلوية والسنية اللتين كان يتحدث بهما الجناة، لكن لم يتم التأكد من انتمائهم. وفي حالة أخرى، احتُجزت امرأة علوية لفترة وجيزة خارج دمشق، حيث اغتصبها عدة جناة وتعرضت للشتائم الطائفية التي استهدفت هويتها العلوية. وعادت امرأتان وفتاة واحدة على الأقل من الاحتجاز وهنّ حوامل. على سبيل المثال، اختُطفت فتاة علوية قاصر ونُقلت إلى مكان مجهول، حيث احتُجزت مع ضحايا أخريات. تعرضت للاغتصاب المتكرر ما أدى إلى الحمْل نتيجة لذلك.

[131] A/HRC/59/CRP.4، الفقرة 77.

71. انتشرت أخبار الاختطاف على نطاق واسع، وأثارت مستويات عالية من الخوف، خاصة بين النساء من الأقليات. ردًا على ذلك، بدأت بعض الناشطات بتنظيم ورش عمل لتدريب النساء على اتخاذ تدابير للتخفيف من المخاطر، مثل تجنب المناطق المهجورة أو التنقل في مجموعات. كما دفعت عمليات الاختطاف المستمرة إلى منع الإناث من الذهاب إلى المدرسة والجامعات. واختارت بعض النساء ارتداء الحجاب لتجنب أن ينظر إليهنّ كأعضاء في مجتمع الأقليات.

72. قد تؤدي تجارب العنف الجنسي، أو افتراض المجتمع بتعرض الأفراد للانتهاك الجنسي، إلى أذى نفسي طويل الأمد وعزلة اجتماعية، خاصة في المجتمعات التي يرتبط فيها الشرف بأجساد النساء. إنّ هذا الأذى، إلى جانب نقص تدابير الحماية الفعالة للنساء والفتيات، يقوّض قدرتهنّ على ممارسة حقوقهنّ في المشاركة الآمنة والمتساوية.

ردود السلطات الحكومية على بلاغات الاختطاف

73. تفاوتت استجابة السلطات الحكومية لبلاغات الاختطاف بشكل كبير. في بعض الحالات، بدأت تحقيقات دون متابعتها، بينما في حالات أخرى، تم ثني العائلات عن متابعة القضية، أحيانا تحت التهديدات. في إحدى الحالات، تعرض أحد المدّعين للضرب من قبل السلطات المحلية أثناء تقديم بلاغ رسميّ للشرطة.

74. أفاد عدة أفراد من العائلات أن التحقيقات بدت متأخرة وتفتقر إلى جهود فعالة لتحديد هوية الجناة أو تحديد مكان الضحايا المفقودات، وبعضهم لم يتلق رقم القضية الرسمي رغم تقديم شكاوى لقوات الأمن، أو لم يحصلوا على معلومات محدّثة بشأن القضية. في إحدى الحالات التي حددت فيها الضحية الجاني وأبلغت الشرطة بهويته، لم يتم اعتقاله. ومن المقلق أن بعض الضحايا أو أفراد عائلاتهم تم تهديدهم بعدم التحدث إلى وسائل الإعلام، ونُصحوا بالتوقف عن نشر المناشدات على الإنترنت، أو أُجبروا على تسجيل مقاطع فيديو تفيد بأن الضحية غادرت طوعًا.

75. في المذكرة الشفوية بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2026، شاركت الحكومة نتائجها بشأن ستّ حالات اختطاف مزعومة حققت فيها وزارة الداخلية.[132]

76. في بعض الحالات، تمكنت سلطات إنفاذ القانون من تحديد مكان الضحايا المختطفات، أحيانا بناءً على معلومات قدمتها العائلات.

77. تشمل هذه حالتين حيث أنقذت القوات الحكومية ضحايا الاختطاف في إدلب. في كلتا الحالتين، اعتقلت أجهزة الأمن الخاطفين المزعومين، وتم التحقيق معهم أو إدانتهم في إدلب.

78. ومع ذلك، في حالتين، أُلقي القبض على الضحايا الذين عثرت عليهم القوات الحومية إضافة إلى اعتقال خاطفيهم، وخضعوا للتحقيق أو وُجهت إليهم تهم تتعلق بسلوكيات منافية للأخلاق. وقد أُطلق سراح الضحيتين لاحقاً.

79. كما هو الحال في عهد الأسد، لا يزال الزنا جريمة جنائية في سوريا،[133] مما يعني أن ضحايا الاغتصاب يتعرّضن للتحقيق الجنائي أيضًا. وجدت هيئات الخبراء الدولية أن مثل هذه القوانين قد تدفع النساء إلى الامتناع عن الإبلاغ عن الاغتصاب، وعلاوة على ذلك، تساهم في وصم المجتمع للنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب أو الحمل خارج إطار الزواج، واللواتي قد يتعرّضن أيضًا لخطر "جرائم الشرف".[134] إن اعتقال الضحايا المزعومين للاختطاف أو الاعتداء الجنسي والتحقيق معهنّ بسبب سلوك يُصنّف بالزنا، يفرض وصمة شديدة عليهنّ؛ ويثنيهنّ عن الإفصاح، ويثير القلق بشأن حقوقهنّ في الحصول على محاكمة عادلة، ويعزز بيئة الإفلات من العقاب لمرتكبي العنف الجنسي.

دال. تأثير انتهاكات السكن والأراضي والملكية في عهد الأسد وأنماط جديدة من الانتهاكات

نهب الممتلكات ومصادرتها وتدميرها في حماة وإدلب بعد سقوط الأسد

80. بينما لا تزال التحقيقات جارية، ترد أدناه تفاصيل عدد من قضايا انتهاكات حقوق السكن والأراضي والملكية التي حققت فيها اللجنة حتى الآن.

81. بعد سقوط الحكومة السابقة، فرّ سكان عشرات القرى العلوية من منازلهم في شمال حماة. في بعض القرى، قام أفراد من المناطق المجاورة - بما في ذلك مجموعات بدوية ونازحون داخليون عائدون من المناطق الشمالية التي تسيطر عليها المعارضة - بنهب الممتلكات ومصادرة أراض زراعية مخصّصة للرعي. وأفاد سكان القرى الذين حاولوا العودة أن السلطات المحلية، بما في ذلك الأمن العام، لم يسهّلوا عودتهم بأمان، إذ أشاروا إلى غياب القدرة الكافية لحمايتهم. أُفيد بأن أراضيهم قد تم مصادرتها وزرعها في غيابهم، دون اتخاذ السلطات إجراءات لمنع ذلك. وتستمرّ التحقيقات في هذه الحالات.

---

132 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: ست حالات مزاعم اختطاف حققت فيها وزارة الداخلية السورية. وفقًا لاستنتاجات الوزارة، خمس من الحالات لم تشكل حالات اختطاف قسري أو غير طوعي. ولا تزال هناك قضية واحدة قيد التحقيق، ولا يزال مكان المرأة مجهولًا.

133 قانون العقوبات السوري، المواد 473–474. انظر مثلًا ص. 14 من www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/syria-adjusted.pdf

134 على سبيل المثال، رسالة مجموعة العمل المعنية بقضية التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة الموجّهة إلى سوريا، www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WG/AdulteryasaCriminalOffenceViolatesWomenHR.pdf، الحاشية 13

82. أفاد سكان قرية شهبا العلوية في منطقة سلمية في حماة، الذين لم يفروا فورًا بعد سقوط الأسد، بأنهم تعرضوا للإهانات وسوء المعاملة وتهديدات بالقتل في الأيام التالية، مما أدى إلى مغادرتهم القرية. أفاد أحد المزارعين من القرية أنه في كانون الأول/ديسمبر 2024، اقترب منه رجال مسلحون مقنعون يرتدون الأسود ويقودون مركبة تابعة للأمن العام، ووصفوا عائلته *بالكلاب العلويين*، وضربوه بأعقاب بندقية وكابلات كهربائية وأمروه بالنباح. وسألهم عن أرضه فقيل له: *"أصبحت الآن لنا."* وتحت تهديد السلاح، أجبروه على توقيع عقد بيع وقالوا له: *"إذا وجدناك هنا [صباح الغد]، سنذبحك ونشعل النار في منزلك"*. ثم هرب مع عائلته.

83. وقد أثرت انتهاكات الحقّ في السكن والأراضي والملكية، التي ارتكبت كردّة فعل على الانتهاكات المرتكبة خلال عهد الأسد أيضًا على المجتمعات السنيّة. وثقت اللجنة حالة قرية سنيّة في إدلب حيث تم اتهام بعض أفراد العائلات بدعم الحكومة السابقة والمشاركة في مزاداتها العلنية على الأراضي الزراعية قبل عام 2024 على النحو الوارد في تقرير اللجنة السابق، ولذلك تعرضت عائلات بأكملها لنهب ممتلكاتها أو تلفها أو حرقها. وقام أفراد العائلات بتقديم شكاوى بشأن هذه الانتهاكات وطلبوا الدعم من السلطات لحل النزاعات، إلا أنهم تلقوا مساعدة محدودة فقط، ولم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم بأمان. تم احتجاز أحد أفراد العائلة الذي قدم شكوى للسلطات المحلية في كانون الثاني/يناير 2026 ولا يزال محتجزًا مع منع الاتصال بالعالم الخارجي عند كتابة هذا التقرير. وتستمر التحقيقات في هذه القضايا.

نهب الممتلكات ومصادرتها وتدميرها أثناء العمليات العسكرية

84. حدثت عمليات نهب الممتلكات ومصادرتها وتدميرها في سياق عمليات التمشيط المذكورة أعلاه في مدينة حمص وريف حمص الغربي من كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025 ولا تزال مستمرة.

85. في سياق عمليات التمشيط هذه، خاصة بين كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس، استولت قوات الحكومة ورجال مسلحون من الطائفة السنيّة ومن البدو على منازل العلويين في أحياء كرم الزيتون، والمهاجرين، ووادي الذهب، وحي الأرمن في مدينة حمص، قاموا بنهب منازل الطائفة الشيعية ومصادرتها وتدميرها وإحراقها في أحياء البياضة، والحيدرية والعباسية.

86. بعد عمليات التمشيط، عندما عاد بعض السكان بعد أيام، وجدوا أنّ منازلهم، بالإضافة إلى المحلات التجارية والأعمال، قد تم الاستيلاء عليها أو احتلالها أو نهبها من قبل أفراد قوات الحكومة ورجال مسلحين مرتبطين بها. في كثير من الحالات، فرّ المدنيون من المنطقة خوفًا على حياتهم.

87. في قرى حمص الغربية حيث أجريت عمليات التمشيط في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تعرضت المنازل والمتاجر للأضرار وللنهب، وسُرقت السيارات والدراجات النارية والمواشي. ووصف راع كيف دخل حوالي 100 رجل مسلح مقنع يرتدون الأسود، بعضهم يضع عصائب رأس حمراء، في 20 شباط/فبراير إلى قريته. دخل خمسة رجال مسلحين إلى منزله، وأطلقوا النار على السقف ودمروا الأثاث. وضربوه إضافة إلى رجل مسنّ بأعقاب أسلحتهم بينما كانوا ينادونهم بالخنازير والكلاب العلوية، ويقولون لهم إن جميع العلويين يستحقون الموت. أخذوا جميع ماشية الرعاة، بالإضافة إلى الحيوانات التي تعود إلى سكان قرية آخرين. وفرّ الشاهد وعائلته بعد أن أصبحوا دون مصدر رزق أو دخل.

88. في عدة حالات موثقة، تمت مصادرة ممتلكات من تم اعتقالهم واحتجازهم أثناء عمليات التمشيط. ذكرتْ امرأة علوية قُتل أحد أفراد عائلتها لاحقًا أثناء وجوده في مرفق احتجاز حكومي، بعد اعتقاله خلال عملية تمشيط في مدينة حمص، أنّ قريبها وقّع على نقل ممتلكاته إلى مستفيد مجهول تحت الإكراه. وفي عدة حالات، تم نهب ومصادرة واحتلال ممتلكات تعود لمحتجزين علويين في حمص واللاذقية وريف دمشق من قبل أفراد قوات الأمن الحكومية. ودخل رجال مسلحون من المجتمع البدوي إلى مبنى سكني عدة مرات في حي وادي الذهب في مدينة حمص في شباط/فبراير، وأمروا السكان بالمغادرة. في المرة الأخيرة، ضرب الرجال المسلحون رجلًا علويًا أفرج عنه مؤخرًا إضافة إلى زوجته ومنحوهم ثلاثة أيام لمغادرة منزلهم. لم يستجب الأمن العام لطلباتهم بالمساعدة، وفرّت العائلة لاحقًا من المنطقة.

نهب الممتلكات وإلحاق الضرر بها وتدميرها في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة، 7-10 آذار/مارس 2025

89. خلال أعمال العنف في آذار/مارس، نهب عناصر القوات الحكومية والرجال المسلحون المرتبطون بها الممتلكات، وألحقوا الضرر بها ودمروها بين 7 و10 آذار/مارس في خمسة عشر موقعًا موثقًا في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة، كما هو موضح في تقرير اللجنة الخاص بهذا الصدد.[135] تم تدمير قرى ومناطق سكنية كاملة في حماة وحمص واللاذقية، بما في ذلك أحياء قرى الصنوبر، وعين العروس، والمختارية، والقبو، وجبلة، وحي القصور في بانياس في طرطوس. وجد الناجون قرى مهجورة، مع منازل ومتاجر ومعدات زراعية محترقة ومدمرة ومنهوبة على نحو واسع،[136] مما جعل قدرتهم على البقاء أو العودة إلى مجتمعاتهم مستحيلة.

90. وجد بعض الذين عادوا إلى منازلهم في القرى العلوية في حماة بعد أعمال العنف في آذار/مارس، أنّ منازلهم يحتلّها مسلحون ونازحون عائدون من القرى السنيّة المجاورة. وأفاد مزارع علوي عائد إلى قريته قرب مصياف في ريف حماة بعد مجازر آذار/مارس، بأنه فُرضت "ضرائب حماية" حيث يدفع السكان 50 دولارًا أسبوعيًا عبر المختار لحماية ممتلكاتهم من النهب. أفاد الشاهد أنه لم يتمكن من الزراعة أو قطف أشجار الزيتون، حيث تحولت أجزاء من القرية إلى مناطق عسكرية محظورة.

91. بالإضافة إلى ذلك، تشير التحقيقات إلى وجود نمط من انعدام الحماية والدعم الفعالين من السلطات لتمكين العودة الآمنة للنازحين الجدد، بالإضافة إلى تداخل الخطوط الفاصلة بين مرتكبي العنف الانتقامي من جهة، وقوات الأمن المحلية

[135] A/HRC/59/CRP.4، الفقرات 75، 87، الصفحة 28.
[136] A/HRC/CRP.4.

من جهة أخرى، التي يندمج فيها عائدون متضررون من انتهاكات السكن والأراضي والملكية في عهد الأسد، مما يثير مخاوف جدية بشأن خطر موجات أخرى من انتهاكات السكن والأراضي والملكية والعنف الجسدي. فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير في محافظة حمص، قام مسلحون من البدو بضرب رجل علوي أُفرج عنه مؤخرًا إضافة إلى زوجته، ومُنحوا ثلاثة أيام لمغادرة منزلهم، بينما لم يستجب الأمن العام لطلبهم بالمساعدة. وهربت العائلة من المنطقة. وفرّ سكان أرزة في حماة، حيث قتل ما لا يقلّ عن 29 شخصًا في عمليات قتل في 31 كانون الثاني/يناير و7 آذار/مارس، بعد هذه الأحداث. واحتلّ المدنيون القادمون من القرى المجاورة، بما في ذلك قرية خطاب المجاورة، بالإضافة إلى عناصر من هيئة تحرير الشام وأحرار الشام، منازلهم بعد هروبهم. وتم إنشاء حاجز تحت سلطة أحد سكان قرية خطاب الذي نزح إلى إدلب أثناء النزاع وعاد إلى مسقط رأسه بعد كانون الأول/ديسمبر 2024، ولم يتخذ عناصر الأمن المتواجدون في القرية التدابير اللازمة لحماية الممتلكات الخاصة.[137]

نهب الممتلكات وإلحاق الضرر بها وتدميرها في سياق أحداث السويداء، تموز/يوليو-آب/أغسطس 2025

92. في قرى السويداء الشمالية والغربية التي خضعت لسيطرة قوات الحكومة أو مقاتلي العشائر خلال أحداث تموز/يوليو، نُهبتْ كل المنازل والأعمال التجارية تقريبًا في القرى ذات الغالبية الدرزية، في ما لا يقلّ عن 35 قرية إجمالًا، وحُرقت عمدًا. أما القليل من المنازل التي لم تحرق في تلك المواقع فقد نهبتها القوات الحكومية ومقاتلو العشائر. نُهبتْ جميع المواقع الدينية الدرزية تقريبًا في هذه القرى، وحُرقتْ وتعرضت للتخريب، بما في ذلك المجالس والمقامات. كما نُهب ما لا يقل عن أربع كنائس مسيحية في القرى ذات الأغلبية الدرزية وتعرّضت للتخريب، كما أحرقت ثلاث منها أيضًا. في مدينة السويداء، تم إحراق العديد من المنازل والأعمال التجارية، كما سرقت القوات الحكومية ومقاتلو العشائر مقتنيات السكان خلال مداهمات المنازل. مع بعض الاستثناءات القليلة، يبدو أنّ القوات الحكومية لم توقف أو تعيق مرور المركبات التي تحمل بضائع مسروقة من السويداء أثناء خروجها من المحافظة.[138]

93. على الرغم من أن معظم أعمال النهب والحرق وقعت بين 18 و19 تموز/يوليو، إلا أن المزيد من المنازل والمباني تضررت بالنيران خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس. كما تم إحراق منازل نائية في الصورة الكبيرة خلال أحداث نهاية نيسان/أبريل وبداية أيار/مايو 2025.[139]

94. بعد تهجير البدو من حي المقوس، ومن شهبا، وسهوة بلاطة، وقرية عرى ومناطق أخرى، تم نهب منازلهم وأعمالهم ومواشيهم ومركباتهم، وتم حرق أو تدمير منازل البدو عمدًا، واحتلال العديد منها لاحقًا من قبل جماعات مسلحة درزية أو مدنيين تم تهجيرهم إلى مناطق تحت سيطرتهم.[140]

95. تضررت أربعة مساجد في السويداء خلال الأحداث وبعدها، إما نتيجة إطلاق النار، أو إصابتها بأسلحة متفجرة، أو تعرضها للتخريب، حيث قُصف مسجد الحروبي في فترة لم تشهد أيّ اقتتال، كما استخدم مسجد شهبا كمرفق احتجاز غير رسميّ لأكثر من ألف شخص.[141]

انتهاكات تتعلق بالمساكن العسكرية، بما في ذلك النهب وتدمير الممتلكات والإخلاء في أحياء السومرية والزهريات في دمشق

96. منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، أصبحتْ المساكن الاجتماعية والعسكرية التي وفرتها الحكومة السابقة لموظفي القطاع العام والعسكريين والأسر ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى المساكن العشوائية غير الرسمية المبنية على أراض مصادرة التي استوطنها سكان علويون في إطار سياسات الرعاية الطائفية التي اتبعها حافظ وبشار الأسد، أصبحتْ مواقع لتدمير الممتلكات والإخلاء القسري، بما في ذلك من قبل مسلحين مرتبطين بقوات الحكومة.

97. في السومرية، تم بناء مساكن اجتماعية وعسكرية ومساكن عشوائية غير رسمية على أراضٍ كانت مملوكة سابقًا لسكان من معضمية الشام، بعد أن صادرت سلطات الأسد ممتلكاتهم. وتظهر أنماط مماثلة في جميع أنحاء البلاد، حيث يسعى السكان السابقون إلى استعادة الأراضي والممتلكات التي صودرت منهم قبل سنوات وعقود.

98. في السومرية، مباشرة بعد سقوط الحكومة السابقة، نهب سكان معضمية الشام ما لا يقل عن 40 متجرًا – بما في ذلك سوبرماركت وصيدلية على الطريق الرئيسي بين دمشق وبيروت، ثم دمروها ، مع مزاعم استخدام معدات بناء ثقيلة قدمتها البلدية ومساعدة رجال مسلحين مرتبطين بالقوات الحكومية. في إحدى الحالات، مُنع مالكٌ حاول لاحقًا إعادة تأهيل المحلات المدمرة من القيام بذلك حتى بعد حصوله على تصاريح من محافظة دمشق.

99. وصف أفراد عائلات عناصر الجيش العربي السوري السابق الذين يقطنون في المساكن العسكرية في السومرية انتقال الأمن العام ورجال مسلحين مرتبطين بالقوات الحكومية إلى شقق شاغرة ومضايقتهم للسكان العلويين، بمن فيهم الأطفال، في جو من الترهيب. وصفت امرأة علوية تعيش وحدها مع ابنها كيف كان الأمن العام يأتي بانتظام إلى منزلها ويخبرها بأنها مضطرة للمغادرة لأن الشقة أصبحت ملكًا لهم الآن. وفي النهاية، وبعد عدة أشهر، غادرت مع ابنها.

100. قامت قوات الأمن الحكومية بطرد السكان قسرًا من منازلهم مع إشعار الإخلاء في غضون ساعات أو أيام. في نهاية آذار/مارس 2025، أمرت مجموعة من قوات الأمن العام وقوات الأمن الحكومية الملثمة عائلةً علويةً بمغادرة شقتهم خلال ثلاث ساعات. ضربت قوات الأمن الحكومية امرأة علوية ورجلًا على ظهرهما ورقبتهما وذراعيهما قائلين:

137 A/HRC/59/CRP.4.
138 انظر A/HRC/61/CRP.7 للتسلسل الزمني والانتهاكات التفصيلية
139 A/HRC/61/CRP.7.
140 A/HRC/61/CRP.7.
141 A/HRC/61/CRP.7.

"اخرجوا، اخرجوا أيها الخنازير العلوية، يا كلاب، حرام أن تعيشوا، لا نريد أن نترك أي كلاب علوية على وجه الأرض." وهربت العائلة.

101. في تموز/يوليو في السومرية، تصاعدت تهديدات الإخلاء مع إطلاق حملة أمنية أكبر بقيادة قائد يُقال إنه يعمل في لجنة الإسكان التابعة لوزارة الداخلية. أسفرت الحملة عن إغلاق جميع المداخل، وقطع الكهرباء والمياه، ومنع دخول إمدادات الغذاء. كما تم الإبلاغ عن مصادرة ممتلكات وتدميرها. ووفقًا لعدة شهود عيان، تعرض الحي لمداهمة بعد بضعة أسابيع، في 27 آب/أغسطس، من قبل مئات الرجال المسلحين تحت قيادة القائد نفسه، حيث ذهبوا من باب إلى باب، وهددوا السكان باستخدام إهانات طائفية، وأبلغوهم بإشعار إخلاء المنازل في غضون 24 إلى 72 ساعة. مُنع الناس من أخذ مقتنياتهم تحت تهديد السلاح، ولم يسمح لهم بذلك إلا بعد دفع المال للمسلحين. وبينما تمكن بعض السكان من العودة، بقي آخرون غير قادرين على العودة، بعد أن احتلّ مسلحون المنازل، على الرغم من إبلاغ السلطات المحلية بذلك.

102. أقرّت شخصيات محلية بتدمير الممتلكات، مبررين ذلك بأسباب أيديولوجية ودينية. وهدّد أحدهم بقتل جميع سكان الحي إذا لم يغادروا.

103. تم توثيق أنماط مماثلة من الإخلاء في حيّ الزهريات، حيث أُبلغ سكان مجمع سكني عسكري بإشعار إخلاء المنازل في غضون 72 ساعة، وذلك بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر.

104. بالإضافة إلى النهب في كلّ من الزهريات والسومرية، تم اعتقال السكان الذكور، بمن فيهم أولاد لا يتجاوز عمرهم 12 عامًا. في السومرية في آب/أغسطس، نُقل السكان الذكور إلى مرفق احتجاز مؤقت حيث تعرض بعضهم للضرب، وتعرضوا لشتائم طائفية، وأجبروا على توقيع تعهدات بالإخلاء.

105. في المذكرة الشفوية بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2026، أفادت الحكومة أنه في تموز/يوليو 2025، صدر إشعار إخلاء للمساكن العسكرية الواقعة في السومرية، مع مهلة شهر واحد، لأنها مساكن عسكرية تابعة للحكومة السورية. ووفقًا للحكومة، لم تسجّل أي هجمات أو حوادث أثناء إخلاء المساكن العسكرية.[142]

106. ذكرت الحكومة أيضًا أنه تم إرسال رسالة إلى السكان بشأن تواجدهم في منطقة مخالِفة، وأن السلطات ستراجع وتناقش طرق التعامل مع المباني غير القانونية المبنية على ممتلكات الدولة.[143] وبحسب الحكومة، تزامن ذلك مع تدخل أشخاص مجهولين هاجموا المنازل وحاولوا الاعتداء على السكان. سارعت قوات الأمن لمنع الهجوم واحتواء الوضع. ثم هاجم عدة مسلحين نفس الحي عدة مرات. وأضافت الحكومة أنه نتيجة لذلك، تم اتخاذ عدة تدابير لمنع أي مشاكل مستقبلية، بما في ذلك إخلاء بعض المنازل التي تستخدم لأغراض تخلّ بالأمن أو للاتجار بالبضائع المهربة.

107. وفقًا للحكومة، كان سكان السومرية محميين من أعمال الشغب أو الاضطرابات، مع الاستجابة السريعة لأي حالة طوارئ أو شكاوى، دون ارتكاب انتهاكات ضد السكان.[144]

108. في سياق الزهريات، ذكرتْ الحكومة أنه في تموز/يوليو 2025، صدر أمر إخلاء للمساكن العسكرية الواقعة في منطقة الزهريات في المزة، في غضون شهر، حيث كانت المساكن العسكرية التابعة للحكومة السورية يشغلها أشخاص عملوا مع وزارة الدفاع التابعة للنظام السابق.[145] وأُفيد أن الوزارة تسعى لإعادة إسكان أفراد عسكريين جدد في هذه المنازل، والتي تخصَّص لموظفيها خلال فترة خدمتهم. وفقًا للحكومة، لم تحدث أي هجمات أو مشاكل أثناء إخلاء المساكن العسكرية.[146]

ثالثًا. دور الدول الأجنبية والجهات غير الحكومية

109. وثقت اللجنة بشكل موسع دور الدول الأجنبية والجهات غير الحكومية في النزاع السوري والانتهاكات التي ارتكبتها.[147] شهد عام 2025 استمرارًا لهذا التدويل بالإضافة إلى تحولات كبيرة. وبينما واصلت عدة جيوش أجنبية وجودها العسكري الطويل الأمد وعملياتها على الأراضي السورية، فإن [148] معظمها - وخاصة تركيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والأردن - قامت بذلك دون اعتراض من الحكومة السورية حتى الآن، باستثناء إسرائيل التي واصلت عملياتها في سوريا دون موافقة الحكومة السورية، وارتكبت مجموعة من الانتهاكات كما هو موضح أدناه.

110. في عام 2025، استمرت الجماعات المسلحة غير الحكومية، وهي الجيش الوطني السوري (الذي تم دمجه رسميًا في الجيش الجديد في 29 كانون الثاني/يناير 2025)، وقوات سوريا الديمقراطية في السيطرة على أراضٍ. في أوائل عام 2026، كما هو موضح أعلاه، فقدت قوات سوريا الديمقراطية مساحات واسعة من الأراضي التي سيطرت عليها لصالح قوات الحكومة. وظل التحالف الدولي حاضرًا، ليقاتل داعش التي بقيت نشطة في وسط سوريا.

142 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.
143 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.
144 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.
145 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.
146 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.
147 A/HRC/46/54، كانون الثاني/يناير 2021
148 A/HRC/46/54، كانون الثاني/يناير 2021 وA/HRC/57/86، الحاشية 5.

ألف. انتهاكات القوات الإسرائيلية في جنوب سوريا

111. بعد سقوط حكومة الأسد وطوال عام 2025، وسّعت إسرائيل عملياتها وتواجدها في سوريا. ومن الجدير بالذكر أن جيش الدفاع الإسرائيلي نفذ غارات جوية في سوريا بالإضافة إلى عمليات برية في المناطق المجاورة للجولان السوري المحتلّ، بما في ذلك أجزاء من القنيطرة ودرعا وريف دمشق. أسفرت هذه الحوادث عن وقوع ضحايا مدنيين، ونزوح السكان، وأضرار في الممتلكات وتدميرها، واعتقالات واحتجازات، وقيود على الحريات الأساسية.[149]

112. في محافظات القنيطرة وغرب درعا، أنشأ جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع عسكرية في المنطقة العازلة مخالفًا لاتفاق فضّ الاشتباك، وأُفيد أنه نفذ مئات التوغلات داخل الأراضي السورية، مما أثّر بشكل كبير على حياة المدنيين في القرى على طول الخط الفاصل الذي يمتدّ على 79 كم.[150] في المناطق التي أصبحت حديثًا تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي، بنى جيش الدفاع الإسرائيلي نقاطًا وسواتر ترابية، وفرض السيطرة على موارد المياه والأراضي الزراعية والقرى والطرق من خلال تواجد قواته الخاصة. ترى اللجنة أن جيش الدفاع الإسرائيلي قد بسط سيطرته فعليًا على أراضٍ إضافية، وبالتالي وسّع نطاق احتلاله السابق في محافظة قنيطرة.[151]

نزوح المدنيين، وإلحاق الضرر بالممتلكات وتدميرها، والقيود على حرية الحركة وسبل العيش

113. حقّقت اللجنة في عدة حوادث أدت فيها عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى تهجير المدنيين، وتضرر ممتلكاتهم وتدميرها، بالإضافة إلى فرض قيود على حرية حركتهم، مما أعاق سبل عيشهم.

114. بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي، بما فيه على الأرجح الفرقة 210، بدخول عدة قرى في ريف القنيطرة في صباح 8 كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك دخول الدبابات، وعمليات تفتيش وإصدار أوامر للسكان بمغادرة منازلهم خلال دقائق أو ساعات، بمن فيهم قرى الحميدية والحرية ورسم الرواضي، وفي بعض الحالات وسط تهديدات بالقوة. استولى جيش الدفاع الإسرائيلي لاحقًا على الأراضي والممتلكات في محيط هذه القرى، حيث جرف الغابات والأراضي الزراعية وأراضي الرعي وألحق أضرارًا بالطرقات. واستولى جيش الدفاع الإسرائيلي على مبنى محافظة القنيطرة القريب، الذي تعرّض للنهب والضرر وتدمير أرشيف المحكمة.

115. بينما عاد بعض السكان إلى منازلهم بحلول كانون الثاني/يناير، مُنع سكان الحميدية من ذلك وظلوا مشرّدين بسبب بناء موقع عسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي. بعد ذلك، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتجريف وهدم أكثر من 15 مبنى في الحميدية ، بما في ذلك عدة منازل، خلال الليل في 16 حزيران/يونيو. لم يتلق السكان المتضررون إشعارًا مسبقًا بنزوحهم، أو ترتيبات للسكن الآمن، أو التعويض، أو العلاج. كما تلقت اللجنة معلومات موثوقة بشأن عمليات هدم المنازل المبلّغ عنها في قرية الرواضي في 6 تموز/يوليو.[152]

116. كما استولى جيش الدفاع الإسرائيلي على الأراضي واستخدم آلات ثقيلة لحفر الخنادق وبناء منشآت عسكرية جديدة،[153] بما في ذلك في جباتا الخشب والحميدية. وتم إنشاء حواجز ونقاط عسكرية في عدة مواقع تقيّد من حرية حركة المدنيين.

117. تم قطع مساحات كبيرة من الأشجار المثمرة في الغابة القريبة من جباتا الخشاب بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو[154] ، مما أدى إلى تدمير أشجار الزيتون والتين والصنوبر، مما أثر أكثر على سبل العيش المحلية في عدة مواقع. وتضررت نقاط المياه، بما في ذلك في قرية كودنا، مما أدى إلى نقص المياه بين السكان.[155]

118. مُنعت المجتمعات في كويا في غرب درعا، وفي بيت جن في ريف دمشق، وطرنجة وجباتا الخشب والحميدية في القنيطرة، من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمحاصيل والأراضي الزراعية وأراضي الرعي والمواشي، التي كانت تشكل مصدر الدخل الوحيد للكثيرين، مما دمر الاقتصاد المحلي.

---

149 A/79/795-S/2025/96

150 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: تم توثيق أكثر من 900 توغل بري في محافظة قنيطرة من بداية العام حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2025. شملت التوغلات جميع القرى الحدودية على طول خط الحدود الممتدّ على 79 كم، حيث عبرت القوات الإسرائيلية الخط الفاصل لعام 1974 لمسافات متفاوتة تصل إلى 20 كم في ريف القنيطرة ووصولًا إلى مناطق الريف الغربي من درعا. انظر أيضا https://undof.unmissions.org/en/undof-press-statement.

151 الاتفاقية (الرابعة) المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، ومرفقها: اللوائح المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية. لاهاي، 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907، المادة 42. للاطلاع على الإقرار بإقامة الاحتلال المستمر للجولان السوري، الذي يشكل مساحة كبيرة من محافظة القنيطرة، انظر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 497 (1981).

152 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: [...] بالإضافة إلى هدم الأراضي الزراعية على جانبي الطريق الرئيسي من دوار الرواضي إلى معبر القنيطرة المدمر.

153 S/2025/154، الفقرة 9

154 S/2025/154، الفقرة 18.

155 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: تم استهداف آبار المياه الحيوية، وأبرزها [...] آبار قرية كودنة الواقعة شمال تل الأحمر الغربي.

احتجاز ونقل المحتجزين السوريين

119. وبالمثل، بدءًا من 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وثقت اللجنة اعتقال جيش الدفاع الإسرائيلي عشرات الرجال السوريين داخل الأراضي السورية من قرى في محافظات القنيطرة ودرعا وريف دمشق، بمن فيهم صحفيون وصبي، واحتجازهم. وبينما أفرج عن بعضهم بعد ساعات وأيام، قضى آخرون شهورًا في الاحتجاز.

120. غالبًا ما حدثت اعتقالات الرجال السوريين خلال مداهمات ليلية من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي على قرى داخل الأراضي السورية، ويزعم أنها اعتقلت رجالًا متهمين بالارتباط بمنظمات إرهابية. وخلال عملية ليلية في بيت جن في 12 حزيران/يونيو [انظر أدناه]، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي رجلًا مدنيًا يقال إنه من ذوي الإعاقة الإدراكية، واعتقل سبعة رجال متهمين بأنهم عناصر في حماس، وتم نقلهم إلى إسرائيل. تم إطلاق سراح بعضهم لاحقًا، بينما لا يزال آخرون في الاحتجاز الإسرائيلي. وفي عمليات مماثلة في سويسة في 7 تموز/يوليو وخان أرنبة في 3 أيلول/سبتمبر، تم اعتقال عدة رجال في كلا الموقعين، واتهامهم بأنهم على صلة بحزب الله. تم الإفراج عن ثمانية منهم لاحقًا، بينما لا يزال سبعة على الأقل محتجزين. وتعرض المحتجزون للضرب والركل أثناء الاستجواب، وضُربوا لمعاقبتهم.

121. وثقت اللجنة عدة حالات لا يزال فيها محتجزون سوريون داخل إسرائيل بعد نقلهم هناك، دون أن تتمكن عائلاتهم من التواصل معهم. وقبل سقوط الحكومة السابقة أيضًا، كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد احتجز رجالًا وفتيانًا من سوريا، ولا يزال بعضهم محتجزًا مع منع الاتصال. على سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2024، تم احتجاز فتى يبلغ من العمر 17 عامًا أثناء رعيه لأغنامه بالقرب من جباتا الخشب في محافظة القنيطرة. لم يعترف جيش الدفاع الإسرائيلي باحتجازه أو مكان وجوده، ولم تتواصل عائلته معه مباشرة منذ ذلك الحين.

122. بشكل عام، تتبعت اللجنة ما مجموعه 45 رجلًا وصبيًا سوريين لا يزالون محتجزين من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.[156] وثمة حوادث إضافية قيد التحقيق.

استخدام القوة ضد المتظاهرين وغيرهم من المدنيين غير المسلحين

123. كما أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المدنيين العزل، بمن فيهم الأطفال، داخل الأراضي السورية، سواء في سياق المظاهرات أو بالقرب من مواقعه وحواجزه، في عدة حوادث حققت فيها اللجنة. في صباح يوم 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، تظاهر المدنيون ضد جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من قرية معرية في الجزيرة، غرب محافظة درعا. أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي، المتمركز في موقع عسكري حديث،[157] النار على متظاهرين غير مسلحين أثناء اقترابهم، من مسافة تقارب 200 متر، مما أدى إلى إصابة متظاهر أعزل في ساقه.[158] أقرّ جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار قائلًا إنه عمل وفقًا لإجراءاته التشغيلية الموحّدة، دون تحديد ماهية هذه الإجراءات، أو ما إذا كانت تلتزم بالمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة في عمليات إنفاذ القانون.

124. بعد أيام، بعد ظهر 25 كانون الأول/ديسمبر، خلال مظاهرة أخرى ضد جيش الدفاع الإسرائيلي من قبل مدنيين في قرية الدواية، قرب سويسة في القنيطرة، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار وأصاب ما لا يقل عن أربعة مدنيين شباب في الأرجل والبطن، بينهم شاب يبلغ من العمر 17 عامًا، بينما كان بعض الشباب يرشقون الحجارة على دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي. في حادثة منفصلة، وسط تقارير عن إصابات مدنية، أصيب صبي يبلغ من العمر 13 عامًا أثناء رعي أغنام عائلته في ساقه، أثناء هروبه من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قبل ظهر يوم 5 شباط/فبراير، غرب رويحينة على بعد حوالي 500 متر من خط اتفاق فضّ الاشتباك لعام 1974.

125. أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار وأصاب ثلاثة مدنيين غير مسلحين في خان أرنبة، في القنيطرة في 9 كانون الأول/ديسمبر بينما اقترب المدنيون من حاجز مؤقت لجيش الدفاع الإسرائيلي على طريق خان أرنبة – دمشق احتجاجًا على إغلاق الطريق. أصيب رجلان برصاصة في الساق، وأُفيد عن إصابة طفل في وجهه. لم ترد أي مؤشرات على أن أي متظاهر أو مدني شكل تهديدًا وشيكًا بالموت أو تسبّب في إصابة خطيرة خلال هذه الأحداث.

الضربات البرية والجوية

126. منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي مئات الغارات الجوية على سوريا، وأُفيد أنها استهدفت مواقع عسكرية وأنظمة أسلحة.[159] حققت اللجنة في عدة حوادث أسفرت فيها هذه الضربات عن وقوع ضحايا مدنيين. وشملت إحدى الحالات عدّة غارات جوية من جيش الدفاع الإسرائيلي على حي ميسلون في مدينة درعا حوالي الساعة 8 مساء في 17 آذار/مارس. استهدفت الغارات موقعًا عسكريًا مهجورًا لقوات الجيش العربي السوري على طريق الضاحية، وطالت الهدف العسكري إضافة إلى منازل المدنيين في حي سكنيّ قريب يبعد حوالي 400 متر. لم يكن هناك أي نشاط عسكري في محيط الهجوم. وبعد حوالي 15-20 دقيقة، استهدفت ضربة أخرى المنطقة نفسها التي وصل إليها

156 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 5 كانون الأول/ديسمبر 2025، أكدت التقارير أن القوات الإسرائيلية أفرجت عن أربعة معتقلين من بيت جن وطرنجة والقنيطرة بعد ستة أشهر من الاحتجاز.

157 البيانات الصحفية لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ إسرائيل في الحرب، عمليات دفاعية من قبل لواء المظليين في سوريا، 5 نيسان/أبريل. متوفر على: https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-press-releases-israel-at-war/april-25-pr/defensive-operations-by-the-paratroopers-brigade-in-syria/.

158 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 20 كانون الأول/ديسمبر 2024، تم إطلاق النار على [شخص مسمى] في كلتا ساقيه خلال مظاهرة في قرية معرية في درعا. جاء إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المتمركزة في نقطة الجزيرة، وأطلقوا النار مباشرة على المتظاهرين. تم نقل الرجل إلى مستشفى طفس.

159 A/79/806-S/2025/120

المستجيبون الأوائل والعاملون الإنسانيون، مما أثار مخاوف من أنهم كانوا مستهدفين عمدًا. قُتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين، وأصيب 22 مدنيًا بينهم عاملون إنسانيون وأربعة أطفال وامرأة واحدة.

127. بعد أشهر من التوغلات البرية اليومية في جنوب سوريا، تصاعدت التوترات صباح 25 آذار/مارس عندما عبرت قافلة من جيش الدفاع الإسرائيلي إلى قرية كويا، في حوض اليرموك غرب محافظة درعا. أُفيد أن التوغل أدى إلى اشتباكات مسلحة مع السكان المحليين في أطراف القرية، مما أسفر عن مقتل رجلين سوريين.[160] بعد ذلك بوقت قصير، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي قصفًا مدفعيًا وضربة جوية واحدة على الأقل[161] على المناطق السكنية في القرية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين، بينهم امرأة، وإصابة سبعة آخرين، بينهم امرأة وعدة أطفال.[162] لم تكن هناك أهداف عسكرية محددة داخل القرية. وتسبب القصف في تهجير جماعي للمدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، إلى القرى المجاورة.

128. وفي سياق التصعيد في تموز/يوليو في السويداء،[163] عرّضت الغارات الجوية الإسرائيلية على المباني الرسمية في وسط دمشق أيضًا حياة المدنيين للخطر وأسفرت عن وقوع ضحايا.[164] ابتداءً من ظهر يوم 16 تموز/يوليو، استهدفت خمس غارات جوية مجمع مباني وزارة الدفاع والأركان العامة ومناطق قريبة من القصر الرئاسي في دمشق.[165] استهدفت الضربات الأولى وزارة الدفاع، حيث أصابت مدخله والجانب الخلفي من المبنى. وضربت غارات أخرى المدخل الغربي لمجمع وزارة الدفاع، ولم تتسبب في سقوط ضحايا مدنيين. وتسبب هجوم آخر في خسائر مدنية وأضرار كبيرة في الممتلكات.[166] وبحسب الحكومة، قتل ثلاثة أشخاص وأصيب 34 آخرون.[167]كانت امرأة مدنية على الأقل من بين القتلى في الهجوم. إنّ الأثر على المدنيين يثير المخاوف بشأن ما إذا كانت جميع الاحتياطات الممكنة قد اتخذت في الهجوم.

129. بعد عدة أشهر، توغّل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيت جن، في ريف دمشق حوالي الساعة 3:30 صباحًا يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر من أجل اعتقال رجال سوريين اتهمهم بالانتماء إلى منظمة إرهابية،[168] ما أدى إلى اشتباكات مع السكان المسلحين، أسفرت عن مقتل رجلين سوريين وإصابة عناصر من جيش الدفاع الإسرائيلي. بعد ذلك، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي المدينة ذات الكثافة السكانية العالية، مما أسفر عن مقتل عائلة مكونة من ستة أفراد، من بينهم امرأة وطفلان، في منزلهم وتدميره. وقُتلت امرأة أخرى، وأصيب رجل وفتاة على يد جيش الدفاع الإسرائيلي، وأُفيد أنهما قاما بالاحتماء. كما أصيب مدنيون بالقصف وإطلاق النار أثناء بقائهم داخل منازلهم. استمرت الأعمال العدائية حتى الساعة 7 صباحًا. وقتل ما لا يقل عن أحد عشر مدنيًا وأصيب 25 آخرين. كما تسبب الهجوم في أضرار واسعة للممتلكات بما في ذلك تدمير عدة منازل. واعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاثة رجال سوريين واحتجزهم. تم الإفراج عن أحدهم في اليوم التالي ولا يزال اثنان محتجزين.

باء. انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية وفصائل الجيش الوطني السوري السابق في الشمال والشمال الشرقي

130. في وقت كتابة هذا التقرير، ظلّ الوضع في شمال شرق سوريا متقلبًا، بعد استيلاء الحكومة على أجزاء واسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية سابقًا. وظهرتْ أدلة على انتهاكات سابقة ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية، إضافة إلى انتهاكات جديدة من قبل جهات مختلفة. تعكس الحوادث والانتهاكات الموضحة أدناه الوضع كما كان في عام 2025 – حيث لوحظت أنماط مماثلة من الانتهاكات كما في السنوات السابقة[169] – ويجب قراءتها على هذا الأساس.

131. يشمل ذلك الانتهاكات خلال سير الأعمال العدائية، بالإضافة إلى انتهاكات متعددة متعلقة بالاحتجاز بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والظروف اللاإنسانية التي قد تصل إلى حدّ التعذيب، والفصل القسري للأطفال عن عائلاتهم، من قبل

---

160 S/2025/350، الفقرة 6.

161 S/2025/350، الفقرة 6.

162 S/2025/350، مذكرة شفوية 28 كانون الثاني/يناير 2026.

162 مقابلات - 298/16; https://snhr.org/arabic/2025/03/26 ;https://t.me/syrianmofaex1/592/إدانة-مقتل-مدنيين-وإصابة-آخرين-بينهم-س/; https://t.me/daraa24_org/17277;
https://t.me/daraa24_org/17283; إسرائيل قتلت ستة في جنوب سوريا، بحسب الوزارة السورية | رويترز;
https://t.me/daraa24_org/17287 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 25 آذار/مارس 2025، خلال محاولة دوريات إسرائيلية لدخول كويا، قاوم السكان المحليون التوغلات المتكررة في غرب درعا التي أسفرت عن انتهاكات للممتلكات الخاصة وتهديد حياة المدنيين. تلت ذلك اشتباكات متقطعة، وضربات مدفعية وغارات جوية إسرائيلية على كويا، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين.

163 A/HRC/61/CRP.7

164 https://specialenvoysyria.unmissions.org/statement-attributable-united-nations-special-envoy-syria-geir-o-pedersen-1

165 https://x.com/IDF/status/1945421069487145072

166 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 16 تموز/يوليو 2025، استهدفت غارات جوية إسرائيلية دمشق، بما في ذلك مبنى الأركان العامة في ساحة الأمويين والقصر الرئاسي. أسفرت الضربات عن مقتل ثلاثة مدنيين، بينهم امرأة، وإصابة 34 آخرين، من بينهم طفل من جبل الرز. تعرضت المنازل والآليات في المناطق السكنية المجاورة لأضرار كبيرة.

167 مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026.

168 https://x.com/IDF/status/1994301020147491025,

169 مثلًا A/HRC/57/86، الفقرات 101 إلى 127؛ A/HRC/55/64، الفقرات 75-76، و90-118 وA/HRC/54/58، الفقرات 83-102.

قوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك مقاتلين سابقين يُزعم أنهم ينتمون لداعش وعائلاتهم. كما تم الإبلاغ عن حالات وفيات في الاحتجاز، وكذلك تجنيد الأطفال.

132. استمرت الأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري لسنوات عديدة في مواقع مختلفة في شمال سوريا قبل سقوط حكومة الأسد، كما ورد في التقارير السابقة.[170] شهدتْ الأوضاع تصعيدًا مع تغيير السلطة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، مع تدخل فصائل الجيش الوطني السوري المدعومة من القوات التركية لمهاجمة قوات سوريا الديمقراطية في محاولة للسيطرة على أراض قرب منطقة سد تشرين وغيرها من المواقع. لاحقًا، استمرت اشتباكات متقطعة بين قوات سوريا الديمقراطية وفصائل الجيش الوطني السوري السابق قبل أن تندمج رسميًا في القوات السورية،[171] طوال عام 2025 في شمال شرق البلاد،[172] قبل أن تشهد الأوضاع تصاعدًا سريعًا مجددًا في كانون الثاني/يناير 2026.

انتهاكات فصائل الجيش الوطني السوري السابق خلال سير الأعمال العدائية

133. وثّقت اللجنة الانتهاكات التي ارتكبتها فصائل الجيش الوطني السوري، المدعومة من القوات التركية، خلال سير الأعمال العدائية.

134. خلال فترة التقرير، تأثرت منطقة سد تشرين المجاورة لخطوط الجبهة بشكل خاص بالأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري، ولاحقًا القوات الحكومية.[173] استمر العنف رغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة في نيسان/أبريل، وتصاعد في جميع أنحاء المنطقة في كانون الثاني/يناير 2026.[174] لا تزال الانتهاكات المزعومة المتعلقة بالأعمال العدائية في كانون الثاني/يناير 2026 قيد التحقيق.

135. على سبيل المثال، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2024، أُفيد عن انفجارات في المنطقة المحيطة مباشرة بالسدّ. أُفيد أن الضربات تسببت في أضرار لعدة توربينات في السدّ، مما تسبب في انقطاع مؤقت للكهرباء في عين العرب (كوباني) وحولها، مما قيّد وصول أكثر من 413,000 شخص إلى الكهرباء في منبج وعين العرب (كوباني) لمدة تصل إلى 20 يومًا.

136. في 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، قُتل صحفيان تركيان كرديان (امرأة ورجل) يعملان في وكالة هاوار للأنباء في ضربة بمسيّرة أثناء عودتهما إلى المنزل بعد تغطية الأعمال العدائية في سدّ تشرين قرب قرية بئر بكار، الواقعة بين السدّ ومدينة صرين.

137. منذ أوائل كانون الثاني/يناير 2025، وفي محاولة للسيطرة على سد تشرين الذي تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية، بما في ذلك الطريق الرئيسي الذي يربط الضفتين الشرقية والغربية للفرات، شنّت القوات المسلحة التركية والجيش الوطني السوري سلسلة من الهجمات على منطقة السدّ. وردًّا على ذلك، في 7 كانون الثاني/يناير 2025، دعت الإدارة الذاتية السكان للمشاركة في احتجاج عند السدّ، تحت اسم "ميرتالين زيندي"، أو دروع بشرية. وصلت قوافل المدنيين لاحقًا وبقيت في السدّ لأيام عديدة. بدأت الهجمات التي أثرت على الاعتصام الذي نظمته الإدارة الذاتية عند السدّ في 8 كانون الثاني/يناير 2025 واستمرت طوال الشهر. قتل ما لا يقل عن 20 مدنيًا حاضرًا وأصيب العشرات خلال عدة هجمات خلال هذه الفترة. وقعت الاحتجاجات على بعد حوالي 5-7 كم من الخطوط الأمامية.

138. بدأت سلسلة الهجمات في 8 كانون الثاني/يناير 2025، عندما تعرضت قافلة مدنية متجهة إلى السدّ، شملت سيارات إسعاف تحمل شعار الإسعاف، على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات من السدّ، لهجوم جوي، على الأرجح بواسطة صواريخ موجهة شديدة الانفجار أطلقتها تركيا. قُتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين. في 15 كانون الثاني/يناير 2025، قُتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين (بينهم عاملان طبيان يقودان سيارات إسعاف تحمل شعار الإسعاف) وأصيب عشرات في سلسلة من الهجمات الجوية والمدفعية التي نفذها جناة مجهولون، في البداية على قافلة مدنية عند وصولها إلى السدّ، ثم على السدّ نفسه. في 18 كانون الثاني/يناير 2025، استهدفت مسيّرة الآليات مرة أخرى في هجوم على السد، يحتمل أن يكون من قبل الجيش الوطني السوري، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة ما لا يقل عن 19 آخرين. في وقت لاحق من نفس اليوم، تعرضت سيارة إسعاف تحمل امرأة ناجية من الهجوم الأول، لهجوم مسيّرة بالقرب من قرية الحرية، مما أدى إلى إصابة من بداخلها وإلحاق أضرار بالغة بسيارة الإسعاف. في 21 كانون الثاني/يناير 2025، قتل ثلاثة مدنيين عندما أسقطت مسيّرة ذخيرتين على مجموعة من المدنيين الذين كانوا يرقصون على السدّ، حيث تواجدتْ أيضًا سيارة إسعاف تحمل شعار الإسعاف.

139. كما قتل وأصيب مدنيون في مناطق مجاورة أخرى من شمال شرق سوريا على طول نهر الفرات. وفي وقت متأخر من 1 شباط/فبراير 2025 في قرية جعدة السمعاوات (الواقعة على بعد حوالي 25 كيلومترا شمال شرق مدينة منبج على الضفة الغربية لنهر الفرات، بالقرب من الخطوط الأمامية النشطة)، أدت ذخيرة شديدة الانفجار أطلقتها طائرة مسيّرة إلى إلحاق أضرار جسيمة في منزل مدني، وإصابة خمس فتيات وصبيين وامرأتين ورجلين.

---

[170] مثلا: A/HRC/57/86، الفقرات 79-80 وA/HRC/55/64، الفقرات 75-76.

[171] اندمجت هذه الفصائل رسميًا في قوات الأمن الحكومية في 29 كانون الثاني/يناير 2025، إلا أنها لم تكن قد اندمجت بالكامل بحلول شهر آذار/مارس 2025، انظر مثلا A/HRC/59/CRP.4، الفقرة 20

[172] A/HRC/58/66، الفقرتان 22 و30

[173] A/HRC/58/66، الفقرتان 22 و30

[174] https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/independent-international-commission، 30 كانون الثاني/يناير 2025.

140. أدى قصف مدفعي كثيف نفذته فصائل الجيش الوطني السوري السابق الذي استهدف نفس القرية في 8 شباط/فبراير حوالي الساعة 1 ظهرًا، إلى مقتل فتاة واحدة وإصابة 11 مدنيًا، بينهم ستة فتيان وفتاة وثلاث نساء كانوا يجلسون خارج منازلهم. كما تسبب في أضرار كبيرة في المنازل المدنية.

141. انتشرت المسيّرات التركية وتلك الخاصّة بالجيش الوطني السوري في المنطقة خلال الفترة المذكورة أعلاه. ولا تزال التحقيقات في هجمات مماثلة جارية.

142. كما حققت اللجنة في حادثة وقعت في 16 آذار/مارس 2025، حيث قتل عشرة أفراد من عائلة (رجل وامرأتان – من بينهما فتاة تبلغ من العمر 18 عامًا، وأربع فتيات وثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين 9 أشهر و14 سنة)، وأصيبتْ الابنة الناجية عندما تعرضت المزرعة التي كانوا يعيشون فيها جنوب كوباني لهجوم على الأرجح من طائرة مسيّرة تركية، بحسب ما تشير إليه بقايا وجدت في الموقع. وُجدت العائلة مقتولة على بعد حوالي 400 متر من منزلها، ويبدو أنهم تعرضوا للاستهداف أثناء فرارهم.

انتهاكات قوات سوريا الديمقراطية أثناء سير الأعمال العدائية

143. تشمل المواقع الرئيسية لانتهاكات قوات سوريا الديمقراطية التي ارتكبتها أثناء الأعمال العدائية في عام 2025 محور دير حافر في محافظة حلب.

144. حققت اللجنة في حادثتين تتعلقان بسير الأعمال العدائية، طالتا المدنيين والبنية التحتية المدنية على هذا المحور بالقرب من الخطوط الأمامية.

145. في قرية الخفسة، وقع ضحايا مدنيون ولحقت أضرار في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك مسجد، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025. وتعرضت محطة ضخ مياه قريبة لأضرار بسبب مسيّرات تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في 7 كانون الثاني/يناير 2025، وقتل عمال وأصيب بعضهم.

146. في 15 شباط/فبراير 2025، أصيبت نفس القرية بعدة صواريخ أطلقتها قوات سوريا الديمقراطية. تسبب ذلك في أضرار للمنازل وأدى إلى وفاة امرأة واحدة وستة جرحى (أربع نساء، وفتاتين). ولم يكن هناك أي وجود عسكري في المنطقة في ذلك الوقت.

147. علاوة على ذلك، حوالي الساعة الثامنة مساء يوم 10 أيلول/سبتمبر، في قرية الكيارية القريبة التي تسيطر عليها الحكومة، وتقع على بعد خمسة كيلومترات فقط جنوب قرية الخفسة، قتل رجل مدني واحد، وأصيب شقيقه ووالده أثناء ركوبهم دراجة نارية. وأفاد شاهد أن مصدر إطلاق النار جاء من الجنوب، حيث كانت مواقع قوات سوريا الديمقراطية على بعد حوالي 10 كيلومترات، بالقرب من مطار الجرّاح (كشيش) العسكري. وادعت قوات سوريا الديمقراطية أنها اضطرتْ للرد على محاولات استهداف مواقعها.

148. على مدار العام، وقعت حوادث أثرت على المدنيين في أحياء الأشرفية والشيخ مقصود وحولها، التي كانت ذات الأغلبية الكردية آنذاك في مدينة حلب، بما في ذلك هجمات قناصة تم الإبلاغ عنها، رغم الانسحاب الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية عقب الاتفاق مع الحكومة المؤقتة في نيسان/أبريل. ومن الجدير بالذكر أنه خلال الاشتباكات التي وقعت في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025 والتي شملت استخدام قذائف الهاون والرشاشات الثقيلة، قتل رجلان من المدنيين: أحدهما حارس حديقة في حي سيف الدولة حوالي الساعة 10:20 مساءً، والثاني أصيب بطلق ناري بعد الساعة 9:30 مساءً وهو واقف على شرفته في حي المحافظة. وأُصيب أحد عشر شخصًا آخرين، من بينهم امرأتان وفتى يبلغ من العمر 14 عامًا. كما تم تهجير المدنيين، وأغلقت المدارس والجامعات وأماكن العمل مؤقتًا. وتم الإبلاغ عن تأثير قذائف الهاون في المناطق المجاورة التي تسيطر عليها الحكومة، مثل أحياء سيف الدولة، وبستان الباشا، والميدان، وحاجز لقوات الأمن الداخلي. تبادلت السلطات وقوات سوريا الديمقراطية الاتهامات بشأن المسؤولية عن العنف. وتكرر العنف في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2025 وأوائل كانون الثاني/يناير 2026، مما أدى إلى الانسحاب الكامل لقوات سوريا الديمقراطية من مدينة حلب. ولا تزال انتهاكات أخرة خلال سير الأعمال العدائية في كانون الثاني/يناير 2026 قيد التحقيق.

149. في المذكرة الشفوية من الحكومة بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2026، تلقت اللجنة تقارير إضافية عن حوادث مرتبطة بالأعمال العدائية في المنطقة وأدّت إلى وفيات، بما في ذلك رجل في شباط/فبراير 2025 في الباغوز[175] وشاب في تموز/يوليو في بقرُص.[176] وقتل رجل آخر وأصيبتْ امرأتان خلال مداهمة في محافظة دير الزور في تشرين الأول/أكتوبر.[177] وبعد مقتل رجل في 27 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت قوات سوريا الديمقراطية اعتذارًا وفتحتْ تحقيقًا.[178]كما أُفيد أن رجلًا توفي بعد أن دهسته مركبة تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر.[179]كما

[175] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 24 شباط/فبراير 2025، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية النار وقتلت [رجلًا ذُكر اسمه] أثناء صيده السمك في نهر الفرات قرب الباغوز، تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

[176] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 17 تموز/يوليو 2025، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية النار وقتلت [رجلا ذُكر اسمه] أثناء صيده السمك.

[177] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية مدنيًا [اسمه] وأصابت زوجته وابنته خلال مداهمة.

[178] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية [رجلا ذُكر اسمه] في الكسرة.

[179] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 28 كانون الأول/ديسمبر 2025، دهست دورية من قوات سوريا الديمقراطية [رجلًا ذُكر اسمه] في هاجين.

أُفيد بأن امرأة أصيبت بإطلاق نار من قوات سوريا الديمقراطية في نيسان/أبريل.[180] وقتل رجل واحد على يد قوات سوريا الديمقراطية في أيلول/سبتمبر بعد اعتقاله لأنه كان يحمل صورة للرئيس أحمد الشرع على هاتفه.[181]

150. كما شهدت أماكن مختلفة حالات النزوح وأضرار مادية، نتيجة استمرار الأعمال العدائية بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة في محافظة دير الزور، على سبيل المثال في عدة مرات خلال العام في القورية،[182] وفي كانون الأول/ديسمبر في قرية بقرص[183] – التي شهدت سابقًا أعمالًا عدائية.

151. كما قتل وأصيب أطفال في حوادث مختلفة خلال الأعمال العدائية في محافظة دير الزور عام 2025.[184] كما أُفيد أن طفلَيْن أصيبا بحروق شديدة بعد مداهمة قوات سوريا الديمقراطية لمنزل.[185]

الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز وتجنيد الأطفال من قبل قوات سوريا الديمقراطية في الشمال الشرقي

152. خلال هذه الفترة، واصلت قوات سوريا الديمقراطية حرمان المدنيين من حريتهم بشكل غير قانوني، حيث وثقت اللجنة حالات الوفاة أثناء الاحتجاز والاختفاء. وشمل المدنيون المحتجزون تعسفياً أشخاصاً وردت أنباء عن احتجازهم، وفي بعض الحالات اختفوا قسراً، بعد أن شوهدوا يحتفلون بسقوط الحكومة السابقة ودخول الحكومة الحالية إلى السلطة.

153. في سياق استيلاء الحكومة على بعض المناطق من البلاد التي كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية سابقًا، تم الإفراج عن محتجزين بمن فيهم أطفال. على سبيل المثال، تم الإفراج عن مجموعة من 126 طفلًا من سجن الأقطان في كانون الثاني/يناير 2026. وكانت اللجنة قد أعربت سابقًا عن قلقها بشأن احتجاز القاصرين، بما في ذلك حالات وفاة الأطفال أثناء احتجاز.[186] وتستمرّ التحقيقات في هذه الحالات.

الوفيات أثناء الاحتجاز

154. تم الإبلاغ عن وفاة محتجزين لدى قوات سوريا الديمقراطية طوال عام 2025، بسبب مزاعم التعذيب ونقص العلاج الطبي. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2025، أُفيد أن رجلين توفيا بعد أيام قليلة من اعتقالهما على يد قوات سوريا الديمقراطية في شرق حلب ومحافظة الحسكة. وبالمثل، أُفيد أن رجلين توفيا بعد إصابتهما أثناء اعتقالهما في مداهمة نفذتها قوات سوريا الديمقراطية في محافظة دير الزور في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.[187] كما أُفيد أن رجلًا توفي أثناء احتجازه من قبل قوات سوريا الديمقراطية في شرق الرقة في أوائل كانون الأول/ديسمبر. كما أفيد عن وفاة الأطفال أثناء الاحتجاز. وتستمرّ التحقيقات في هذه الحالات.

الاحتجاز مع منع الاتصال والاختفاء

155. تم الإبلاغ عن حالات احتجاز مع منع الاتصال بالعالم الخارجي وحالات اختفاء مرتبطة بها طوال عام 2025. على سبيل المثال، تم اعتقال رجل احتفل بتغيير الحكومة في شباط/فبراير 2025. كانت القوات التي اعتقلته ترتدي أقنعة ولم تعرّف عن نفسها. لكن أبلغ عنه لاحقًا محتجز سابق لدى قوات سوريا الديمقراطية. حتى 9 نيسان/أبريل 2025، بقيت عائلته دون أي أخبار عن مصيره أو مكان وجوده رغم محاولاتهم للحصول على معلومات من السلطات.

156. وفي مثال آخر، في منتصف عام 2025، دعت استخبارات قوات سوريا الديمقراطية رجلًا للاستجواب، واختفى لاحقًا. ظلت عائلته دون معلومات عن مصيره أو مكانه لأشهر. ويقال إنه أفرج عنه لاحقًا بعد استيلاء الحكومة على السجن الذي كان محتجزًا فيه. ويعود احتجازه لأسباب سياسية.

157. وقعت اعتقالات بحقّ الأفراد الذين احتفلوا بتغيير الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2024 وفي عام 2025، وتم حظر التجمعات في 7 و8 كانون الأول/ديسمبر 2025. على سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر 2024، تم اعتقال رجل خلال مداهمة منزل في الرقة من قبل ضباط استخبارات قوات سوريا الديمقراطية بعد أن شوهد يحتفل بتغيير

[180] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 6 نيسان/أبريل 2025، أطلقت قوات سوريا الديمقراطية النار وأصابت امرأة في غَرانيج.

[181] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 10 أيلول/سبتمبر 2025، اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية وقتلت [رجلًا ذُكر اسمه] بتهمة التعاون مع الحكومة السورية بعد العثور على صورة للرئيس أحمد الشرع على هاتفه المحمول.

[182] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 7 كانون الأول/ديسمبر 2025، استهدفت قوات سوريا الديمقراطية منازل في القورية، مما تسبب في أضرار مادية ونزوح المدنيين.

[183] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، أطلقت مواقع قوات سوريا الديمقراطية على ضفة النهر النار على قرية بقرص قبالة مواقعها، مما تسبب في نزوح وأضرار مادية.

[184] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 26 حزيران/يونيو 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية طفلًا [ذُكر اسمه] في قرية أبو حردوب؛ في 15 شباط/فبراير 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية [طفلا ذُكر اسمه] بنيران قناصة من مدرسة في الطيانة؛ في 12 كانون الأول/ديسمبر 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية ثلاثة أشخاص من ذيبان، بينهم فتاة؛ في 24 أيار/مايو 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية طفلًا [ذُكر اسمه] في الطيانة)؛ في 24 أيار/مايو 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية [شخصا ذُكر اسمه] في الطيانة.

[185] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 30 كانون الأول/ديسمبر 2025، داهمت قوات سوريا الديمقراطية منزلا في قرية الحريجي وأحرقته، مما أدى إلى إصابة طفلين بحروق شديدة.

[186] A/HRC/54/58، الفقرة 87.

[187] مذكرة شفوية، 28 كانون الثاني/يناير 2026: في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2025، قتلت قوات سوريا الديمقراطية [شخصين ذكر اسمهما] خلال مداهمة في غَرانيج.

الحكومة. أفرج عنه بعد أكثر من أربعة أشهر من الاحتجاز، واتهم بالإرهاب. لم يتمكن من استقبال زيارات عائلته أو تعيين محام.

158. صرّحت وزارة العدل في 25 كانون الثاني/يناير 2026[188] أن قضايا جميع المحتجزين في سجن الأقطان، وهو مرفق الاحتجاز الرئيسي في محافظة الرقة، والذي كان تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية سابقًا، تخضع حاليًا للمراجعة. وتهدف المراجعة إلى التمييز بين ثلاث فئات من السجناء: المعتقلون السياسيون، والمجرمون العاديون، وعناصر داعش.

احتجاز المشتبه بانتمائهم لداعش من قبل قوات سوريا الديمقراطية، المدعومة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة

159. طوال عام 2025 وحتى أوائل عام 2026، استمر احتجاز نحو 27 ألف شخص، أكثر من 90% منهم من النساء والأطفال، بتهمة انتمائهم المزعوم لتنظيم داعش، دون مراجعة دورية لأوضاع احتجازهم في مخيمي روج والهول، حيث يقيمون منذ عام 2019، في ظروف معيشية مزرية. وشكل الوضع الأمني مصدر قلق بالغ، مع ورود تقارير عن جرائم قتل متعددة في كلا المخيمين، بما في ذلك العثور على جثة طفل مقتولاً في مخيم روج في مايو/أيار 2025.

160. من المشجّع أن عدد المحتجزين انخفض مقارنة بأكثر من 40 ألف محتجز قبل عام،[189] بفضل جهود سوريا وقوات سوريا الديمقراطية لإعادة العائلات من المخيمات إلى موطنها الأصلي، بالإضافة إلى إعادة العراق لآلاف المواطنين، تماشيًا مع هدف العراق المعلن بإعادة جميع العراقيين في عام 2025.[190]

161. استمر احتجاز حوالي 9 آلاف رجل وصبي[191] يزعم أنهم مرتبطون بداعش في ظروف مروعة في مرافق في شمال شرق سوريا. احتُجز شبان أجانب، تم أسرهم وهم أطفال، وآخرين تم فصلهم قسراً عن أمهاتهم، ومنهم مصابون بجروح تهدد حياتهم، في "مراكز إعادة تأهيل" غير ملائمة، وظلوا في حالة من عدم اليقين منذ بلوغهم سن الثامنة عشرة. تم احتجاز العديد من الرجال مع منع الاتصال، واختفى بعضهم. وأُفيد أن الرجال والفتيان بقوا محتجزين في زنزانات مكتظة، مع نقص في الغذاء والرعاية الصحية وسط تفشٍ مستمرّ لمرض السل.[192]

162. في كانون الثاني/يناير 2026، أصبح مخيم الهول تحت سيطرة الحكومة، بعد استيلاء الحكومة على مناطق كانت تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية سابقًا. ظلّ مخيم روج تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في وقت كتابة هذا التقرير، لكن وضعه المستقبلي ظل غير واضح، نظرًا لأن السيطرة على المواقع التي تحتجز معتقلي داعش وعائلاتهم كانت ستخضع للسيطرة الحكومية وفقًا للمفاوضات الجارية في وقت كتابة هذا التقرير. وتفاقمت الأوضاع بسبب استمرار الأعمال العدائية. تؤكد اللجنة التحقيقات الجارية في وضع النساء والأطفال في أماكن الاحتجاز المتبقية.

163. بعد استمرار الأعمال العدائية بين الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2026، تم نقل حوالي 5700 معتقل يُزعم انتماؤهم لداعش كانوا محتجزين سابقًا لدى قوات سوريا الديمقراطية إلى العراق،[193] حيث تم نقل سبعة وأربعين رجلًا فرنسيًا إلى العراق سابقًا في تموز/يوليو 2025، مما أثار مخاوف من الإعادة القسرية الجماعية.[194] وفي هذا الصدد، تشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء وضع الشبان الذين تم احتجازهم وهم قاصرون في "مراكز إعادة التأهيل"، والذين بلغوا سن الرشد ويواجهون خطر معاملتهم كبالغين رغم احتجازهم وهم أطفال. ولا تزال التحقيقات جارية في هذا الصدد.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية من قبل قوات سوريا الديمقراطية والشباب الثوري

164. أُفيد عن استمرار قوات سوريا الديمقراطية والشباب الثوري بتجنيد الأطفال. واختُطف فتى يبلغ من العمر 14 عامًا على يد الشباب الثوري في تشرين الأول/أكتوبر 2025 من محافظة حلب. تذكّر اللجنة أن قوات سوريا الديمقراطية التزمت بمنع تجنيد جميع الأطفال تحت سن 18 في المنطقة التي تسيطر عليها.[195] وقُتلت فتاة يُزعم أنها مقاتلة في حلب في كانون الثاني/يناير. وتستمر التحقيقات في هذا الصدد.

188 www.facebook.com/SyrMOfj/posts/pfbid0E2gDRcw3Mui71wUD9M9aMrggsJgpcPE4B3q7TnUP9ppvTdqZHRVA7vRMad2uoLtMl

189 https://media.Defence.gov/2025/Jul/31/2003767903/-1/-1/OIR_Q3_JUN2025_FINAL_508.PDF، ص. 27.

190 https://www.un.org/counterterrorism/sites/default/files/20250926_press_release_prr_conference_iraq.pdf في 29 كانون الأول/ديسمبر، أكمل العراق عملية الإعادة النهائية إلى الوطن لعام 2025، حيث أعاد حوالي 834 مواطنًا. وكان الهدف إعادة جميع العراقيين المتبقين خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

191 https://media.Defence.gov/2025/Jul/31/2003767903/-1/-1/OIR_Q3_JUN2025_FINAL_508.PDF , ص. 23 (حتى 30 حزيران/يونيو 2025).

192 يحث خبراء الأمم المتحدة على إنهاء الاحتجاز التعسفي للمرتبطين بداعش في شمال شرق سوريا والمحاسبة عن الجرائم الدولية، 7 نيسان/أبريل 2025

193 الولايات المتحدة تشيد بالقيادة العراقية في مكافحة داعش، 22 كانون الثاني/يناير 2026.

194 https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/independent-international-commission، 30 كانون الثاني/يناير 2025.

195 https://childrenandarmedconflict.un.org/2019/07/syrian-democratic-forces-sign-action-plan-to-end-and-prevent-the-recruitment-and-use-of-children/

ترجمة غير رسمية

المرفق الثاني خريطة الجمهورية العربية السورية

ترجمة غير رسمية

المرفق الثالث خريطة مناطق النفوذ التقريبية

